

بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله من طرف

بن عيسى قرمزلي متخرج من جامعة المدية

التخصص الأول: إعلام آلي

التخصص الثاني: حفظ الممتلكات الثقافية

بنفس الجامعة.

1983/08/28 **بالمدية – الجزائر-**

الجنسية: الجزائرية

للتواصل وطلب المذكرات مجانا وبدون مقابل

هاتف : +213(0)771.08.79.69

بريدي إلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

صفحتي على الفيسبوك: https://www.facebook.com/theses.dz

جروبي: /https://www.facebook.com/groups/Theses.dz

سكايب: benaissa20082

أطلب نسخة كاملة من مكتبتي الإلكترونية لكل التخصصات

1000 جيقا بـ 30.000 دج

دعوة صالحة بظهر الغيب فربما يصلك ملفي وأنا في التراب ....

أن يعفو عنا وأن يدخلنا جنته وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل..

ملاحظة: أي طالب أو باحث يضع نسخ لصق لكامل المذكرة ثم يزعم أن المذكرة له فحسبنا الله وسوف يسأل يوم القيامة وما هدفنا إلا النفع حيث كان لا أن نتبنى أعمال الغير والله الموفق وهو نعم المولى ونعم الوكيل....

صل على النبي – سبحان الله وبحمدك سبحان الله العظيم-

بن عيسى قرمزلي 2014

جامعة الجزائر (بوزريعة)

كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ

السياسة المائية الفرنسية في الجزائر وآثارها في المشروع الاستيطاني الفرنسي

–منطقة القبائل الصُغرى نموذجا –

1830– 1962م

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر

إعداد الطالب:
علي بن حرّاث.

إشراف الأستاذ:
د.تلمساني بن يوسف.

السنة الجامعية: 1430هـــ - 1431هـــ *** 2009م - 2010م.

جامعة الجزائر(بوزريعة)

كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ

السياسة المائية الفرنسية في الجزائر وآثارها في المشروع الاستيطاني الفرنسي.
– منطقة القبائل الصُغرى نموذجا –
1830 –1962م

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر

إعـــداد الطـــالب: علي بن حرّاث.

أعضاء لجنة المناقشة:

1– الأستاذة/د: فلّـــة موساوي القشاعي ....رئيســـا

2– الأستاذ /د: بن يـــوسف تلمســـاني ....مشرفا ومقرّرا

3– الأستاذ /د: محمّـــد الصّالح بوقشـــور.........عضـــوا

السنة الجامعية: 1430 هـــ – 1431هـــ *** 2009م – 2010م.


بسم الله الرحمن الرحيم

اهـــــداء

إلى **والـــدَيْ** العـــزيزين رعاهما الله

إلى كـــريمتي "زوجتي الفـــاضلـــة"

إلى وَلَداي وقرّة عيني: "سلسبيـــل"

وأخـــوهـــا محمـــــد إســـــلام

إلى كل أفـــراد أســـرتي الكبـــيرة:

أخـــواي: فارس وابنته "نـــدى" وزوجته، ووليـــد،

أخواتي، كل باسمهـــا الخـــاص وأزواجهـــن وكـــل أبنـــائهـــن

إلى كل من أنار لي درب طلب العلم عبر كل مراحل تحصيلي "**معلمي وأساتذتي**"

إلى كل من يقدّس العلم ويجتهد في طلبه ويشقى لخدمته وخدمة أهله

إلى كل الأهل والأقارب، والأصدقاء والزملاء في الدراسة والعمل

إلى كل من قدّم لي يد المساعدة في كل زمان ومحل

إلى كل من يعرفني من قريب أومن بعيد

إلى كـــل هؤلاء جميعـــا

أهدي هذا العمل

شكـــر وعرفـــان

أتوجه بشكري أولا إلى **والدَيّْ الكريمين** الذين لم ينقطعا أبدا عن تتبع كل صغيرة وكبيرة عن سير البحث، فارحمهما ربي بكل حرف من هذا العمل ملء الأرض رحمة واغفر لهما بكل خطوة خطوتها طلبا للعلم مقدار ما بين السماوات والأرض مغفرة.

كما أتقدم بالشّكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه الدراسة بدء بالأستاذ المشرف الدكتور الفاضل: **بن يوسف تلمساني** الذي قبل الإشراف على هذا الموضوع وتابع إنجازه في كل خطواته ولم يبخل عليّ بإرشاداته وتوجيهاته ونصائحه القيّمة وتشجيعاته ومساعداته فله مني كل العرفان والتقدير.

هذا دون أن أنسى أن أتقدم بالشكر إلى كل من قدّم لي أي نوع من المساعدة وأخص بالذكر زوجتي الفاضلة بصبرها الجميل، وعمال المكتبات ودور الأرشيف التي ترددت عليها: المكتبة الوطنية ومكتبة مركز الدراسات التاريخية في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر والمكتبة الجامعية، ومكتبة وزارة الموارد المائية وأرشيفها ومكتبة ولاية الجزائر وأرشيفها ومكتبة الآباء البيض وغيرها من مكتبات دور الثقافة والبلديات بالجزائر العاصمة وخراطة وبجاية وسطيف، وأخص هنا بالشكر مديرية الأشغال العمومية لولاية سطيف.

والشكر موصول إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيـــد في كل مكان وزمان.

قائمـــة المختصـــرات:

أ/ **باللغة العـــربيـــة:**

– **م . أ . ع . و . سطيف:** مديرية الأشغال العمومية لولاية سطيف.

– **م . و . ك . غ:** المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.

– **ك و/ س:** كيلو واط ساعي.

– **ملم:** مليمتر.

– **ق:** قنطـــار.

– **د. م، د. ت:** دون مكان ودون تاريخ.

باللغة الفرنسية:

- *S D . L E: sans date et sans lieu d'édition*.
- *E . G . A : Electricité et Gaz de l'Algérie*.
- *D. T. P. C. F. M : Direction du travaux publiques, des chemins de fer et des Mines.*
- *R. A: revue Africaine.*
- *imp: imprimerie.*

- *Ed* **:** *Edition.*

المقـــدمـــة

لا زال مجال البحث في تاريخ الجزائر المعاصر مجالا بكرا، إذ بالرغم من وجود عدة دراسات وأبحاث وهي التي وإن أماطت اللثام عن بعض الجوانب منه، فإنها لم تول أهمية ودراسة مفردة وشاملة لعدة مواضيع على غاية من الأهمية، وذلك إن دلّ على شيء إنما يدل على غزارة وثراء تاريخ الجزائر وحركية المجتمع الجزائري عبر التاريخ.

وقد لا يكون المرء مخطئا إن أخذ بالملاحظة: " أنه هناك اهتمام جد متواضع إن لم نقل نقص كبير وقلة اهتمام بتاريخ الجزائر الاقتصادي خلال فترة الاستعمار الفرنسي من قبل الباحثين المهتمين بالسياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر" بينما ركزت أكثر الدراسات على توجيه البحث التاريخي في الجزائر إلى التاريخ العسكري والسياسي وتركيزه عليهما بالدرجة الأولى ثم التاريخ الثقافي، إلا أنه لا يمكن الإلمام بتاريخ السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجانبين السياسي والعسكري في الجزائر دون دراسة وفهم للتاريخ الاقتصادي وجهود المحو والاحتواء الثقافيين، ومن ثم الأخذ بالدراسات الاقتصادية التاريخية مأخذ الجد خاصة إذا ذَكّرنا بما هو معروف لدى الباحثين والمؤرخين حول تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر وأسباب احتلاله لها وطبيعة الاستعمار الفرنسي وعلى وجه الخصوص وجوده بالجزائر كونه استعمارا استيطانيا ركز على الجانب المادي (الاقتصادي) كما ركز على الجانب المعنوي (الحضاري).

من بين المواضيع التي لم تشملها الدراسات التاريخية الأكاديمية وغير الأكاديمية من طرف الباحثين الجزائريين نجد عدة مواضيع ذات الطابع الاقتصادي، ومن ذلك موضوع: دراسة تاريخية لـــ: "السياسة المائية الفرنسية في الجزائر وآثارها في المشروع الاستيطاني طيلة فترة الاحتلال"، غير أننا نجد عدة دراسات غير جزائرية وبالفرنسية أهمها على سبيل الذكر دراسة روني أريس:

(René Arrus, L'eau en Algérie de l'impérialisme au développement 1830-1962) .

أمام المشاريع المائية الفرنسية الضخمة المنجزة بالجزائر لتحقيق أهداف الاستعمار في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والعسكري، وفي ظل غياب دراسة مفردة ومركزة تتطرق لهذا الموضوع كما سبق ذكره، تَبَيّنَتْ لي أهمية وقيمة الموضوع ومن ثم ضرورة دراسته خاصة مع أهمية عنصر الماء وعلاقته بالحياة في كل مجالاتها وكونه محور حدوث الكثير من

التطورات خلال كل العصور وفي كل المجتمعات ومحور ظهور وتطور الكثير من الحضارات الإنسانية الكبرى فكان لي اقتراح الموضوع:

السياسة المائية الفرنسية بالجزائر وآثارها

في المشروع الاستيطاني الفرنسي

–منطقة القبائل الصُغرى نموذجا –

1830 -1962م

طرح الإشكالية: ما من دراسة علمية أو بحث أكاديمي إلا ولهما إشكالية أساسية تتمحور حول ضلع هام في موضوع البحث المطروق، ومن ورائها مجموعة من الإشكاليات الفرعية التي تساهم في تحقيق الهدف المنشود من البحث والإلمام بمختلف جوانبه وتفاصيله، وبناءاً على ذلك أطرح السؤال التالي إشكاليةً رئيسية لموضوع السياسة المائية الفرنسية في الجزائر وآثارها 1830- 1962م " منطقة القبائل الصغرى نموذجا ":

هل تمثل السياسة المائية الفرنسية في الجزائر مشروعا حضاريا أم استعماريا ضمن السيطرة الاقتصادية والعسكرية؟ وما هو جوهر العلاقة بين المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر والسياسة المائية الفرنسية المطبقة؟

أما عن الإشكاليات الفرعية فهي:

ـــ بماذا يُفَسّر اهتمام السلطات الاستعمارية بدقة وتنظيم استغلال المياه في الجزائر وجعلها من أولى الأولويات طيلة الفترة الاستعمارية؟

ـــ ما هي أشكال ومجالات استغلال السلطات الفرنسية للثروة المائية بالجزائر؟

ـــ هل يمكن القول بأن السياسة الفرنسية في استغلال الثروة المائية بالجزائر كانت من منطلق اعتبارها ثروة لا تختلف في أهميتها عن باقي الثروات الطبيعية؟ وما دليل ذلك؟

ـــ ما هي نتائج السياسة المائية الفرنسية على السكان وعلى البيئة في الجزائر؟

ـــ ما هي النتائج التي حققتها فرنسا من هذه السياسة ومشاريعها المائية الضخمة التي أنجزتها في الجزائر؟

ـــ ما هي أهم المشاريع المائية التي أنجزتها السلطات الاستعمارية بالجزائر بهدف استغلال الثروة المائية وتطوير القطاع الزراعي؟

ـــ كيف أثرت السياسة المائية الفرنسية بالجـــزائر على عملية الاحتلال كهدف عام وعلى بقية الميادين؟

ـــ ما هي مميزات السياسة المائية الفرنسية في الجزائر؟

ـــ ما مدى استفادة الجزائريين من السياسة المائية الفرنسية على المدَيَيْن القريب والبعيد؟

سأحاول قدر المستطاع الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وعن هذه الأسئلة المفصلية من الموضوع بغرض توضيح جانب هام من الظاهرة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

وللإجابة عن هذه الإشكالية فقد قسمت المذكرة إلى ثلاثة فصول وكل فصل إلى مباحث.

عرض الموضوع: مثلما ركّزَتْ السياسة الفرنسية في الجزائر على تهديم ومحو المجتمع الجزائري بكيانه السياسي وضرب هويته بكامل عناصرها ومقوّماتها، كذلك عملت على ضرب البنية الاقتصادية التي يعتمد عليها المجتمع الجزائري وإقامة بنية اقتصادية مسايرة ومكرِّسة لسياسة الاستيطان من خلال التأسيس لسياسة اقتصادية شاملة تهدف إلى استنـــزاف واستغلال كل الثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر بما فيها الثروة المائية فكان الاهتمام بها من خلال التحكم والتنظيم والتنويع في مجالات استغلالها: الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية.

تناولت في **الفصل الأول** دراسة مونوغرافية لمنطقة القبائل الصغرى. إذ تناولت فيها دراسة شاملة غطّت المجالات: الطبيعية، الديمغرافية، التاريخية والاقتصادية، بغية توضيح خصائص المنطقة ومميزاتها الشاملة مع التركيز على الجانب الطبيعي بالتفصيل أكثر في جانب المناخ والتضاريس الذين لهما صلة كبيرة بجوهر الموضوع.

فأما عن المبحث الأول: تمثل منطقة القبائل الصغرى (طبيعيا) إقليما جغرافيا ثريا .بمختلف الثروات الطبيعية على غرار بقية مناطق الجزائر إن كانت ثروة نباتية أو ثروة حيوانية أو ثروة معدنية وطاقوية، ولعلى أول مقوّم في أهمية المنطقة هو الموقع الاستراتيجي والإشراف على البحر وما لذلك من انعكاسات ايجابية على المناخ وعلى الاقتصاد ومن ثم على السكان والمجتمع ككل.

تمتد الحدود الجغرافية للمنطقة إلى خمسة مدن هامة (بجاية، جيجل، سكيكدة، سطيف وقسنطينة)، تطل الثلاثة الأولى منها على البحر الأبيض المتوسط، تتميز بالتضاريس المعقدة في الجهة الشمالية والغربية والتي يغلب عليها الطابع الجبلي المتشكل من امتداد سلسلة جبال جرجرة من الجهة الغربية وجبال البيبان من الجهة الجنوبية الغربية وجبال البابور في الشمال، وبالانبساط والرتابة في الجهة الجنوبية بانتشار الهضاب، مع انتشار سهول متقطعة داخلية كسهول سطيف، وساحلية على طول السواحل وفي الجهة الشرقية كسهول بجاية وسكيكدة، وهي التضاريس التي يعود تكوينها إلى العصور الحجرية الحديثة.

كما تتميز المنطقة بانتشار مناخ متوسطي دافئ الواقع ضمن المنطقة المناخية المعتدلة، تؤثر فيه عدة عوامل منها عامِلَيْ القرب من البحر والتضاريس، وفيما يخص التساقط فتنفرد المنطقة بخصوصية على مستوى القطر الجزائري حيث تُعَدُّ الأكثر استقبالا لكميات الأمطار والثلوج إذ يتميز التساقط بغزارته وارتفاع متوسطه وتنوعه مثلما تُعرف به منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما تتميز المنطقة بالتساقط الكثيف للثلوج والذي يصل إلى المناطق التي يزيد انخفاضها عن أدنى من 600 م.

أمام الطابعين الجبلي والمناخي لمنطقة القبائل الصغرى وفضلا عن خصوبة التربة فالمنطقة تتميز بثرائها في مجال الثروة الغابية بمختلف أنواع أشجارها حتى أصبحت تعرف ببلاد الغابات لاشتهارها بها منذ القديم.

أما المبحث الثاني: فقد تناولت فيه الجانب البشري وهنا أرى في البداية أنه من الواجب الإشارة إلى الجانب الحضاري للسكان على المستويين المحلي (المنطقة) والوطني والذي يتميز بوحدة الدين – الإسلام – وبتشابه وتقاطع العادات والتقاليد رغم فرق اللسان الذي يميز السكان في المنطقة من جهة، أو يميز سكان المنطقة عن بقية مناطق الجزائر.

أما عن التركيبة السكانية من حيث أصول السكان، فإنه كان لتعاقب الغزاة على الجزائر الدور الكبير في تنوع التركيبة السكانية لمجتمع شمال إفريقيا، حيث يتألف سكان المغرب الأوسط (الجزائر) من عنصرين متمازجين هما: العرب والبربر، إذ يشكل العنصر الثاني الأغلبية الساحقة لسكان منطقة القبائل الصغرى كما يمثل هذا العنصر السكان الأولون لمنطقة شمال إفريقيا وهو ما تؤكده مختلف المصادر التاريخية، وما تجب الإشارة إليه

هنا أيضا هو الانصهار الحضاري والذوبان الاجتماعي لكلا العنصرين في بعضهما البعض حتى أصبحا يشكلان عنصرا واحدا تجمعه عدة روابط وثيقة أهمها الدين والوطن فضلا عن العلاقات الاجتماعية المختلفة كالمصاهرة.

أما المبحث الثالث: فقد تطرّقت فيه إلى دراسة تاريخية للمنطقة، حيث ركّزت من خلال الدراسة على السياسة الاستعمارية الفرنسية في المنطقة، بداية بالاحتلال ثم النفوذ والتوسّع فيها ضمن سياسة الاحتلال الشامل للجزائر، وتطبيق مختلف السياسات الاستعمارية في شتّى المجالات، واكتشاف أهمية المنطقة وما تحويه من ثروات طبيعية وإمكانيات صناعية وزراعية، وكذا تطرّقت إلى ردود الفعل الشعبية في المنطقة وذلك ببروز المقاومات الشعبية والمشاركة والتفاعل الشعبِيَيْن الكبيرين معها، ومن أهمها ثورة المقراني والحداد (1871).

أما **الفصل الثاني**: فقد ضمّنته سياسة السلطات الفرنسية في استغلال المياه، هذه الثروة الهامّة والتي باتت تشكل أهمية بالغة وركيزة أساسية من ركائز الاستيطان والاقتصاد الفرنسيين، مما جعل السلطات الفرنسية تسخّر لها إمكانيات ضخمة لإعداد مشاريع لاستغلال هذه الثروة ذلك ما تجلّى في العناية والاهتمام بمصادر الموارد المائية وتنظيمها وحمايتها وإحصاء العيون والمنابع والأودية وتهيئة الأحواض وإعداد الدراسات الدقيقة حول المنطقة في مجال المناخ والسطح... لمعرفة حجم الثروة المائية الموجودة ومن ثم إمكانية إنشاء مشاريع للاستغلال، وانطلاق المشاريع الخاصة بإنجاز السدود وتهيئة العيون والمنابع وتزويد التجمعات السكانية والمؤسسات الاقتصادية والبساتين والأراضي وغيرها... بالماء، وإصدار قوانين ومراسيم تخص القوانين والمراسيم الصادرة عن الإدارة الفرنسية باستغلال الموارد المائية في الجزائر، كما تطرّقت في هذا الفصل إلى الدراسات الأولية للمنطقة ومشاريع استغلال الثروة المائية، ومجالات استغلال واستعمال الثروة المائية، إلى جانب تناولي فيه المشاريع الفرنسية في مجال استغلال الموارد المائية في المنطقة.

هذا، كما تناولت في هذا الفصل أشكال ومجالات استغلال الثروة المائية في المنطقة وهي التي تنوعت بين الشكل المباشر من خلال الشرب والنظافة، والنشاط الزراعي كسقي المزارع والحقول والبساتين، والسياحة "الحمامات المعدنية"، والشكل غير المباشر كتشغيل

المطاحن والرحى وإنتاج الكهرباء واستغلالها في النشاط الصناعي في الوحدات الصناعية المنتشرة في المنطقة على غرار صناعة الخمور والصابون ...

أما **الفصل الثالث:** فقد تطرّقت فيه إلى انعكاسات السياسة المائية الفرنسية على عملية الاستيطان من شتّ زواياها، وانعكاساتها على المجتمع الجزائري في ظل الاحتلال، وانعكاساتها على البيئـــة، وكذا انعكاساتها على الجزائر على المدى البعيد، فحاولت إبراز انعكاسات السياسة المائية الفرنسية على المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، وعلى البيئـــة وعلى المجتمع الجزائري واقتصاده تحديدا في منطقة القبائل الصغرى، وعلى السياسة والمشاريع الفرنسية في إطار الاحتلال وعلى الجزائر ككل على المدَيَيْن القريب والبعيد وكذا انعكاساتها على الجانب العلمي والتقني.

ومن ذلك الإشارة إلى إنجاز بعض كبريات المشاريع الاقتصادية الاستيطانية الفرنسية على الإطلاق في الجزائر وذلك ما يتجسد في إنجاز " سدود أڤريون وإغيل هندة واغزر افتيس " ومصنع درڤينة لإنتاج الكهرباء بخراطة، وهو المشروع الذي أصبح إنتاجه يغطي نسبة 25 % من استهلاك الكهرباء على مستوى كامل القطر الجزائري، وسدَّيْ ايراغان وزيامة منصورية بجيجل. إذ كان الإنتاج العام للمنشآت الهيدروليكية بالمنطقة يغطي كل المنطقة الممتدة من منطقة القبائل الصغرى إلى داخل الأراضي التونسية شرقا، وامتد إلى الضواحي الشرقية لمدينة الجزائر العاصمة غربا وإلى أعماق الهضاب العليا الشرقية جنوبا ولا تزال هذه المنشآت ذات وزن كبير في الجزائر إلى يومنا هذا بإنتاج الكهرباء، ومشروع الدراسة الجديدة لواحدة من تلك المنشآت حاليا إذ يهدف إلى استغلال مياه سد اغيل هندة لتزويد مدينة سطيف بالماء.

كما تم استغلال الثروة المائية بتهيئة العيون والمنابع الطبيعية لتزويد المدن بالماء الشروب ولتشغيل وحدات عصر الكروم التي يتم إنتاجها بحقول وبساتين وضيعات المنطقة، هذا بالإضافة إلى بناء واحدة من أولى الرحى (المطاحن) – التي تشتغل بالمياه – الخاصة بطحن الحبوب وهي اليوم واحدة من أقدم وأكبر المطاحن في الجزائر.

هذا كما تناولت التطور الحاصل في السياسة الفرنسية الخاصة بمجال الثروة المائية وتطور استعمالها باستغلالها في جانب السياسة الاستعمارية اقتصاديا واجتماعيا، فكان

الاهتمام بتوفير المياه للقطاع الفلاحي وللمستوطنات كمرحلة أولى وذلك ما استدعى البحث عن مصادر لتموين مختلف المشاريع المائية والتي ستعود كلها بالفائدة على الاستيطان وعلى الرأسمال الاستعماري ومن ثم على المشروع الاستيطاني العام، خاصة بتطور الاهتمام بإنتاج محاصيل زراعية جديدة بالجزائر سيما مع توفر كل العوامل الطبيعية وارتفاع أعداد الأوربيين القادمين نحو الجزائر.

وفي نفس السياق الاقتصادي ازدياد الحاجة إلى الكهرباء خاصة مع ظهور اهتمام لدى السلطات الفرنسية في الجزائر بضرورة تطوير القطاع الصناعي في إطار وضع قاعدة لاقتصاد استعماري شامل ومن ثم التمكن من استغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، والعمل على تطوير قطاع المواصلات بإعداد مشاريع للقطارات المكهربة والحبال الهوائية *(tram way, les câbles aériens)*.

كما اهتمت السياسة المائية الفرنسية في الجزائر بالجانب الاجتماعي بمرور السنوات وازدياد الحاجة إلى الماء والكهرباء لتزويد المستوطنات بالكميات الكافية أمام استمرار واتساع دائرة الهجرة الأوربية نحو الجزائر وارتفاع عدد المستوطنين ومن ثم اتساع عمليات مصادرة الأراضي الزراعية.

امتدت عملية استغلال الماء إلى الجانب العسكري في تزويد مختلف المراكز والإدارات العسكرية وفي تحصينها بالكهرباء وتغذية خطي شال وموريس للأسلاك المكهربة وفي التعذيب.

مجـــال البحـــث: أما عن مجال الدراسة، فمن حيث الزمان تمتد على طول فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962) وهي فترة طويلة كما يتراءى، إلا أن الإطار الجغرافي (المكاني) المنحصر بمنطقة محدودة المساحة من الجزائر " منطقة القبائل الصغرى " وهي التي تمثل المستطيل الذي تشكل زواياه الأربع المدن: سطيف(بما فيها برج بوعريريج) وقسنطينة، وتشكل الحد الجنوبي للمنطقة. وسكيكدة، بجاية (مرورا بجيجل)، وتشكل الحد الشمالي المشرف على البحر الأبيض المتوسط، يلغي إشكالية الإطار الزماني الطويل، هذا وأمام عمل سلطات الاحتلال على فرض السيطرة الكاملة والشاملة منذ الغزو وبفعل تكامل وتناسق سياسة الاحتلال والمشاريع الاستيطانية تجاوزت الإطار المكاني (منطقة

الدراسة) وذلك بهدف إبراز السياسة المائية الفرنسية في الجزائر كمشروع استيطاني شامل وهام أولى له الفرنسيون أهمية كبرى منذ بداية الاحتلال إلى غاية الاستقلال كونه يشكل ركيزة أساسية من ركائز سياسة الاستيطان بتطوير القطاع الزراعي هذا الأخير الذي يُعَد أهم مقومات سياسة الاستيطان والسيطرة على كامل الجزائر وفقا للمشروع الاستعماري العامّ.

الإطار العام للدراسة: عرفت الجزائر طيلة فترة الاحتلال الفرنسي تطبيق سياسة استعمارية تميزت بالشمولية وذلك بالتركيز على الجانبين الروحي والمادي، وسنحاول خلال موضوعنا تناول الجانب المادي، والذي سنوضح من خلاله كيف عملت واجتهدت فرنسا في البحث والتنقيب على ما تمتلكه الجزائر من ثروات معدنية واستغلال الثروات والإمكانيات الزراعية طيلة فترة الاحتلال عملت كذلك على استغلال الثروة المائية منذ العقود الأولى للاحتلال وذلك بإصدار مجموعة من القوانين والقرارات والمراسيم لتنظيم عملية استغلال مياه الأودية والعيون في المجال الاجتماعي والاقتصادي لتزويد المستوطنات والمدن والحمامات بالماء، وفي سقي المزروعات خاصة خلال سنوات الجفاف وفي تشغيل مطاحن الحبوب، ليتطور الأمر إلى إنتاج الطاقة الكهربائية بعد اكتشاف الكهرباء نتيجة لتطور الثورة الصناعية واختراع الكهرباء والمصباح الكهربائي وكل ما يتعلق بهذه الطاقة والحاجة الماسّة إليها في مجال الاتصالات والمواصلات والضوء والطاقة المحركة وفي المجال العسكري، وكل ذلك انطلاقا من تهيئة مختلف مصادر المياه وخاصة الأودية وبناء السدود طيلة فترة الاحتلال.

كما عرفت الفترة الاستعمارية إصدار عدة قوانين استثنائية ومراسيم بهدف تنظيم عملية استغلال الأراضي الجزائرية والثروة المائية، إلى جانب تعاقب عدة أحداث وتطورات خلال الفترة المحددة للدراسة. هذا ولا ننسى الإشارة هنا إلى محاولات فرنسا من خلال إجراءاتها العسكرية والابتكار في مناوراتها السياسية سعيا منها لإبقاء السيطرة على الجزائر، سواء من خلال محاولة كسب مهادنة السكان لها بإحداث إصلاحات ومشاريع إغرائية أو من خلال العمل على إيجاد مصادر لتقوية سياستها الردعية وذلك فيما تجلّى خاصة بعد الحرب

العالمية الثانية، وما أحدثته مجازر الثامن ماي 1945م من حركية سياسية في صفوف الحركة الوطنية تُؤْذِن بتوجه نحو العمل بأسلوب مغاير تماما لأسلوب ما قبل الحرب.

أسباب اختيار الموضوع: هناك جملة من الأسباب التي دفعتني إلى اختيار العنوان موضوعا للبحث في إطار الإعداد لنيل مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر هو اجتماع عامليْن اثنين الذيْن يجتمعان عادةً لدى كل باحث وهما: عامل ذاتي وآخر موضوعي.

أما الأوّل: فيكمن في رغبتي في البحث عن إجابات علمية دقيقة للاستفسارات والتساؤلات التي لازمتني منذ الصغر حول معالم تاريخية ومنشآت في المنطقة التي ترعرعت فيها لا زالت شاهدةً على فترات تاريخية تركيزا على فترة الاستعمار الفرنسي، كما أثّرت في حقائق تاريخية وقعت لعدد من الأقارب قبل وأثناء الثورة سواء من خلال النشاط الإصلاحي ضمن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أو من خلال فرض التجنيد الإجباري، أو بالهجرة إلى فرنسا ثم النشاط في فيدرالية الجزائريين هناك، أو تلك التي عاشها وما زال يرويها لنا - نحن جيل الاستقلال - واحد من أطفال جزائر فترة الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي في المدرسة الفرنسية، ثم في الكُتَّابْ بعد الاستقلال (الأم)، إضافة إلى احتكاكي منذ الصبا برجال عاشوا سنوات ومحطات هامة من فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، هذا إلى جانب وجود سؤال لازمني منذ الصغر خاصة عندما سمعت بكون تونس تتزود بالكهرباء من الجزائر وجزء منها مصدره منطقة القبائل الصغرى، كما شغلني سؤال: ألم تكن المنطقة المحددة في موضوع الدراسة مصدر لجزء من الكهرباء التي تم بها تغذية الأسلاك الشائكة المكهربة التي وُضعت على الحدود الجزائرية-التونسية " خطي شال وموريس "؟ - ما دامت تونس العاصمة قد وصلتها الكهرباء من الجزائر- هذا إضافة إلى كوني ابن المنطقة ومعرفتي الجيّدة في عمومها لها وتميزها على مستوى القطر الجزائري بثروة مائية وغابية وموقع استراتيجي، ومميزات ديمغرافية واقتصادية ولا سيما السياحية منها واقتناعي الخاص بضرورة دراسة شاملة للمنطقة والتنبيه إلى ضرورة استغلال أمثل للموارد المائية التي تزخر بها المنطقة وكونها إقليما زراعيا هاما، بهذا كله تطورت اهتماماتي وراودتني فكرة معالجة هذا الموضوع.

أما الثاني (المبررات الموضوعية): فيكفي تَذَكُّر كون الماء أحد أهم العناصر الضرورية للحياة واستمرارها ويكفي ذكر قول الله عز وجل في محكم تتزيله: ﴿ وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون ﴾،[1] كما يكفي التذكير بورود اسم كلمة الماء في ثلاثة وستون موضعا[2] من القرآن الكريم سببا موضوعيا إلا أن هذا لا يعني نفي وجود أسباب موضوعية أخرى والتي أُلخصها في الآتي:

- رغبتي الكبيرة في البحث والتنقيب في تاريخنا الوطني من مختلف زواياه والمشاركة بكل جهدي في دعم بناء المدرسة التاريخية الجزائرية انطلاقا من الإيمان بالمعيار العلمي أساسا لها وصدّ كل محاولات المدرسة التاريخية الاستعمارية في المسّ بالتاريخ الوطني ولا سيما منه ما يتعلق بفترة الاستعمار الفرنسي من خلال قلبها الحقائق وتحويل الجاني مظلوما والمظلوم جانٍ.
- كون الموضوع بكرا غير مطروق إذ تنعدم الدراسات التاريخية في الجزائر لدراسة أكاديمية حول الموضوع في تاريخ الجزائر المعاصر تركيزا على فترة الاستعمار الفرنسي.
- العثور على مادة تاريخية معتبرة حول موضوع السياسة المائية الفرنسية بالجزائر تتنوع بين الشهادات الحية والمصادر (وثائق أرشيفية متنوعة)، ومصادر ذات صلة بالموضوع سواء بطابعها التاريخي المحض أو بطابعها التقني الدقيق أو بطابعيها الاقتصادي والبيئي.
- كون الماء مادة وثروة بالغة الأهمية في شتىّ مجالات الحياة، إذ لا يمكن الاستغناء عنها في كامل المجالات الاقتصادية وفي كل الميادين.
- قضايا الساعة التي تعيشها بعض مناطق العالم ببروز صراعات إقليمية وأخرى دولية تدور حول قضية المياه مثلما هو الأمر في إفريقيا وخاصة حوض النيل وفي منطقة الشرق الأوسط، وفي جهات أخرى من العالم.
- التطورات المناخية التي يشهدها كوكب الأرض كالفيضانات، الجفاف، إنزلاقات التربة بفعل تشبّع الكثير من الأماكن بالمياه، ظاهرة صعود الماء في بعض المناطق الصحراوية، تلوث المياه، ندرتها... وما لها من تأثيرات على البيئة والإنسان والتنمية والاقتصاد.

---

[1]- قرآن كريم، سورة الأنبياء، الآية 30.

[2]- محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الجيل، بيروت- لبنان، ب ت، ص 684.

– وجود مجالات وإشكاليات تستحق الدراسة والبحث، لها علاقة بالتطورات الراهنة المحلية والرهانات الوطنية الكبرى في شتى القطاعات منها سياسة استغلال الموارد المائية ومشكلة المياه وعلاقتها بالتنمية والبيئة ومن ذلك موجات الجفاف التي تتوالى على الجزائر في بعض السنوات والتي أضرّت بالإنتاج الزراعي، ومشكلة نقص المياه التي يعاني منها المجتمع الجزائري خاصة مع حلول فصل الصيف، والمشاريع الجديدة في هذا الإطار، وإشكالية خطر انهيار بعض السدود، وظهور إنزلاقات في التربة في بعض المناطق القريبة من السدود بعضها أعيد سببها إلى ارتفاع نسبة الترسب والتوحّل، وضعف الاستغلال والتحكم في هذه الثروة.

– كون المنطقة تزخر بالينابيع والعيون المميزة بنوعية مياهها الجيدة وذلك ما تثبته سوق الماء في الجزائر اليوم بوجود عدة أنواع من المياه المعدنية منابعها بالمنطقة إطار الدراسة، وغيرها كثير اشتهرت منذ قرون.

– إبراز بعض الجوانب حول أهمية المنطقة من حيث الموقع الجغرافي، والأهمية الاقتصادية (المعادن، الأراضي الزراعية، السياحة، الثروتين الغابية والمائية والكهرباء...) وكونها شهدت عدة أحداث وتطورات هامة منذ احتلالها.

– اكتشاف المادة التاريخية الموجودة حول موضوع استغلال وتسيير فرنسا للموارد المائية في الجزائر أثناء فترة الاحتلال والعناية بها وإخراجها واستغلالها ووضعها بين أيدي الباحثين والمهتمين.

– الاستفادة من التجربة الفرنسية في استغلال وتسيير الموارد المائية في الجزائر، خاصة أمام حاجة الجزائر الماسّة اليوم إلى مشاريع تخص قطاع الموارد المائية هذا أمام بقاء مشاريع في هذا المجال تم انجازها في فترة الاستعمار لا تزال قائمة إلى يومنا هذا. وبذلك أضيف ثمرة جديدة إلى البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، وإلى المكتبات الوطنية بعد إكمال هذا البحث بعون الله وتيسيره، ثم بتنظير وتأطير الأستاذ المشرف، وأخيرا بجهدي المُقِلْ وبتوجيه من ذوي الشأن في الموضوع.

– إماطة اللثام عن موضوع على غاية من الأهمية وهو ما يتعلق بأهم عنصر من عناصر الحياة " الماء " وسياسة الاستعمار الفرنسي في جعله أحد أهم مقومات إنجاح سياسة

الاستيطان من خلال تطوير الإنتاج الزراعي الموجّه إلى أوربا من جهة وإبراز الاستعمار الفرنسي بالجزائر في صورة برّاقة من خلال إنجاز عدة مشاريع ضخمة.

أهداف الدراسة: ما من سلوك أو عمل إلا وله هدف أو مجموعة أهداف، وعلى غرار كل دراسة تم إنجازها لها أهدافها فكذلك الأمر بالنسبة لهذا الموضوع: **السياسة المائية الفرنسية بالجزائر وآثارها في المشروع الاستيطاني " منطقة القبائل الصغرى نموذجا " 1830– 1962م** له جملة من الأهداف التي أسعى إلى تحقيقها تتلخص في أنني أهدف إلى التخصص في التاريخ المعاصر، وذلك من خلال إدراج موضوع جديد في قائمة الدراسات التاريخية المتعلقة بالجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية، كما أهدف بهذه الدراسة إلى إبراز دِقّــة المشاريع الفرنسية وضخامتها عندما يتعلق الأمر بالحصول على مصادر قوة جديدة لفرض السيطرة وبسط الهيمنة وتوسيع النفوذ في الجزائر حيث أصبحت الثروة المائية بمنطقة القبائل الصغرى مصدرا هامّا للطاقة الكهربائية التي استُعملت لعدة أغراض (أي تنويع استعمالاتها بين عسكرية، مدنية اقتصادية واجتماعية)، وإبراز اهتمام المستعمر بالتخطيط والتنظيم كعاملين هامين لإنجاز أي مشروع وذلك ما يتجلى في الاختيار المناسب جدا لمواقع السدود المنجزة في المنطقة بمراعاة الجانب الطبيعي (الموقع الجغرافي، المناخي، البيئي بتوفر المادة الخام للبناء والمساحات الزراعية) بعد دراسات وإحصائيات وجمع للمعلومات وإبراز حجم المنشآت المائية التي تم إنجازها بالمنطقة ككل، هذا فضلا عن إبراز هذا الموضوع في مجال الدراسات التاريخية بالدراسة الشاملة والمركّزة، وإبراز تأثير المشاريع المائية على المجتمع من حيث حرمان السكان من أراضيهم ومن استغلال المياه بحرية مثلما كان لهم ذلك. واستقطاب المنطقة لليد العاملة من عدة مناطق بالجزائر بل ومن الخارج، مما أدى إلى ظهور هجرة عمالية واسعة إليها وما نتج عن ذلك من انصهار بين السكان الأصليين للمنطقة والذين استقروا فيها – من غير المستوطنين– طيلة فترة الاحتلال.

أضيف هدفا آخر – وآمل تحقيقه – وهو السعي للكشف عن المادة العلمية الخام مما يُسهم في إثراء الموضوع ومن ثم إثراء المكتبات الوطنية والرصيد التاريخي والفكري للجزائر، وخدمة للبحث العلمي، وتنويرا للذاكرة الوطنية ومحاربة للنسيان، ومساهمة مني

في وضع لبنات قوية لاستكمال بناء المدرسة التاريخية الجزائرية من خلال إعادة كتابة تاريخ الجزائر كتابة موضوعية علمية وشاملة، ووضع مادة هامة بين أيدي ذوي الشأن في قطاعات: البحث العلمي، الموارد المائية والزراعة وغيرها.

المصادر والمراجع:

الدراسات السابقة: انطلاقا من ملاحظاتي الأولى خلال عملية جمع المادة الأولية لموضوع البحث تصادفت مع مادة معتبرة تخص مواضيع شتّ غير مطروقة حسب اطلاعي ومعلوماتي الخاصة، ومما جلب انتباهي وجود مادة معتبرة تتناول موضوع سياسة استغلال الموارد المائية في الجزائر خلال مختلف الحقب التاريخية وبحكم التخصص (التاريخ المعاصر) فكّرت في دراسة الموضوع خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية للجزائر، وترسّخت لديّ الفكرة بعد اتصالي بمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، واتصالي بعدة أساتذة جامعيين وهي الخطوة التي يقوم بها كل باحث أكاديمي تسبق استقراره على موضوع البحث، فاستقريت بدوري على هذا الموضوع (موضوع المذكرة) وما هو إلا جزء من كل (السياسة المائية الفرنسية الشاملة في الجزائر بتلّها وهضابها العليا وصحرائها)، كما يمثل جزء من كل بالنسبة للسياسة الفرنسية في الجزائر واستمرار تأثيراتها إلى يومنا هذا والذي تمتد دراسته إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية.

بعض هذه الجوانب التي تمّت الإشارة إليها من خلال بعض المذكرات والرسائل الجامعية، وقد اطلعتُ على دراسة حول موضوع السياسة المائية في الجزائر خلال العهد العثماني التي أنجزها الدكتور ناصر الدين سعيدوني بعنوان: "السياسة المائية في الجزائر في القرن السابع عشر"، هذا إلى جانب دراسات تاريخية أخرى حول المقاومة الوطنية، والإدارة الفرنسية في الجزائر ومن بين تلك الدراسات نذكر رسالة الماجستير للأستاذ - احميدة عميراوي، السياسة الفرنسية والمقاومة الوطنية في الشرق الجزائري 1792 – 1830م، والتي تناول فيها الجانبين الإداري والعسكري بالدرجة الأولى، ومذكرة رسالة الماجستير للطالب مصطفى عبيد: الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) أورباان 1812 – 1884 – دراسة تاريخية تحليلية، والتي فيها إشارة إلى أفكار أورباان ودوره في تنظير السياسة الفرنسية بالجزائر في شتى المجالات منها ما يتعلق باستغلال الثروة المائية (حفرالآبار

وبناء السدود وتجفيف الأحواض)، هذا إضافة إلى بعض الدراسات الخاصة بالجانب المونوغرافي لبعض الجهات في الجزائر. ودراسات أخرى تقنية بحتة (بالفرنسية) خاصة بإشكالية التوَحُّل في سدّ "اغيل هندة بخراطة" للطلبة: د. بوجملين، ك. زموري، وأ. مشوش، عن جامعة بجايـــة (1991):

-Étude sur l'envasement du barrage Déril-Emda (kherrata).

ودراسة الطالب عز الدين مباركي: مصادر المياه والتهيئة في الجزائر.

- "Ressource en eau et aménagement en Algérie ".

وهي الدراسات التي يميزها طابع الدراسات التقنية الغير مهتمة بالجانب التاريخي.

هذا عن الدراسات الأكاديمية.

أما عن الدراسات باللغة العربية حول الموضوع فتكاد تكون منعدمة إلا تلك التي أشارت إلى استغلال فرنسا للثروة المائية بالجزائر في أسطر أو في فقرات قليلة جدا على صفحات جد محدودة ومنها:

- علي خنوف، تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا.
- حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر (طبيعية، بشرية، اقتصادية).
- صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد.
- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2 و4.

أما عن الدراسات الظرفية فنجدها عبارة عن دراسات مونوغرافية شاملة تتناول جانبا من الموضوع وهي دراسات في أغلبها باللغة الفرنسية وفي مقدمة تلك المصادر نذكر:

- Magali Zurcher, La pacification et l'organisation de la kabylie Orient - ale de 1830 á 1870.

- Gouvernement Général de l'Algérie, D T P C F M, service hydraulique, recueil des lois, arrêtés et cahiers de charges relatifs à l'utilisation de l'énergie hydraulique en Algérie.

- Ministre de la France d'Outre-Mer, (office de la recherche scientifique et Technologique. Outre Mer) Annuaire hydrologique de la France d'Outre-Mer.

- Bugéa Manuel, monographie de la commune de Takitount (Extrait du Bulletin de la société de Géographie d'Alger et de L'A N)

- Féraud l et Charles, Histoire des Villes de la province de Constantine « Bougie, Ed/ Typographie et lithographie.

- Cuttolli et Autres, Livre d'Or du département de Constantine.

- André Nouchi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales Constantinoises de la conquête Jusqu'en 1919.
- Maurice vieillard et Yves Bassard, les villages des hauts plateaux Séti - fiens, Tom 2…[1]

كما تجدر الإشارة في هذا المقام إلى الكم العلمي الوافر الذي تزودت به من الأفلام والأشرطة الوثائقية والتي تعود في أغلبها إلى الفترة الاستعمارية الفرنسية، وهي التي احتوت على مادة تاريخية حية بالصورة والصوت وأهمها الفيلم الوثائقي:

Service cinématographique des armées, Eau, richesse de l'Algérie, Films documentaires - 01/01/1948.

هذا فضلا عن المقابلات الشخصية مع مجموعة من عمال ورشات السدود التي أنجزت بعد الحرب العالمية الثانية في المنطقة إطار الدراسة.

منهـــج الـــدراســـة: انطلاقا من طبيعة الموضوع ومن مادته التي اعتمدتُها في جزء معتبر على الشهادات الحية، (من خلال إجراء مجموعة من المقابلات الشخصية مع بعض من عاشوا فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها والتي كانت فيها المنطقة ورشة كبيرة لانجاز عدة مشاريع استيطانية، إلى جانب وجود مادة أرشيفية معتبرة وجدت نفسي أمام تباين في بعض الحقائق والمعطيات والمعلومات التي حصلت عليها من مختلف المصادر والمراجع، وانطلاقا من محاور البحث الكبرى التي أسعى إلى معالجتها فإنه تعيّـــن عليّ اعتماد المنهج التاريخي التحليلي – النقدي لتحليل المادة التاريخية المتعلقة بعناصر البحث وتحليل ظاهرة الاستعمار من زاوية اقتصادية تحديدا اهتمامه بالثروة المائية، ومن ثم نقد تلك المادة التي تم جمعها ليتم بناء الفكرة والمعادلة التاريخية بالمعطيات الدقيقة، وبعدها في مرحلة ثانية اعتمدت المنهج التركيبي لتقديم حقائق ومادة تاريخية علمية خالصة بعيدا عن السرد والنقل ومن ثم هيكلة وبناء الموضوع انطلاقا من المادة المحصّل عليها وذلك ما يعطي في نهاية المطاف الموضوع روحا علمية ومن ثم الموضوعية.

كون الموضوع يميل قليلا إلى الطابع الاقتصادي والتقني في بعض الأحيان فإنني اجتهدت في توظيف مجموعة من الجداول والخرائط والإحصائيات وعملت على استنطاقها وتحليلها وهو ما ساهم في إعطاء البحث طابعه التاريخي المحض.

---

[1] – عثرت على جزء مصور من هذا الكتاب لدى أحد الأصدقاء، وهو غير كامل من حيث البيانات المتعلقة به وحاولت البحث عنه في مختلف المكتبات إلا أنني لم أجده.

العوائق والصعوبات: أمام كون طبيعة الموضوع تميل قليلا إلى الطابع الاقتصادي والتقني في بعض المحطات من جهة، ولكونه موضوعا جديدا من جهة ثانية، كانت هناك جملة من العوائق التي صادفتني مما أثر بشكل كبير في إعداد المذكرة على الشكل الأفضل والأمثل الذي يطمح إليه كل باحث فضلا عن التأخير الحاصل في إتمامها. ومن تلك العراقيل أ ذكر: التأثر النفسي الكبير الناتج عن اضطراري ترك موضوع الرسالة الأول حول "نشاط الطلبة الجزائريين الزيتونين بتونس 1908-1962"، وندرة الكتابات التاريخية حول الموضوع إن لم نقل انعدامها تماما، إلى جانب الصعوبات التي وجدتها للحصول على رخصة الدخول إلى بعض مراكز الأرشيف خاصة أمام وجود مادة علمية هامة – ملفات بأكملها – في صلب الموضوع، كما أن وظيفتي في سلك التعليم الثانوي والمهام المسندة فيه، ولا سيما مع المستجدات التي عرفها القطاع على مستوى البرامج وطرق التدريس وهو ما يتطلب الاهتمام والتركيز الكبيرين مما أخذ مني الجهد والوقت الكبيرين، إلا أن كل ذلك لم يثن من عزيمتي ورغبتي في إتمام المذكرة على الشكل الذي هي عليه بعون من الله.

الفصل الأوّل

دراسة مونوغرافية لمنطقة القبائل الصغرى.

المبحث الأول: دراســـة طبيـــعية.

المبحث الثاني: دراســـة بشرية.

المبحث الثالث: دراســـة تاريخية: (منطقة القبائل الصغرى عبر التاريخ).

المبحث الرابع: دراســـة اقتصادية.

المبحث الخامس: الاحتلال الفرنسي في المنطقة وسياسة الإخضاع.

المبحث الأول: **دراســـة طبيـــعية.**

تشكل منطقة القبائل الصغرى إقليما جغرافيا غنيا طبيعيا تتنوع فيه الخصائص والمعطيات البيئية بشكل كبير.

أ- تحديد الموقع الجغرافي لمنطقة القبائل الصغرى: تقع منطقة القبائل الصغرى جغرافيا في الجزء الشمالي الشرقي للجزائر، تمتد من غرب مدينة بجاية والمنطقة المنحصرة بين واد الصومام والحدود الغربية لمقاطعة قسنطينة – المحددة بجبال جرجرة – غربا، ومن الجهة الشرقية تمتد حدوده إلى أقصى امتداد لجبالها شرقا حيث تلتقي بجبال إيدوغ وبسهول عنابة، أما الحدود الجنوبية لها فتمثلها جبال البيبان حتى الحدود الغربية لسلسلة جبال البابور وتتواصل شرقا على طول الحدود الطبيعية للمنطقة الجبلية والهضاب العليا السطيفية،[1] وتشرف من الجهة الشمالية على الواجهة البحرية للبحر الأبيض المتوسط.

أما **إداريا** فمنطقة القبائل الصغرى تمثل جزء من مقاطعة قسنطينة، حيث تتشكل هذه الأخيرة من عنابة، ڤالمة، باتنة، قسنطينة، سطيف، بجاية وسكيكدة،[2]وتمثل المدن الأربعة الأخيرة زوايا المستطيل الذي تشكله المنطقة.[3]

ب- التركيبة الجيولوجية: تعود تضاريس شمال الجزائر إلى العصور الحجرية الحديثة، وتضاريس منطقة القبائل الصغرى جزء من سلسلة جبال الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، وهي الأقدم تكوينا من التضاريس الوسطى. تعود هاتين السلسلتين إلى

---

[1]- *Capitaine Escande, « **Monographie de la Petite Kabylie** », SD.LE, pp 2,3,6.*

أنظر أيضا:

[2]- *Charles André Julien, **Histoire de l'Algérie contemporaine, (de la conquête aux les débuts de la colonisation 1827-1871)**, Casbah, Algérie, 2005, p 385.*

Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1918, présenté par jaunnart, Imp Administrative Victor Heitz., Alger, 1919.

[3] – المعروف في وقتنا الحاضر أن منطقة القبائل تشكلها مدينتي تيزي وزو وبجاية والأطراف الحدودية للولايات المجاورة (بومرداس، البويرة، برج بوعريريج، سطيف، جيجل)، أما الامتداد الجغرافي للمنطقة موضوع الدراسة (القبائل الصغرى/منذ 1830- 1962) حسب التحديد الجغرافي الوارد أعلاه، تشكلها بالإضافة إلى بجاية وسطيف– وضمنها برج بوعريريج وجيجل–، سكيكدة وقسنطينة. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التسمية ظهرت بعد الاحتلال الفرنسي وكانت المنطقة قبلها تعرف ببلاد زواوة منذ القرن 12م ولم تكن تشمل إلا مدينتي تيزي وزو وبجاية والأطراف الشمالية لسطيف، كما أطلق على منطقة القبائل الصغرى اسم "القبائل الشرقية"، انظر:

– *Magali Zurcher, **la Pacification et l'organisation de la Kabylie orientale de 1830 – 1870**, Société d'édition les belles lettres, Paris, 1948, p29*

العصور: الكريتاسي (المنطقة الساحلية)، والجوراسي-الزمن الثاني، 180-135مليون سنة(ق م)-الجهتين الغربية والشرقية-والنيوليتيكي (أعالي جبال البابور) والأولوغوسين الأعلى والميوسين - الزمن الثالث، 40 - 10 مليون سنة قبل الميلاد- (سهول المنطقة).[1]

ج- التضاريس: تتنوع تضاريس منطقة القبائل الصغرى بين:

- الجبال: وتشكلها جبال أكفادو وأقبو في الناحية الغربية وامتدادات سلسلة جبال جرجرة وجبال البابور التي تمتد من جيجل شرقا إلى بجاية غربا والتي تشتهر بعدة قمم أهمها "التوأم" قمتي البابور2400م، وتابابورت 1960م وسطيف وسهولها جنوبا في الناحية الشرقية، وجبال البيبان التي تشكل الحد الجنوبي، وتتميز هذه الكتل الجبلية بخوانقها أشهرها تلك التي توجد بخراطة وتتصل السلسلة بالهضاب العليا السطيفية.
- السهول: وأشهرها السهول الساحلية ببجاية وسكيكدة، والسهول الداخلية بسطيف.
- الهضاب: وتكونها أساسا الهضاب العليا بسطيف.

د- المناخ: أمام موقع منطقة القبائل الصغرى جغرافيا في شمال الجزائر حيث ينتمي هذا الإقليم إلى المنطقة المناخية المعتدلة، وبحكم ذلك فهي تقع ضمن مناخ البحر الأبيض المتوسط الدافئ، وهو المناخ الذي تؤثر فيه عدة عوامل أهمها الارتفاع، المسطحات المائية والتضاريس التي يغلب عليها الطابع الجبلي.

يتميز مناخ المنطقة جاف معتدل، إلى حار في فصل الصيف، وبالرطوبة وغزارة التساقط في فصل الشتاء، مع البرودة الشديدة في المناطق الجبلية والداخلية حيث تنخفض درجة الحرارة إلى أقل من 5°، وأحيانا إلى ما دون 0°، ولا يتجاوز متوسط الحرارة في فصل الصيف عموما 32°، كما تميزه البرودة إذ تنخفض أحيانا إلى ما دون 6° ليلا.

أما عن التساقط فتتميز المنطقة بخصوصية تنفرد بها على مستوى الجزائر إذ تعد الأكثر استقبالا لكميات الأمطار والثلوج حيث يتميز التساقط بغزارته وارتفاع متوسطه، وتنوعه كما يميز المنطقة التساقط الكثيف للثلوج الذي يغطي جبال المنطقة طيلة فصل الشتاء، والذي يتساقط على المناطق التي يصل انخفاضها إلى أدنى من 600م، ويبقى في الجبال والقمم العالية إلى أواخر فصل الربيع بل في بعض السنوات يذوب تدريجيا إلى أن يدركه

---

[1]- *Exposé De La situation Générale De l'Algérie en 1918, Op. Cit, pp 4 - 6.*

فصل الصيف، تميزه الرطوبة العالية طول السنة على السواحل خاصة في فصل الإمطار[1] وقلة الرطوبة في السفوح الداخلية(495 ملم بسطيف) حيث تنعدم صيفا تماما، كما تسجل كميات تساقط كبيرة تقدر بـــ 1036 ملم ببجاية و1357 ملم بجيجل.[2]

ومثلما يلاحظ تميز منطقة القبائل على مستوى القطر الجزائري بكثرة التساقط ولا سيما منها في الجهة الشرقية "حيث يسجل ارتفاع معدل التساقط السنوي في المنطقة مقارنة ببقية مناطق الجزائر، إذ يسجل التساقط معدلات: 400 ميليمتر في القطاع الوهراني و800 ميليمتر في قطاع الجزائر العاصمة وأكثر من واحد متر (1000 ميليمتر) في القطاع القسنطيني"[3] ،كذلك يلاحظ ارتفاع متوسط درجة حرارة الجهة الغربية لمنطقة القبائل بشكل عام (منطقة جرجرة) مقارنة بالجهة الشرقية (جبال البابور وما يحيط بها) وذلك ما تبرزه لنا الإحصائيات المناخية والنتائج التالية:(جدول يتضمّن مقارنة لبعض العناصر المناخية بين مدينتي الجزائر العاصمة وخرّاطة)

العيّنات المناخية / المركز	الجزائر العاصمة	خرّاطة
تبخير نظري	937 ملم	1569 ملم
الهواطل الحقيقية	762 ملم	1027 ملم
الهواطل الشتوية	701 ملم	1103ملم
عدد أيام المطر والثلج	113	104
حساب ختامي (هواطل- تبخير)	+140 ملم	+335 ملم

[1]– يمتد فصل الإمطار بمنطقة القبائل الصغرى من شهر ديسمبر إلى غاية شهر مارس (حيث يتميز بالتساقط الغزير والمتنوع بين الأمطار والثلوج والبرد فضلا عن الرطوبة العالية بالقرب من السواحل وبالندى والضباب والجليد) ويمتاز بتنوع التساقط وبغزارته في أغلب السنوات، كما تشهد المنطقة في الكثير من السنوات بامتداد فترات الإمطار من أواخر شهر سبتمبر إلى منتصف شهر ماي، وهو ما يزيد في منسوب مياه أودية المنطقة وامتلاء سدودها عن آخرها مما يحتم على السلطات المعنية بالسدود إلى ترك قنوات صرف المياه مفتوحة تصريف فائض المياه طيلة فترة الإمطار.

[2]- *Escande, Op. Cit, p. 6.*

[3]- *Gouvernement Général de l'Algérie, Service de la colonisation et de l'hydraulique.* ***"concours général agricol 1953 " l'hydraulique en Algérie*** *, SD. LE.*

(وثيقة أرشيفية مأخوذة من أ. م. أ. ع. و. سطيف)

ارتفاع ماء المتوسط في يوم ممطر	6.88 ملم	10.56 ملم
المنطقة المناخية	الساحل	جبال تلّية

المصدر: أندري بريبنان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تعريب رابح اسطمبولي وآخرون، المطبوعات الجامعية، فرنسا، 1960، ص ص 28 – 30.

ما نلاحظه على معطيات الجدول هو ارتفاع كميات الهواطل الحقيقية والشتوية إلى ما يفوق 1020ملم، في مركز خراطة الذي ينتمي إلى المنطقة التلية مقارنة بمركز الجزائر العاصمة الذي لم تتجاوز فيه كميات الهواطل 765 ملم.[1]

كما تتميز المنطقة مناخيا بنظام الرياح التي تسودها والتي تتنوع بين الرياح الجنوبية الحارة الجافة (السيروكو)، والرياح الشمالية والشمالية الغربية المحمّلة بالأمطار التي تخترق الحواجز الشمالية الجبلية والتي تمثلها جبال جرجرة والبابور.

هـــ- الموارد المائية: أمام التنوع التضاريسي وكثرة الجبال ونتيجة لكميات التساقط الكبيرة التي تفوق الألف وعشرون ميليمتر سنويا تشكلت الجيوب المائية التي تخزن كميات ضخمة من المياه مما جعل المنطقة تشتهر بوفرة الثروة المائية التي تتنوع بين الأودية والعيون والمنابع والآبار التي تتميز بغزارة وانتظام منسوب مياهها، وتعرف بمصدرين هامين هما:

1) الأودية: تتعدد الأودية وتتوزع في مختلف نواحي منطقة القبائل الصغرى وتتميز بجريانها الدائم في أغلبها، وتشكل أحواض هامة هي:

حوض واد الصومام: يمثله وادي الصومام وروافده يتغذى الوادي بالمياه الصادرة منابعها من جبال البيبان والمنحدرات الغربية لجبال البابور، ومن المنابع الصادرة من جنوب وغرب جبال جرجرة، يصب في البحر المتوسط عند ساحل مدينة بجاية.

ومن أهم روافده نجد واد بوسلاّم الذي يتجاوز طول مجراه 220كلم، ينبع من شمال سطيف ويتجه جنوبا مارا بالجهة الغربية للمدينة ثم يغير اتجاهه نحو الشمال الغربي مخترقا مضائق وجبال ڤرڤور حيث يصب في واد الساحل والذي يصب بدوره في وادي الصومام.

[1]- أندري بريبنان وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تعريب رابح اسطمبولي وآخرون، المطبوعات الجامعية فرنسا، 1960، ص ص 28 -30.

حوض واد اڤريون: يتشكل بدوره من مجموعة أودية أهمها واد البارد الذي ينحدر من جبال البابور وعند وصوله إلى مدينة خراطة يأخذ اسم واد اڤريون يتميز بمجراه الكثير التعرّج، وبالجريان الدائم، إلى جانب وجود أودية اغزر اوفتيس وسط جبال البابور ويصب في واد اڤريون شمال خرّاطة، وواد حلاّبة (عتّابة) الذي ينبع من جبال لعنيني بعين الرّوى وجبل قلعون بذراع القائد جنوب خرّاطة، وواد أمبارك الذي ينبع من برادمة وتاقليعت غرب خرّاطة.

أودية الساحل: أهمها في الجهة الشرقية واد جنجن، واد ڤليل، واد القنطرة، واد النيل، الوادي الكبير، واد الزيتونة، وفي الجهة الغربية: واد جمعة، واد تابلّوط.

2) المنابع والعيون: فضلا عن الأودية هناك عددا من العيون والمنابع الكثيرة الهامة حيث تمثل الجبال الكلسية بمنطقة القبائل الصغرى خزانات ضخمة وهامة للمياه وأشهرها منابع توجة التي يعود اكتشافها إلى العهد الروماني، وهي المنابع التي تتزوّد منها مدينة بجاية بالمياه حيث شق الرومان القدماء قنوات لجر الماء، وأنشأوا القنوات والخزانات المائية في أرجاء إمبراطوريتهم، وأحالوا المناطق على طول ساحل الشمال الإفريقي إلى حضارة مزدهرة،[1] ومنابع كفريدة هذا إلى جانب وجود منابع للمياه الحارة والمعدنية المنتشرة بأدكّار، وتلك التي عرفها الرومان "حمام ڤرڤور"(18^{o}م) بلافاييت[2] وحمام سيلال بين سيدي عيش وأدكّار، كما تشتهر المنطقة بمنابع المياه الباردة الغنية بالبيكاربونات، بتاڤيطونت،[3] وغيرها

[1]- أحمد مهدي محمد الشويخات وآخرون، **الموسوعة العربية العالمية** (قرص مضغوط)، نسخة 2004.

[2]- لافاييت: هي دائرة بوڤاعة حاليا، تابعة إداريا لولاية سطيف، تقع غرب عاصمة الولاية عند مثلث التقاء الولايات: بجاية من الشمال وجزء من الغرب، برج بوعريريج من الجنوب وجزء من الغرب وبقية تراب سطيف من الشرق.

[3]- تاڤيطونت: بلدية مختلطة بمقاطعة قسنطينة تأسست بقرار صادر عن الحاكم العام بتاريخ 25 أوت 1880م تقع جنوب شرق مدينة بجاية وشمال مدينة سطيف، يحدها من الشمال بلديتي واد مرسى (أوقاص وتيشي وسوق الاثنين حاليا) وجيجل، ومن الشرق بلدية فج امزالة، ومن الجنوب البلديات المختلطة: العلمة، الوريسية وعين عبّاسة وجزء من بلدية ڤرڤور، ومن الغرب بلدية ڤرڤور المختلطة وجزء من بلدية واد مرسى المختلطة، ومن أهم دواويرها عند تأسيسها: خرّاطة، بني مرعي، جرمونة، عمّوشة، تيزي انبشار، بابور، معاوية، اولاد عدوان، سرج الغول، الدهامشة، قلعون، واد البارد، بني فلكاي، منتانو وتاڤيطونت. (للإفـــــاضـــة انظـــر:=

من المنابع بأكفادو وأدكّار والبابور.[1] ومن أشهر المنابع والعيون وأندرها وجود منبع معدني غازي "العين الحامضة" *(Source Aigre)* الذي يتميز ماؤه بالحموضة الطبيعية بتاقيطونت.[2]

هذا كما تسجل الثلوج المتراكمة على السفوح والقمم الجبلية خزانات سطحية هامة تتغذى بها مختلف أودية المنطقة، كما "ساعدت إلى حد كبير على المحافظة على مخزون المياه الجوفية وعملت على توفير منسوب قار للينابيع والآبار مما ساعد على سد حاجات السكان وإقامة زراعات مروية".[3]

و- النبات: تُعرف منطقة القبائل الصغرى ببلاد الغابات، ولا زالت تشتهر إلى يومنا هذا – منذ القديم – بكثافة الغطاء النباتي وانتشاره الواسع، وتشكله غابات كبرى تتنوع فيها الأشجار بين الفلين والزان والبلوط، والصنوبر، وغيرها من النباتات المتوسطية الأخرى التي تغطي مختلف المساحات أهمها تلك التي تغطي جبال جرجرة والبابور وإقليم الصومام،[4] وبذلك كان للنبات تأثيره الكبير على المناخ في المنطقة.

المبحث الثاني: دراســـة بشرية.

أمام تعاقب الغزاة على الجزائر كان من الطبيعي أن تتنوع التركيبة السكانية لمجتمع شمال إفريقيا، حيث يتألف سكان المغرب الأوسط (الجزائر) من عنصرين هما العرب والبربر. ويهمنا هنا مجتمع منطقة القبائل الصغرى الذي يشكل بدوره جزء من الجزائر وشمال إفريقيا، إذ شهد شمال إفريقيا تعاقب الفينيقيون والرومان والوندال والبيزنطيون والعرب الفاتحون ثم الأتراك فالفرنسيون وقد عمّر كل واحد من هؤلاء قرونا فكان لهذه العناصر الأجنبية في المنطقة أن تركت سلالاتها في المنطقة.

= - *Bugéa Manuel,* ***Monographie de La commune de Takitount ,*** *Extrait du «Bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord», imp Algérienne, Alger, 1927, p 4.*

[1]- *Escande, Op. Cit, p p 7 -9.*

[2]- *Bugéa, Op. cit, p55.*

[3]- ناصر الدين سعيدوني، **"من المظاهر الأثرية المندثرة بفحص مدينة الجزائر "الشبكة المائية في العهد العثماني"**، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، العدد التاسع، الجزائر، 1995،ص 62، 63.

[4]- *Escande, Op. Cit, p 9.*

سكان المنطقة أغلبيتهم بربر، "والبربر شعب عاش في شمال إفريقيا كلها منذ القدم ثم انحصر بعد ذلك عن الشرق وتركز في الغرب من برقة إلى المغرب، وهذا الشعب كثير التفرع والتنقل والتداخل بحيث أضحى يتنوع في الجنس والأصل واللغة والعادات والتقاليد، وهو يكثر عادة في الجبال ومناطق الصحراء"،[1] "والبربر فيما يتصل بأصولهم فريقان، فريق شمالي كان يعمر منطقتي التلال والشطوط، وفريق جنوبي كان يعمر الهضاب جنوبي الجبال والواحات، أما الأول فأصولهم من شبه الجزيرة الإيبيرية وجزائر البحر الأبيض المتوسط، وأما الآخرون فقد أقبلوا من الجنوب، أي عبر الصحراء من إفريقيا المدارية، ومن وادي النيل بصفة خاصة، وهم على هذا جنس إفريقي حامي، والأخبار التي يوردها مؤرخو العرب عن أصول يمنية حميرية لبعض قبائل البربر مثل كتامة وصنهاجة، ليست مجرد أساطير، وإنما هي أصداء لهجرات بعيدة إلى المغرب".[2]

حول ذات الموضوع يؤكد ابن خلدون " والحق الذي لا ينبغي التعويل على غيره في شأنهم – أي البربر– أنهم من ولد كنعان من حام من نوح ... والاختلاف بين نسابة العرب أن شعوب البرابر كلهم من البربر، إلا صنهاجة وكتامة، فإن بين نسابة العرب خلافا والمشهور أنهم من اليمنية وأن إفريقش لما غزا إفريقيا أنزلهم بها ".[3]

أما العنصر العربي فقد انتقل إلى المغرب الأوسط في صدر الإسلام وإن كان هذا الانتقال محدودا لا يتجاوز الجند ولم تحدث هجرات بالمعنى الصحيح إلا بعد أن انتقل الفاطميون من المغرب إلى مصر وانقطعت دعوتهم من هذه البلاد ويتألف العنصر العربي أيضا من العرب الذين هاجروا من الأندلس إلى هذه البلاد بعد أن أجلاهم الأسبان عنها،[4] كما عرفت المنطقة بعد الفتح الإسلامي إلى جانب العرب الفاطميين والأندلسيين توافد الهلاليين، و"خلال تلك الفترة اختلط القوم بعضهم ببعض وتداخلت الروابط والوشائج...

---

[1]- محمود السيد، **تاريخ دول المغرب العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص188.

[2]- حسين مؤنس، **تاريخ المغرب العربي من قبيل الفتح إلى بداية الاحتلال**، العصر الحديث للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1992، المجلد الأول، ص 41.

[3]- عبد الرحمان بن خلدون، **كتـــاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، المجلد السادس ، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1992، ص113.

[4]- السيد، المرجع السابق، ص 188.

و لم تكد فترة الفتوح تنتهي حتى امتزج العرب بالبربر واستقروا في بلادهم"[1] هذا التمازج أدى إلى ظهـــور مجتمـــع جديـــد تشكـــله هذه العناصر التي كونت أســـر وقبائـــل و" لا شك أن هذه المجموعات كانت تنتمي إلى عناصر مختلفة، فالمسلمون الذين قدموا من المشرق كانوا من جنسيات مختلفة عربية وفارسية، فضلا عن بقية العناصر المتواجدة في المنطقة قبل مجيء المسلمين".[2]

كما أن بعض سكان المنطقة قادم من الساقية الحمراء بالصحراء الغربية، وعدد قليل يمثله عنصر اليهود القادمون إلى شمال إفريقيا مع المسلمين الفارين من الأندلس بفعل بطش الأسبان خلال حروب الاسترداد عام 1492م، هذا إلى جانب وجود عدد من ذوي الأصول الأوربية من الذين تم نفيهم وإبعادهم من طرف شارلكان ومن الموريسكيين.

عرفت الجزائر العنصر التركي عند استقرار الحكم العثماني فيها منذ سنة 1518م، إذ بعد تحرير مدينة الجزائر تقدم العثمانيون لتحرير بقية المدن فكان أن اتجه بربروس شرقا نحو مدينة بجاية التي كانت قد سقطت بيد الإسبان منذ عام 1510م وحاول استرجاعها من أيدي الإسبان فترل أمام المدينة بألف من الجنود الأتراك وهجم على القلعة القديمة فأخذها وحصنها ثم وافته قبائل الجبال المجاورة برمتها لإعانته على أخذ القلعة الأخرى الواقعة قرب الشاطئ. ولكن قتل مئة تركي من أكبر الشجعان ومئة جبلي في أول الهجوم، الأمر الذي جعل الجنود يرفضون استئناف القتال، واضطر بربروس إلى الالتجاء إلى قصر جيجل و لم تسترجع بجاية من أيدي الإسبان إلا في عام 1555م.[3]

إلى جانب هذه الأجناس التي عرفتها الجزائر نذكر اللاجئين الذين حلوا ببجاية وعناصر أخرى من المسيحيين العبيد، والمالطيون والإيطاليون، إلا أن هؤلاء لا يمثلون سوى عددا قليلا لم يؤثروا في تركيبة المجتمع الديمغرافي لشمال إفريقيا و لم يعد هناك فرق بين هذه

---

[1]- حسين علي حسن، **موسوعة سفير للتاريـــخ الإسلامي: المغـــرب الإســـلامي(122- 923 هــ)**، ج6، سفير للطباعة، د م، د ت، من المقدمة.

[2]- بشار قويدر، **دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي**، منشورات دحلب، د.ت، ص93.

[3]- الحسن بن محمد الوزان الفاسي، **وصف إفريقيا**، ج1، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط2، لبنان، 1983م، ص51.

الأجناس بفعل التمازج والانصهار السكاني في مجتمع القبائل الصغرى والتزاوج بين السكان.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أنه " يعرف عن سكان منطقة البابور كونهم لم يكونوا من قبائل الرعية المعرضة لصنوف الضغط والاستغلال حيث كانوا بعيدين عن السلطة التركية متحصنين في المناطق الجبلية (جبال البابور).[2]

وقد شكلت الهجرة الواسعة للأوربيين بعد الاحتلال الفرنسي عاملا هاما في استقرار عناصر جديدة في الجزائر ككل ومنها في منطقة القبائل، حيث شهدت المنطقة عددا من الهجرات الأوربية على غرار هجرة سكان الألزاس واللورين ولا سيما بين 1872-1874م[3] وقد أسس هؤلاء الوافدون في هاتين السنتين قرية *(Strasbourg)* بالقرب من مدينة الطاهير بجيجل.

يبقى في الأخير أن نشير إلى الجانب الحضاري للسكان والذي يتميز بوحدة الدين – الإسلام – وبتشابه العادات والتقاليد بل تقاطع وتطابق الكثير منها رغم الاختلاف في اللسان (اللغة) " إذ ليس هناك فاصلا واضح المعالم بين هذين العنصرين فالامتزاج بينهما مستمر وكامل بحيث لا يمكن التفريق بينهما ".[4]

المبحث الثالث: **دراســـة تاريخية، (منطقة القبائل الصغرى عبر العصور).**

عرفت منطقة شمال إفريقيا في العهد الروماني بعد سقوط قرطاجة سنة (146 ق م) قيام مملكتين اثنتين: مملكة الماسيل في الشرق ومملكة المازيسيل في الغرب، حيث كانت مملكة مازيسيليا ممتدة من واد المَلْويّة غربا إلى رأس تريتون (رأس بوقرعون بالقل حاليا) شرقا منقسمة بدورها إلى قسمين: مازيسيليا الغربية وعاصمتها سيقا ومازيسيليا الشرقية وعاصمتها سيرتا [5] وكانت منطقة القبائل الصغرى جزءا من أراضي مازيسيليا الشرقية.

---

[1]- *Escande, Op. Cit, pp 31-33.*

[2]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792- 1830**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط3، الجزائر، 1985، ص49.

[3]- *Escande, Op. Cit, p 64.*

[4]- السيد، مرجع سابق، ص 188.

[5]- محمد الهادي حارش، **التاريخ المغاربي القديم**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1995، ص 98،99.

وخلال العهد الوندالي والبيزنطي عمل الغزاة على سلب وتخريب ممتلكات القبائل البربرية فاحتمى الكثير من البربر بجبال البابور، وكان لهم دور في حماية مدينة سطيف.

أما خلال العهد الإسلامي من بعد فتح إفريقية على يد عقبة بن نافع الفهري بعد انتصاره على البربر فأسس مدينة القيروان التي كانت المنطلق لفتح بقية الشمال الإفريقي، وبعد عقبة تعاقب الفاتحون إذ جاء بعده زهير بن قيس البلوي، ثم حسان بن النعمان (77-88هـ)، وبعد الفتح كان عهد الولاة.[1]

كان بالمغرب قبل الإسلام ثلاث ديانات وهي المسيحية والموسوية والوثنية وعند الفتح اعتنق الكثير من البربر الإسلام، خاصة في عهد عقبة بن نافع وبعده أصبح الإسلام الأكثر انتشارا بدخول الكثير من البربر الإسلام وكاد يعم جميع البربر لولا خطأ عقبة بن نافع مع كسيلة ليتوطد الفتح أكثر في عهد حسان ابن النعمان ومع المسلمين انتشرت العربية بشكل سريع كما أشار إلى ذلك استيفان ڤزال بقوله:" أن العربية قد انتشرت بين البربر بسرعة... وأن هذا القطر الذي تقاتل عليه الشرق والغرب، والذي ترك به كل طابعه واختلط فيه الرومان والروم ليغرسوا به المسيحية واللاتينية من هذا الحين كله (يقصد الفتح الإسلامي) شرقيا، وانقضى بذلك عهد الاتحاد اللاتيني الذي كان حول البحر الأبيض"،[2] لتعرف الجزائر قيام عدة دويلات منها الدولة الفاطمية التي اتخذت من قبيلة كتامة عاصمة لها، والدولة الحمادية ببجاية.

وبعد سقوط الأندلس بسقوط آخر معاقل الإسلام بها (غرناطة) استقبلت سواحل شمال إفريقيا أعدادا كبيرة من الفارين من بطش الصليبيين مما جعل مدن المغرب العربي عرضة للغارات الأوربية خاصة من طرف الإسبان، مما أدى بسكان الجزائر إلى طلب النجدة من الأتراك ليبدأ عهدا جديدا بالمنطقة منذ 1514م بتقدم الأخوين عروج وخير الدين بعد تحرير سواحل تونس نحو الجزائر وافتتحا جيجل في نفس السنة وطردا منها أهل جنوة بإعانة مجاهدي بلاد القبائل. وهاجما مدينة بجاية فامتنعت عليهما إلى حين،[3] وكان

---

[1] - رابح بونار، **المغرب العربي تاريخه وثقافته**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 2000م، ص ص13-15.

[2] - نفسه، ص 18، 19.

[3] - نفسه، ص 337.

لبجاية بحكم موقعها الهام وأهمية مينائها بأن حضيت باهتمام كبير من طرف الأتراك واستمر ذلك إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م.

رغم شمولية السياسة الفرنسية في الجزائر بتركيزها على شتى الجوانب ومنها الجانب الاقتصادي إلا أن أغلب الدراسات التي تم إنجازها حول الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية لم تشرّح تلك السياسة اللهمّ بعض الدراسات التي تمكنت من الاطلاع عليها والتي تنعدم إلى التركيز والدقة بفعل شموليتها، خاصة أمام تركيز السياسة الفرنسية في الجانب الحضاري عليها مما غيّب فيها الاهتمام بالجانب الاقتصادي ضمن بحث علمي – تاريخي رغم ثراء المنطقة بعدة ثروات تتنوع بين الزراعية (الأراضي الخصبة والثروة الغابية والإنتاج الزراعي المتنوع) والمعدنية والهيدروغرافية (المائية) وهو ما يبرز الأهمية الاقتصادية لمنطقة القبائل الصغرى كعينة من القطر الجزائري تركيزا على الثروة المائية (الهيدروغرافية)، فما هو الواقع الاقتصادي للمنطقة أثناء فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر؟ وما هي أهم الثروات التي تحتوي عليها؟

تزخر الجزائر بعدة ثروات طبيعية تتنوع بين الموارد الطاقوية والموارد المعدنية والموارد الزراعية، وما منطقة القبائل الصغرى إلا صورة مصغرة لذلك، وأمام شمولية السياسة الاستعمارية في الجزائر وبحكم طبيعة الاقتصاد المرتكز على الاقتصاد في تلك الفترة كان الاهتمام بالأرض كبيرا من خلال إصدار عدة قوانين منذ 1844م وأمام علاقة التأثير والتأثر التي تربط الإنسان ببيئته فقد تأثر السكان في الجزائر بالسياسة الاقتصادية للاستعمار الفرنسي حيث لم يكن الجزائريون في منطقة القبائل الصغرى بمنأى عن ذلك خاصة في إطار رد السلطات الاستعمارية على الثورات الشعبية التي اندلعت بالمنطقة "فأصبحت الدولة قادرة على أن تستملك ما تراه ضروريا من الأراضي التابعة للعرب" وهكذا فقد أدت الانعكاسات الأولى لهذا لسياسة الاستيطان إلى وقوع عدة مجاعات هلك فيها ما لم يسبق له مثيل في تاريخ الجزائر (حوالي5/1 السكان تقريبا) كما كان له أسوأ الأثر في الحالة الاقتصادية الزراعية، وهو ما أدى- حسب ما أورده كلاماجيران – إلى التجاء الآلاف من المشردين الهائمين إلى منطقة القبائل.[1]

---

[1]- مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م،

وبعد مضي بضع سنوات على تلك المجاعة اندلعت ثورة سياسية زراعية عام 1871م في منطقة القبائل وفي المناطق المجاورة للسهوب، وفي السهول العليا من الشرق الجزائري والتل،[1] وبالموازاة مع هذه التطورات كان هناك اهتمام بتنظيم واستغلال الثروة المائية في الجزائر وذلك باستمرار صدور عدة قرارات ومراسيم تنظيمية منذ بداية الاحتلال لترشيد وتنظيم استغلال المياه العذبة وحمايتها والتحكم فيها.[2]

ومن هنا نستنتج العلاقة بين هذه الثورات والاهتمام بتنظيم واستغلال الثروة المائية من طرف الاحتلال حيث أمام استمرار عمليات مصادرة الأراضي وتضييق الخناق على الجزائريين بنزع الملكيات خاصة أراضي الثوار وتسليمها للوافدين الأجانب كعقاب للجزائريين المشاركين في الثورات الشعبية مثلما وقع بعد ثورة 1871م وهي الأراضي التي كان يعتمد أصحابها في سقيها على الأمطار، ومن ثم كانت مردوديتها بسيطة، مما دفع بسلطات الاحتلال إلى العمل على ضرورة توفير المياه لسقي الأراضي الزراعية ومنع السكان من استغلال الموارد المائية بأي شكل من الأشكال.

المبحث الرابع: **دراســـة اقتصادية.**

تعد منطقة القبائل الصغرى بالجزائر من المناطق المتميزة بالثراء الطبيعي إذ أنها تزخر بمختلف الإمكانيات الطبيعية التي تسمح بانتشار أنشطة اقتصادية تتنوع بين الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة، وتسمح لها باستعادة الدور والوزن الهامين لموانئ بجاية، جيجل وسكيكدة.

ولعل من أهم ما تتوفر عليه منطقة القبائل الصغرى من إمكانيات طبيعية هو موقعها الطبيعي الإستراتيجي إذ أنها تمتد على مساحة واسعة تشرف على واحد من أهم المسطحات المائية التجارية في العالم (البحر الأبيض المتوسط) تتنوع فيها التضاريس ومصادر الثروة المائية والموارد الاقتصادية المختلفة الزراعية والصناعية.

ص 15.

1- نفسه، ص16.

2- *La loi de la protection des sources d'eau douce de l'Algérie*, *Tylographie Adolp-he Jourdan libraire-éditeur, Alger, 1879.*

وبالعودة إلى ماضي منطقة القبائل الصغرى فإننا نجدها منطقة اقتصادية هامة زراعيا وصناعيا وتجاريا وسياحيا، حيث " كانت تمثل بجاية مدينة اقتصادية كبرى في المغرب العربي كونها إحدى مدنه الرئيسية وذلك ما يعطي طابعا بتأثير هذه الأهمية الاقتصادية للمدينة على الأقاليم المجاورة لها وسكانها".[1]

1) **القطاع الزراعي:**

كانت الزراعة هي المورد الرئيسي الذي يؤمن معيشة غالبية السكان، إذ كان هناك قسما هاما من أراضي الجزائر الشمالية في الفترة التركية مغطى بالغابات، وقد أزيل جزء كبير منها في أوائل القرن التاسع عشر، وذلك للتجارة بالخشب وخاصة مع الانجليز، من جهة أخرى تعامل الأتراك مع الرؤساء المحليين سمح لهم باستغلال غابات مناطق جرجرة والبابور... وذلك ما أدى إلى تقلص مساحات الغابات الجزائرية وتدعيم الحياة الرعوية، فأصبحت تربية المواشي حرفة مكملة لزراعة أراضي العرش.[2]

تمتاز منطقة القبائل الصغرى على غرار بقية المناطق الساحلية والداخلية القريبة من البحر بالجزائر بتنوع الإنتاج الزراعي نتيجة لوفرة العوامل الطبيعية المساعدة على ذلك (التربة، الماء، المناخ...)[3] إذ من خلال ملاحظة خريطة النشاط والإنتاج الزراعيين للمنطقة نجد انتشار أشجار الزيتون والبلّوط والفلّين والزّان والصنوبر في المناطق الجبلية لجرجرة والبيبان والبابور إلى غاية الوادي الكبير بجيجل، حيث تشتهر منطقة القبائل الصغرى بمنتجات تتنوع بين الإنتاج النباتي كالثروة الخشبية، والمحاصيل الزراعية كالحبوب، التين والزيتون، الخرّوب، الحوامض، العنب (الكروم)، اللوز المشمش، التبغ... والانتاج الحيواني كالثروة السمكية وتربية الحيوانات: كالماعز، الأغنـــام، الأبقـــار، الخيول، البغال، الحمير، النحل والدواجن،...[4]

يتوزع الإنتاج الزراعي بمنطقة القبائل الصغرى على الشكل التالي:

1- سعيدوني، **النظام المالي**...، مرجع سابق، ص32.

2- نفسه، ص49.

3- السيد، مرجع سابق، ص 188، 189.

4- *Escande, Op. Cit, pp 66 -70.*

– منطقة إنتاج الكروم تشغل الأراضي المحيطة بالوادي الكبير والقريبة منه وعلى طول السهول الساحلية الممتدة من بجاية إلى جيجل.

– منطقة إنتاج القمح " خاصة الصلب"، الذرة والسرغو، تنتشر بداية من وادي بوسلام غربا (وسط حوض الصومام) إلى سفوح جبال بوعنداس بين بجاية وسطيف وڨرڨور، مرورا بخراطة وانتهاء بالسهول السطيفية وامتداد جبال البابور شرقا.

– أراضي زراعة التبغ والأعلاف والخضر وأنواع من أشجار الفواكه وأشجار الزيتون حيث تعد زراعة الزيتون الأكثر انتشارا في منطقة القبائل إذ تجاوزت مساحة زراعة الزيتون 23000 هكتار وقدر عدد الأشجار 3.100.000 شجرة زيتون منها 2.800.000 شجرة للجزائريين و300.000 للأوربيين، ويتركز إنتاج الزيتون في تازمالت وآقبو وڨرڨور وحوض الصومام وصدّوق والطاهير وجيجل.

كما تشتهر المنطقة بإنتاج التين خاصة لكونه مادة غذائية أساسية في المقاطعة حيث توجد أكثر من 3.500.000 شجرة تين، بإنتاج يقدر سنويا بأكثر من 85.000 قنطار من التين المجفف، هذا فضلا عن إنتاج البرتقال وعنب المائدة، التفاح والخوخ... إلى جانب مزروعات غذائية أخرى.[1]

الثروة الغابية بدورها تشكل أيضا مصدرا اقتصاديا آخر هام في منطقة القبائل الصغرى خاصة منذ 1940م، حيث قدرت كمية إنتاج الخشب الموجه للتصنيع والموجه للتدفئة سنويا بـــ 18.000 متر مكعب.[2]

2) القطاع الصناعي:

تتميز المنطقة بتنوع في الثروات المنجمية المعدنية إلى جانب الثروة النباتية الغابية (الخشب والفلين) فضلا عن الثروة الزراعية والسمكية والثروة المائية إلى جانب كونها منطقة هامة لاستخراج بعض الثروات الباطنية، كالحديد والنحاس في مناجم بني فلكاي بجبال البابور، مناجم جبل بني عمران، مناجم تيمزريت، بني هيمل، جبل آفالو،[3] جبل لعنيني والكاف بعين الرّوى وبجيجل، ومواد البناء كالحصى بخراطة وعين الرّوى والحجارة

---

[1]- *Ibid, pp66 -70.*

[2]- *Ibid, pp 66 -70*.

[3]- بني فلكاي، جبل بني عمران، تيمزريت، بني هيمل، جبل آفالو مناطق تقع في ولاية بجاية حاليا.

بجيجل، والجبس والجير غيرها من المواد كالملح بالإضافة إلى الزنك الذي يستخلص من الصخور الكلسية التي تعود إلى العصر الكريتاسي الأوسط والتي تشكل سلسلة جبال البيبان تحديدا بمنطقة لافاييت... وقد تم اكتشاف هذه المعادن والثروات في سنوات مختلفة، وأنشئت لأجلها عدة شركات خاصة،[1] وكان يتم نقل كميات ضخمة منها إلى ميناء بجاية عن طريق الطرق البرية والسكك الحديدية والحبال الهوائية.[2]

لقد اشتهرت منطقة القبائل الصغرى بمصنعي الجبس بسوق الاثنين وسيدي عيش، إلى جانب هذا اشتهارها ببعض المركبات الإنتاجية، حيث لقي قطاع الصناعة بشكل عام عناية واهتمام كبيرين وهي الصناعات التي تتمثل في الصناعات التحويلية لبعض الموارد الطبيعية كالمياه إلى طاقة كهربائية، وبعض أنواع التربة والصخور إلى مواد بناء تتنوع بين الآجر والجير والجبس والقرميد والحصى والحجارة الخاصة بالبناء ورص الطرقات والأرصفة وغيرها من عمليات البناء والاستعمالات.

كما تشتهر منطقة القبائل الصغرى بانتشار وحدات إنتاجية كالمطاحن والرحى الخاصة بالحبوب، ومعاصر الزيتون والكروم، ويعود بعضها إلى العهد الروماني، وكانت مطحنة خراطة من أحدثها من حيث التجهيز (وهي الأقدم من حيث النشأة في منطقة سطيف وضواحيها) وهي التي أسسها ثلاث إخوة فرنسيين (حلوا بالجزائر بعد نفيهم سنة 1852م)، وبفعل تطويرها أصبحت تضمن تغطية وتموين كلا من مدينتي سطيف وبجاية بمادة الدقيق، انتقلت ملكيتها من المؤسسين "الإخوة الثلاث" عن طريق البيع إلى ايف لوي دوسيي (*Yve Louis Dussaix*) حيث طورها أكثر من خلال تزويدها بتجهيزات جديدة.[3]

إلى جانب مطاحن ورحى الحبوب نجد اشتهار المنطقة بعدد كبير من المعاصر التقليدية الصغيرة للزيتون وإلى جانبها عدد من معاصر الكروم.

بالموازاة مع هذا نجد انتشار مصانع الصابون وأهمها تلك التابعة لشركة شمال إفريقيا التي أسسها "بوسكاس" ببجاية، والشركة المارسيلية للفحم بمدينة القصر.

---

[1]- أهمها على سبيل الذكر "شركة مناجم قرقور".

[2]- *Escande, Op. Cit, pp 66 – 70.*

[3]- *Ibid, p 73.*

بحكم تنوع الإنتاج الزراعي بمنطقة القبائل الصغرى تنتشر صناعات غذائية أهمها صناعة تجفيف التين ببجاية وسيدي عيش، وصناعة العجائن الغذائية ببجاية وتصبير الأسماك بمينائي بجاية وجيجل إذ بلغ إنتاج مختلف أنواع السمك بهما سنة 1937م حوالي 672,624 ألف كيلوغراما.

أمام الموقع الجغرافي للجزائر المطل على البحر الأبيض المتوسط في الشمال ما ساعد على انتشار المناخ المتوسطي، وأمام تميز الجهة الشرقية للجزائر بارتفاع كميات التساقط نتج ثراء في الثروة الغابية واتساع مساحاتها تتنوع فيها الأشجار بين الفلين والزان والبلوط والصنوبر، هذا ما أوجد صناعة مرتبطة بقطاع الغابات أهمها صناعة السدادات وصناعة الفلين حيث يعالج سنويا ما بين 10000 إلى 25000 قنطار من الفلين، وعرفت المنطقة ظهور" شركة الفلين الفرنسية " التي ركزت في استثماراتها على الثروة الغابية هناك.[1]

هذا فضلا عن اشتهار المنطقة بالصناعة الكهرومائية خاصة أمام وفرة الثروة المائية ووجود مواقع جيدة مناسبة جدا لإقامة سدود وحواجز طبيعية للمياه بالإضافة إلى كون المنطقة تشكل جسر ربط وهمزة وصل بين مناطق إنتاج الحبوب في الهضاب العليا ومدينتي جيجل وبجاية الساحليتين بمينائيهما الهامين، مما جعل " المنطقة مكانا لأحد أضخم المشاريع الفرنسية في الجزائر حول إنتاج الطاقة الكهربائية وهو المشروع الذي دشن في 12 ماي 1944 ".[2]

3) القطاع التجاري:

تشتهر منطقة القبائل الصغرى بانتشار الأسواق الداخلية التي تتم فيها المبادلات من خلال الأسواق الأسبوعية التي تعرف نشاطا كبيرا والتي تغطي كل أيام الأسبوع وكل المنطقة بشكل منتظم، ومن أهم الأسواق التي تعرفها مدن المنطقة سوق بوعنداس وأميزور يوم السبت، مدينة بجاية يومي الأحد والخميس، سوق آقبو وأوقاس ومنصورية يوم الأحد، سوق مدينة سوق الاثنين والقصر والطاهير يوم الاثنين، ويوم الثلاثاء بالنسبة

---

[1]- *Ibid, p 73 , 74.*
[2]- *Ibid, p 73 , 74.*

لسوق مدينة خراطة[1] والعوّانة وڤنزات وأدكار وبرباشة، سوق مدينة سيدي عيش يوم الأربعاء، سوق لافاييت (بوڤاعة حاليا) والشقفة، إفري وأمالو يوم الخميس، وسوق القرية وبني ورثيلان وأسيف الحمّام[2]، وغيرها من الأسواق.

منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية فقدت هذه الأسواق اتساعها حيث قل عدد الوافدين من تجار وفلاحين ومتسوقين، وتتنوع السلع والبضائع المعروضة فيها للبيع بين الألبسة، والقمح والشعير الذين يحضرهما تجار وفلاحي الهضاب العليا، وتتميز أسعارها بالغلاء، هذا إلى جانب وجود دائم لبعض الأشخاص الذين يمارسون مهنة الطب التقليدي في تلك الأسواق.[3]

بالموازاة مع تطور التجارة الداخلية وقيمتها الاقتصادية في منطقة القبائل الصغرى نجد تطور التجارة الخارجية، حيث كانت – المنطقة – مرتبطة بالحواضر الجزائرية الكبرى وبمرسيليا مباشرة عبر ميناء بجاية منذ ما قبل القرن الثامن عشر، هذا خاصة إذا عرفنا الأهمية البالغة لهذا الميناء في أعين مختلف السلطات الاستعمارية الفرنسية كونه يستقبل المحاصيل الزراعية (خاصة الحبوب) التي تصله من الهضاب العليا الشرقية ولا سيما منها الهضاب السطيفية، وبعض المحاصيل الأخرى من الضيعات والحقول والبساتين المتمركزة بالقرب من مدينة بجاية وضواحيها كالزيتون وزيت الزيتون والعنب والكروم... ومما يبين أهمية ميناء بجاية هو " أن معظم صادرات الجزائر من القمح كانت تتم من موانئ مدن بونة (عنابة) وبجاية وسْطورة (سكيكدة)، وهي الموانئ التي تعد من أهم الموانئ التجارية في الجزائر "[4] خاصة إذا عرفنا أن هذه الموانئ هي الأقرب إلى أشهر مناطق إنتاج الحبوب (الهضاب العليا الشرقية).

بناء على هذا تتجلى لنا الأهمية التجارية لمنطقة القبائل الصغرى، حيث يمثل قطاع المواصلات البحرية قطاعا منتظما خاصة بوجود الشركة العامة للنقل الأطلسي والشركة

---

[1]- حَوّلت سلطات الاحتلال الفرنسي سوق خراطة إلى يوم الأربعاء ولا زال كذلك لحد اليوم منذ المجازر التي ارتكبتها ضد الشعب الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية في الثامن ماي 1945م.

[2]- *Escande, Op. Cit, p80.*

[3]- *Ibid, p80.*

[4]- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007،ص ص 311، 317 - 318.

العامة للنقل البحري، اللتين كانتا تربطان ميناء بجاية - الذي بدأت أشغال توسيعه سنة 1922 إلى غاية 1936م وقد بلغت تكلفة إنجازه 120 مليون فرنك فرنسي - ببقية الموانئ الجزائرية والشمال إفريقية، وكذا الأمر بالنسبة لميناء جيجل ويحتل الميناءين المرتبتين الخامسة والسادسة على التوالي من بين الموانئ الجزائرية بعد موانئ مدن الجزائر، وهران، عنابة وسكيكدة.[1]

تتجلى أهمية ميناءي بجاية وجيجل في موقعهما وفي حجم السلع والبضائع المختلفة التي تصدر وتستورد عبرهما في مختلف السنوات، والإحصائيات الواردة في الجدولين (أ و**ب**) التاليين تبين جانبا من تلك الأهمية:

أ) عدد السفن القادمة إلى المينائين والخارجة منهما:

الميناء	السنوات	عدد السفن القادمة	عدد السفن الخارجة
بجاية	1937	1.456	1.376.599
جيجل	1937	828	492.043
بجاية	1938	1.700	1.597.883
جيجل	1938	943	527.090

المصدر: *Escande. « **Monographie …** », p78*

من خلال عملية استقراء أولى لمعطيات الجدول نستنتج أهمية مينائي مدينتي بجاية وجيجل وبأهميتهما زادت الأهمية الاقتصادية لمنطقة القبائل الصغرى.

نلاحظ من خلال المعطيات الواردة في الجدول ارتفاع عدد السفن الخارجة من الميناءين في السنتين (1937 و1938) والذي بلغ 3.993.607 سفينة، وأكثرها كانت من ميناء مدينة بجاية بعدد 2.974.482 سفينة، وارتفاع عدد السفن القادمة إلى الميناءين المقدر عددها بـــ: 4.927 سفينة وأكثرها كذلك نحو ميناء بجاية بـــ: 3.156 سفينة، وازدياد عدد السفن القادمة نحو الميناءين والخارجة منهما في سنة 1938 مقارنة بالسنة السابقة لها.

تبرز معطيات الجدول الأهمية البالغة للميناءين وذلك يعود لعدة عوامل ولعلى أهمها على الإطلاق موقع المدينتين الاستراتيجي ولا سيما مدينة بجاية التي يرتبط ميناءها بطريق

---

[1] -*Escande, Op. Cit, p 78.*

بري جد هام[1] بالهضاب العليا تحديدا بمدينة سطيف ونواحيها بارتباط هذه الأخيرة بمدن كبرى أخرى كباتنة وبسكرة وبرج بوعريريج والمسيلة وقسنطينة وأهمية هذا الطريق في تزويد الميناء بالمحاصيل الزراعية القادمة من الهضاب العليا، وثراء المنطقة بشكل عام ولاسيما في نواحي بجاية بمختلف الثروات المنجمية والزراعية التي تزخر بها وتحويلها عبر البحر الأبيض المتوسط إلى فرنسا و إلى مختلف الأسواق الأوربية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى استقبال الميناء للجيوش وللعتاد العسكري ولمختلف التجهيزات التي تستعمل بغرض فرض السيطرة الاستعمارية وتوسيع النفوذ واستغلال ثروات البلاد، ومن جهة ثالثة تركز سياسة الاستيطان الفرنسية في المنطقة بشكل كبير وبخاصة ما يتجلى في سياسة التنصير والاجتهاد في إيجاد أنجع الوسائل لتفتيت المجتمع الجزائري إذ "اتبع المحتل سياسة واضحة للقضاء على الشخصية الدينية للجزائر ظهرت في عدة مجالات كالقضاء على المساجد أو تقليص عددها، الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية، السيطرة على القضاء الإسلامي، دعم التبشير المسيحي وتشجيع الخرافات والبدع"[2] خاصة أمام مراهنة سلطات الاحتلال في سياسة – فرق تسد – التي اعتمدتها على المنطقة.

---

[1]- من المعروف أن قوات اللفيف الأجنبي كان لها دور كبير في إنجاز عدة مشاريع في إطار سياسة توسيع دائرة الاحتلال التي ركز عليها الاستعمار الفرنسي في بداية احتلاله للجزائر ومن ثم توسيع وتثبيت سياسة الاستيطان ومن ضمن تلك المشاريع شق الطرق وبناء السدود إلى جانب التوسع والتمهيد للاستيطان، ومن "إنجازاتهم التي خلدت أعمالهم" الموقعين الموجودين بخراطة: الأول في أسفل واد أقريون وهو عبارة عن صخرة نقش عليها باللغة الفرنسية عبارة: الجنود الأولون الذين عبروا هذه الضفاف هم رماة تحت قيادة.... (وتم كتابة أسماء ثمانية من قادة الجيش)، مع التاريخ وهو (7 أفريل 1864)، أما الثاني فهو عبارة عن لوحة تم نقشها في جبل بجانب سد أقريون الذي تم تدشينه في سنة 1945 ويمكن رؤيتها من الطريق الوطني رقم 09 الذي يمر بالقرب من الموقع. وقد تم تأسيس قوات اللفيف الأجنبي من طرف الملك لويس فيليب سنة 1831 بموجب قرار 10 مارس 1830، وقد صرح الملك الفرنسي في هذا التقرير بأن قوات اللفيف تنشط خارج المجال القاري للمملكة، فشكلت الجزائر المقر الحقيقي لهذا الجيش الذي مثل بدوره عنصرا أساسيا للاستعمار الفرنسي.

[2]- أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص49.

ب) البضائع المفرغة والمحملة: (بالألف طن)

الميناء	السنوات	كمية البضائع المفرغة	كمية البضائع المحملة
بجاية	1937	74.779	402.580
جيجل	1937	24.458	24.855
بجاية	1938	87.933	305.768
جيجل	1938	15.399	77.488

المصدر: *Escande. « **Monographie …** », p 78*

من خلال معطيات الجدول نلاحظ تفوق وضخامة كمية البضائع المحملة (أي التي تم تحميلها من مخازن ومستودعات وأرصفة ميناءي بجاية وجيجل ثم تصديرها) والتي بلغ حجمها إلى 810.691 ألف طن، مقارنة بالبضائع المفرغة (التي تم استيرادها وتفريغها في الميناءين) والتي بلغ حجمها 202.569 ألف طن.

كما نلاحظ ضخامة حجم البضائع المحملة من ميناء مدينة بجاية والتي بلغت 708.348 ألف طن مقارنة بحجم البضائع المحملة من ميناء مدينة جيجل حيث بلغت 102.343 ألف طن، وهي نفس الملاحظات حول كمية وحجم البضائع المفرغة في ميناء بجاية والتي قدرت بـــ: 162.712 ألف طن، والتي قابلتها 39.857 ألف طن في ميناء جيجل.

والخلاصة التي نخرج بها عن قطاع التجارة بمنطقة القبائل الصغرى هي استمرار الأهمية التاريخية الكبيرة لمينائي مدينتي بجاية وجيجل، وتجلت تلك الأهمية في جعل السلطات الفرنسية منهما ركائز أساسية لسياستها الاستيطانية بالجزائر تحديدا بمنطقة القبائل الصغرى وضواحيها ولا سيّما مناطق الهضاب العليا الشرقية، وهي نفس الأهمية التي كانت لبقية الموانئ الجزائرية سواء في المجال الاقتصادي أو المجال العسكري.

4) **قطاع المواصلات:** نظرا لأهمية منطقة القبائل الصغرى من حيث موقعها الجغرافي في الإقليم الشمالي للجزائر كونها تمثل همزة وصل بين الساحل والهضاب العليا من جهة وبين شرق الجزائر ووسطها من جهة ثانية، وأمام الدور الهام الذي يؤديه قطاع المواصلات في النشاط الاقتصادي تطلب الأمر وجود كل أنواع المواصلات والتي تتنوع بين:

أ) **النقل البحري:**

تكمن أهمية الموانئ في حجم المبادلات التي تتم فيها، وبحجم البضائع والسلع التي تمر عبرها وبعدد السفن التي تنطلق منها وإليها، وعليه فالعلاقة وطيدة جدا بين قطاعي الزراعة والصناعة بقطاع النقل والمواصلات، ومثلما بينت لنا الحقائق سابقا حيوية النشاط الذي يعرفه ميناءي جيجل وبجاية ودورهما في التجارة والنقل خاصة كونهما يتميزان بالاتساع والتجهيز الجيد مما استقطب حركة وتنقل أعداد كبيرة من المسافرين عبرهما وعلى الخصوص عبر ميناء بجاية الذي شهد حركية وارتفاعا كبيرين تبعا لإحصائية خاصة بسنة1937 إذ بلغ عددهم 2941 مسافر منهم 1274 مغادر و1667 قادم[1] وهو ما يبين بشكل واضح ارتفاع عدد القادمين أمام عدد المغادرين وهو ما يعني بدوره استمرار سياسة الاستيطان بشتى أوجهها سواء بهجرة المدنيين أو برفع عدد الجيوش.

ب) **النقل عبر الطرق البرية:**

وأهمها الطرق المعبدة حيث توجد بمنطقة القبائل الصغرى شبكة من الطرق التي ترتبط بنظامي الطرق الجزائري العام والشمال إفريقي، أشهرها الطريق الوطني رقم 12 الذي يربط مدينتي الجزائر وسكيكدة عبر مدينتي عزازقة وبجاية، والطريق الوطني رقم 09 الرابط بين مدينتي بجاية وسطيف عبر مدينة خراطة، والطريق الوطني رقم 05 الرابط بين مدينتي الجزائر وقسنطينة عبر مدينتي البويرة وسطيف حيث يمر على أراضي المنطقة من الجهة الجنوبية في كل من مايو وبني منصور وجبال البيبان، والطريق الوطني رقم 26 الذي يربط سهل مجانة ببرج بوعريريج بالصومام ثم بجاية عبر بني منصور والقصر وهو الطريق التاريخي الذي كان بمثابة شريان الحياة العامة للدولة الحمادية " ولا سيما في المجال الاقتصادي والعسكري " حيث كان يربط بين القَلْعة[2] ومدينة بجاية.[1]

---

[1]- *Escand, Op. Cit, pp 77 -79.*

[2]- القَلْعة تقع بالمسيلة، تمثل المقر الأول لعاصمة الدولة الحمادية قبل مدينة بجاية، تأسست سنة 398 هـ/905م، أصبحت مقرا تجاريا هاما تقصدها القوافل التجارية من مختلف البلاد العربية مشرقها ومغربها ومن إفريقيا، وقد اشتهرت بأسواقها التي تباع فيها مختلف أنواع المنتجات الزراعية، كما اشتهرت بعدة صناعات تنوعت بين الصناعات: النسيجية والفخارية، والصناعات المعدنية. ولقد كانت مدينة بجاية ميناء هاما خلال العهدين الحمادي والعثماني، كما تجلت قوتها العسكرية البحرية في قوة أسطولها، كما اعتنى الحماديون بالجانب الفكري والعمراني=

إلى جانب هذه الطرق الكبرى هناك طرق محلية تربط بين أقاليم ومدن المنطقة، على غرار الطريق الرابط بين مدينة خراطة وآقبو مرورا ببوعنداس وسيدي عيش وواد الصومام، والذي أنجز من طرف الفيلق[2] رقم 50.[3]

هذا دون أن ننسى الإشارة إلى أهميته هذه الشبكة من الطرق ولاسيما منها في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياحية وعلى سبيل المثال نذكر الطريق الوطني رقم 12 الذي يغلب عليه الطابع السياحي كونه يمر عبر غابات أدكار وأكفادو والسواحل الشرقية لبجاية فسواحل جيجل وصولا إلى سكيكدة، والطريق الوطني رقم 09 ذو الطابعين الاقتصادي والسياحي كونه يربط بين ميناء بجاية والهضاب العليا الشرقية التي تشتهر بإنتاجها الكبير لأجود أنواع الحبوب مرورا بمضائق خراطة.[4]

ج) النقل بالسكة الحديدية:

لشبكة السكك الحديدية أهمية كبيرة على اقتصاد الدول بشكل عام سواء من ناحية تقديم خدمة اجتماعية تتمثل في نقل المسافرين وتسهيل التواصل وتشجيع الترابط الاجتماعي، أو من الناحية الاقتصادية الصرفة فيما تقدمه من عوائد أو ونقل للبضائع والسلع بين مختلف أقاليم الإنتاج والاستهلاك والتصدير، وعليه فلا غرابة في القول أنه كان هناك تأثير كبير لشبكة السكك الحديدية على تطوير قطاعي الزراعة والصناعة في أوربا، أو من الناحية العسكرية في نقل الجيوش ومختلف أنواع العتاد الحربي والمستلزمات العسكرية.

رغم أهمية السكك الحديدية في عملية التوسع والاستغلال الاستعماري ورغم الثراء الطبيعي لمنطقة القبائل وارتباطها مع مناطق الهضاب العليا إلا أن المنطقة لم تعرف سوى

= والزراعي وذلك بتشييد جامعة بجاية واختطاط المباني وتشييد المصانع واتخاذ القصور وإجراء المياه في الرياض والبساتين. انظر بونار: المغرب العربي...، مصدر سابق، ص 143 وما يليها.

[1]- *Escande, Op. Cit, pp 75, 76*

[2]- لا يفوتنا هنا أن نذكر أنه قد تعددت التسميات والأوصاف التي سمّى أو وَصَف بها الفرنسيون جيش اللفيف الأجنبي ومن أهمها جيش إحلال السلام، وجيش نشر الحضارة وإعمار المستعمرات وما إلى ذلك من التسميات لإخفاء حقيقته ونفي وإبعاد صفات التقتيل والترويع والسلب والنهب عنه وذلك هو ما اشتهر به في الجزائر.

[3]- ***Reportage documentaire sur la petite Kabylie pendant la période coloniale française***, *(Documentaire Audio- Visuel), www.Ina.Fr.*

[4]- *Escande, Op. Cit, p 76.*

إنجاز ثلاث خطوط لشبكة النقل بالسكك الحديدية حيث يربط الخط الأول مدينتي الجزائر وقسنطينة مرورا بمدينتي البويرة وسطيف، ويربط الخط الثاني بين ميناء مدينة بجاية والخط الرئيسي (الأول السابق ذكره) حيث يلتقيان عند محطة بني منصور، في حين يربط الخط الثالث بين ميناء مدينة سكيكدة *(philippe ville)* بمدينة قسنطينة، هذا إلى جانب وجود بعض الخطوط المحلية القصيرة التي تربط بين بعض المناجم بمحطات التجميع على الطرق البرية ومنها يتم تحويل الثروات المنجمية نحو ميناء بجاية ومثلما هو الأمر كذلك بالنسبة لخط سكة الحديد الرابط بين مناجم الميلية للحديد بميناء جيجل.

كما عرفت منطقة القبائل الصغرى مشروعين هامين لإنجاز خطين للسكك الحديدية سنة 1920م، الأول يربط بين ميناء بجاية ومدينة سطيف بمحاذاة الطريق الوطني رقم 09 مرورا بمدينة خراطة،[1] والثاني يربط ميناء جيجل بمدينة قسنطينة مرورا بالميلية، إلا أن الخط الأول لم يتم إنجازه، في حين تم إنجاز الجزء الممتد من مدينة جيجل إلى غاية الميلية فقط من الخط الثاني واستغل في نقل خام الحديد مثلما سبقت الإشارة إليه عند تناول قطاع الصناعة.

لم يكتف الاستعمار الفرنسي بوضع هذه الأنواع الثلاث للنقل من أجل الانتشار والتوسع أكثر واستغلال ثروات البلاد بشكل أكبر، إذ بالموازاة مع ذلك أوجد النوع الرابع والذي يتمثل في النقل الجوي وذلك بإنشاء شبكة للنقل بالحبال الهوائية وهو النوع الذي كان يربط بين مواقع انتشار الثروات بميناء بجاية، وبمحطات التصريف للنقل البري، وعلى سبيل المثال ربط مناجم تيمزريت وجبال بني عمران بميناء بجاية على مسافة 18 كلم، وبين مناجم تيمزريت وجبال أفالو بمحطتي خط السكة الحديدية (بني منصور وإلماتن).[2]

بهدف تحقيق استغلال كبير لمختلف الثروات التي تزخر بها المنطقة ولا سيما منها في الجهة الداخلية، وإضافة إلى ما هو موجود من أنواع للمواصلات، تم وضع مشروع لإنجاز

---

[1]- انظر الوثيقة الأرشيفية الخاصة بمشروع خط سكة حديد بجاية – سطيف، (وثيقة أرشيفية مأخوذة من أ. م. أ. ع. و. سطيف)، كما أشار إلى هذا المشروع ومشاريع لخطوط أخرى منها خط سكيكدة قسنطينة تقرير الماريشال فايون 08 أفريل 1857م المقدم للإمبراطور والمرسوم الإمبراطوري لنابليون الصادر بتاريخ 08 أفريل 1857م.

[2]- *Escande, Op. Cit, P 71.*

السكك الحديدية المكهربة (الترامواي) للربط بين مدينة بجاية وعين الروى بلافاييت (بوقاعة) وهو المشروع الذي لم يتم إنجازه رغم إعداد مخطط ودراسة خاصين به، وقد بينت الدراسة عدة جوانب تتعلق بأهمية الخط وإحصائيات مختلفة حول عرض السكة الحديدية الذي يقدر بـــ01 متر وطول الخط والذي يمتد على مسافة 100كيلومتر، وعدد المحطات ومحطات توليد الطاقة وغيرها من الجوانب.[1]

5) **قطاع السياحة:**

في ظل تميز المنطقة بموقع يجمع بين المظاهر التضاريسية المختلفة بين الجبال (جبال جرجرة والبابور والبيبان) وبعضها يغطيها الثلج إلى غاية فصل الصيف حيث تمارس رياضة التزلج على الثلج، والسهول والهضاب والأودية والأنهار وغابات البابور وأكفادو وتاوريرت إغيل، والخوانق، السواحل وشواطئها الخلاّبة (شواطئ بجاية وجيجل)، المواقع الأثرية العديدة، ومنابع المياه المعدنية التي تشتهر بها المنطقة وأشهرها منابع توجة التي عرفت منذ العهد الروماني حيث تم نقل مياهها إلى مدينة بجاية ومنابع المياه الطبيعية الحارة بحمام قرقور الذي عُرِفَ بدوره منذ العهد الروماني بغزارة مياهه وبارتفاع درجة حرارتها إلى "18°" وإشعاعها، وحمام القرية بأدكار[2] إلى جانب وجود منبع للمياه المالحة[3] ذات الفائدة الطبية.

في ظل كل هذه المعطيات عرف قطاع السياحة بالمنطقة نشاطا وحيوية كبيرين قبل الحرب العالمية الثانية بفضل عمل "وكالات نقابات المبادرات لمدينة بجاية" التي تأسست سنة 1909،[4] وبفعل الثراء الطبيعي الذي تمتلكه المنطقة حتى وصفت مناظر جبال وخوانق خراطة والطريق الذي يخترقها على طول حوالي 07 كيلومترات بأنفاقه والتي تمثل امتدادا

---

[1]- ***Avant- Projet du tram way de Boujie à Ain-Roua,*** *Op. Cit.*
(وثيقة أرشيفية مأخوذة من أ. م. أ. ع. و. سطيف)

[2]- *Escande, Op. Cit, P 9.*

[2]- فضلا عن وجود منبع للمياه الحامضة "الذي يعرف بالعين الحامضة" (ببلدية عموشة حاليا) على الطريق الوطني رقم 09 الرابط بين مدينتي بجاية وسطيف (بتاقيطونت سابقا)، توجد منابع أخرى للمياه المعدنية بمنطقة القبائل الصغرى نذكر أهمها: إفري، توجة، كفريدة، تاكسنة وجميلة... للإضافة أكثر عد إلى:

-Bugéa,Op. Cit, P 55. et M. Hanriot, ***Les eaux minérales de l'Algérie****, H. dunod et E. pinat Editeurs, Paris, 1911.*

[4]- *Escande, Op. Cit, P 82.*

لجبال البابور بالقول عنها " من الممكن أنها هي الأجمل في الجزائر"[1] إلى جانب وجود عدة فنادق في المنطقة منها ثلاثة في مدينة خراطة وحدها وهي (شعبة الآخرة، الخوانق وخراطة)، هذا إضافة إلى وصف مدينة بجاية بجوهرة شمال إفريقيا،[2] بل وأصبحت بعض المعالم الطبيعية بالمنطقة تشكل صورا للطوابع والبطاقات البريدية (كمضائق خراطة وجبالها والمناظر المتنوعة المنتشرة بين سواحل جيجل وبجاية شرقا وبين بجاية وتيزي وزو غربا وصور المدن وغيرها من الصور الرائعة عن المنطقة).[3]

هذا فضلا عن المعالم الأثرية التي تزخر بها المنطقة والتي تشهد على مختلف الحقب التاريخية بداية بعصور ما قبل التاريخ (موقع عين الحنش بالعلمة) ومرورا بالعهد الروماني (الآثار الرومانية بجميلة وبقلب مدينة سطيف، وببني مرعي بخراطة) والفتح الإسلامي وما تلاه من قيام الدويلات الإسلامية (كالدولة الفاطمية، والدولة الحمادية) ووصولا إلى الاحتلال الإسباني (احتلال موانئ بجاية وجيجل) فالغزو الفرنسي مما جعل المنطقة تمثل إحدى أهم المواقع الجغرافية والحضارية بالجزائر.

المبحث الخامس: الاحتلال الفرنسي في المنطقة – سياسة الإخضاع والمقاومة الوطنية.

عرفت منطقة القبائل الصغرى عبر مختلف الحقب التاريخية منذ عصور ما قبل التاريخ مرورا بالعهد الروماني والفتح الإسلامي والدويلات الإسلامية التي نشأت بالمنطقة وانتهاء بالاحتلال الإسباني للموانئ والغزو الفرنسي تاريخا حافلا كان لكل فترة منها بصماتها التي لا تزال شاهدة على دور المنطقة في صد الغزاة من جهة وفي اعتناق الإسلام والمساهمة في نشره وحماية حياضه والتمكين له من جهة أخرى.

فأما ما يخص الفترة المحددة لموضوع بحثنا فإننا نجد أنه بعد فشل المقاومة الوطنية في معركة اسطاوالي وسقوط مدينة الجزائر وما تلا ذلك من توقيع الداي حسين معاهدة الاستسلام، سيطرت قوات الحملة الفرنسية على المدينة وبدأت في النفوذ والتوسع في إقليم متيجة أمام المقاومة الكبيرة التي أبداها السكان إذ " كان خروج دو بورمون نحو البليدة

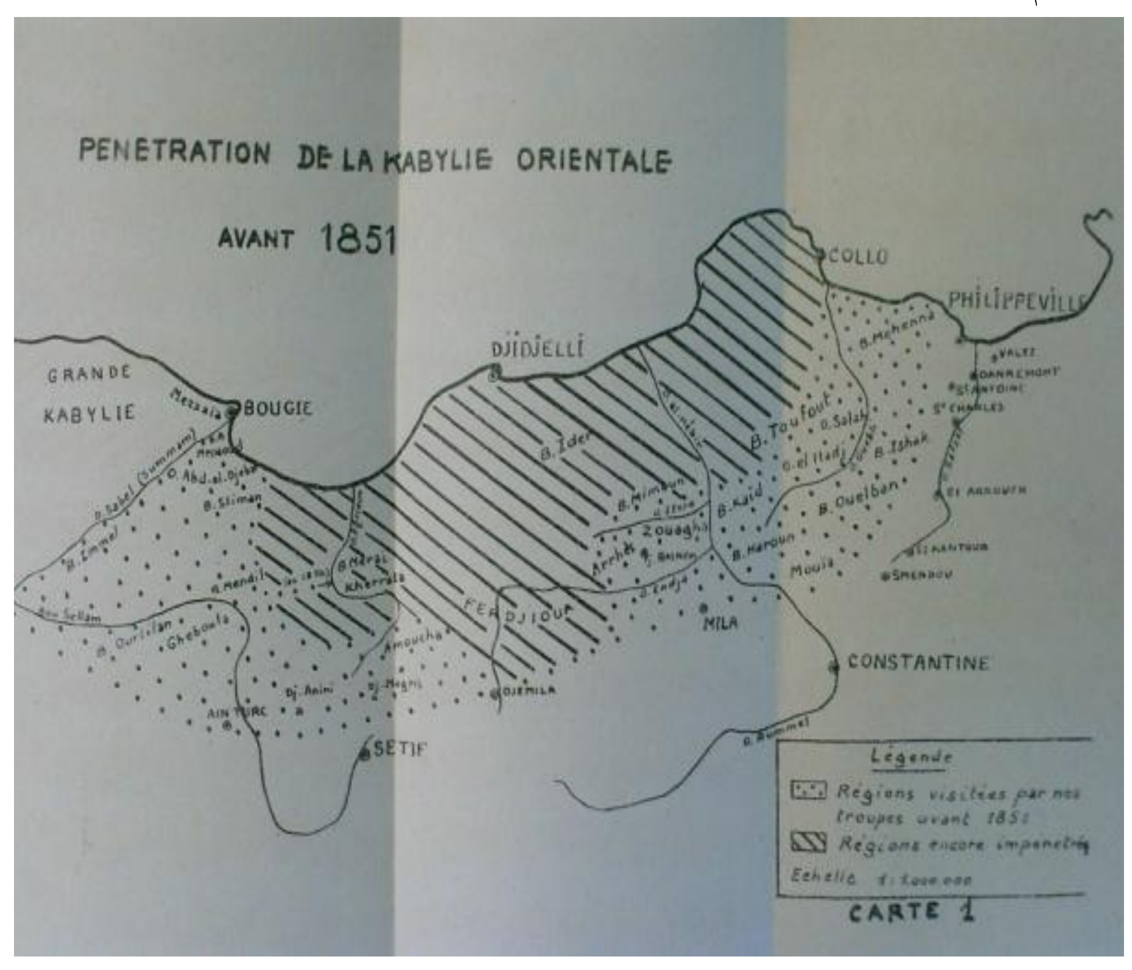
---

[1]- *Ibid, P 5.*

[2]- *Ibid, P 82.*

[3]- *L'Office Algérien d'action économique et touristique du gouvernement général de l'Algérie*, ***Une réalisation des actualités françaises,*** *(Documentaire Audio- Visuel). www.Ina .fr.*

يوم 23 يوليو 1830م أول محاولة للتوسع والخروج من مدينة الجزائر، حيث تمكن من الوصول إليها واعتقد أن الأمور سهلة إلا أنه فوجئ بهجوم منسق شارك فيه آلاف الجزائريين من سكان البليدة ومتيجة مما أجبره على الفرار أمامهم والعودة إلى العاصمة مخلفا وراءه 15 قتيلا على الأقل و43 جريحا، إضافة إلى خسائر معنوية فادحة... ولم يفكر في بقية أيامه في الجزائر في معاودة التسرب إلى سهل متيجة وأوطانه واكتفى بإرسال قطعتين من الأسطول إحداهما نحو عنابة والأخرى نحو وهران ".[1] لتتواصل بعدها حملات الجيش الفرنسي بهدف تجسيد المشروع الاستيطاني الشامل للجزائر غربا، شرقا وجنوبا. والخريطة التالية تبين جانبا من **توغل الاحتلال الفرنسي في منطقة القبائل الصغرى** قبل 1851م:



المصدر: *Magali Zurcher.* ***La pacification …*** *p29.*

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص30.

في ظل امتداد السيطرة الفرنسية إلى الشرق الجزائري كانت منطقة القبائل الصغرى من المناطق الشمالية الهامة والتي اعتبرها المحتل منطقة الارتكاز الأوربي ومنطقة الاستيطان التي كان الضغط الأكبر عليها، وهي من المناطق التي ركزت عليها السياسة الاستعمارية بشكل كبير في المجال العسكري كما في المجالين الاقتصادي والثقافي خاصة أمام عامل اللسان الذي يميز أغلب المنطقة عن بقية القطر الجزائري فراهن المحتل على العامل الثقافي لاستمالة المنطقة برمتها وإحلال الهدوء فيها، إلا أن المقاومة الشعبية لم تتوقف عن مواجهة جيوش الاحتلال باندلاع ثورة القبائل سنة 1852[1] وقد تمكن من السيطرة العسكرية على المنطقة وتأسيس عدة مدن وتنصيب إدارته فيها مثلما سيبين الجدول التالي بعض تلك المدن:

المدينة	تسمية الفرنسيين للمدينة	موقعها الإداري حاليا	تاريخ التأسيس،الاحتلال
1) بجاية	1) بوجي Bougie	1) عاصمة ولاية بجاية	1833م
2) سكيكدة	2) فيليب فيلphillipe ville	2) عاصمة و. سكيكدة	08 ماي1841م
3) سطيف	3) سِتِيف Sétif	3) عاصمة و. سطيف	17 فيفري1847م
4) جيجل	4) إجيجلي Ijijli	4) عاصمة و. جيجل	13 ماي1849م
5) عين آرنات	5) إن أرنات A. Arnete	5) دائرة بولاية سطيف	26 أفريل1853م
6) البوحيرة	6) بوحيرة Bouhira	6) بلدية بولاية سطيف	//
7) الماوان	7) ماوان Maouen	7) //	//
8) عين مسعود	8) إن مسود A/Messaoud	8) //	//
9) الوريسية	9) اوريسيا Orissia	9) //	//
10) العلمة	10) سانت آرنوSt Arnaud	10) دائرة بولاية سطيف	26 أفريل1862م
11) عين عبّاسة	11) إن أبيسة A.Abéssa	11) بلدية بولاية سطيف	1872م
12) عين الرّْوى	12) إن روا Ain Roua	12) //	//
13) القصر	13) كْصور Kseur	13) دائرة بولاية بجاية	//
14) واد أميزور	14) واد اميزور O.Amizour	14) //	//
15) آقبو	15) أكبو Akbou	15) //	//

[1]– صالح عوض، **معركة الإسلام والصليبية في الجزائر**، ج1، ط2، مطبعة حلب، 1992، ص 152.

16)عين تاغروت	16) إن تاڤروت Ain Tagrout	16) بلدية بولاية سطيف	1873م
17) برج مجانة	17) بورج مجانا Borj Medjana	17) بلدية بولاية برج بوعريريج	//
18) سيدي امبارك	18)سيدي مباركs.mbarek	18) //	//
19) إلماتن	19) إلماتن Ilmeten	19) بلدية بولاية بجاية	//
20) سيدي عيش	20) سيدي إيش Sidi Each	20) دائرة بولاية بجاية	//
21) تازمالت	21) تازمالت Tazmelt	21) دائرة بولاية بجاية	1875م
22) إغزر امقران	22) إڤزر أموكران Igzer Amokran	22) بلدية بولاية بجاية	//
23) خرّاطة	23) كِرّاطة kerrata	23) دائرة بولاية بجاية	1877م

المصدر: *Exposition Universelle de Paris 1878 (**coup d'œil sur l'histoire de la colonisation en Algérie**, typographie et lithographie A boyrr, Alger, 1878, pp 38 , 57.*

كما حاول المستعمر توظيف القبلية والعشائرية في الصراع العنيف على السلطات المحلية في الأرياف، وذلك ما عرفته كل مناطق الجزائر تركيزا على منطقة القبائل الصغرى وكمثال عن تلك السياسة ما تجلى في مستطيل بجاية سكيكدة حيث غرست الإدارة الفرنسية سياسة القبلية والعشائرية ووظفتها في الفترة الممتدة ما بين (1839 - 1880) وذلك بنشر التفرقة بين أفراد الأسر التي تركها العثمانيون في الحكم بعد سنة 1830 وكمثال على ذلك ما وقع لأعراش زواغة.[1]

مقاومة الحاج أحمد باي: بعد ظهور المقاومة في القطاع الشرقي والتي تزعمها الحاج أحمد باي والتي تميزت بالصبغة الرسمية كون قائدها (أحمد باي) كان واليا وكان يمثل الدولة التركية في الجزائر، وسادت بمدينة قسنطينة وضواحيها وهي المقاومة التي لم تتوغل بشكل واسع إلى منطقة القبائل، ظهرت "ثورة أولاد عيدون بالميلية شمال قسنطينة حيث هاجم السكان الأوربيين المتواجدين بالمدينة وأجبروهم على الاعتصام بقلعة المدينة وأحرقوا

[1]- علي خنوف، **السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري،** مطبعة العناصر، الجزائر، دون تاريخ، ص 63، 64.

عددا من مزارعهم، مما اضطر المحتل أن يستنجد بالبحرية العسكرية وسبعة فيالق قامت بإضرام النيران في قرى الثوار والقضاء على الثورة في معركة زرزور يوم 26 فيفري 1871، وأخذ 400 رجل رهينة".[1]

ثورة المقراني والحداد: تمثل أشهر ثورة بعد ثورة الأمير عبد القادر[2] وأهم ثورة عرفتها المنطقة وامتدت في مختلف نواحيها ولقيت إقبالا شعبيا كبيرا وذلك ما يتجلى في مشاركة كل سكانها وقبائلها وتعيين مختلف قبائل المنطقة من بين أبنائها قادة وشاركوا في الثورة مما جعلها تزداد قوة وانتشارا شرقا وغربا وشمالا وجنوبا حتى شملت كل منـــطقة القبـــائل والشرق الجزائري وجزء من الوسط حتى باتنة وبسكرة.

اندلعت ثورة المقراني يوم 15 مارس 1871 وبدأت في الانتشار من مجانة ببرج بوعريريج إلى صدّوق ببجاية وعين بسام بالبويرة وغيرها من المناطق المجاورة[3] لتمتد إلى ماواكلان بسطيف حيث قام الثوار بإحراق مزارع ومنازل الجزائريين الموالين لفرنسا، وما زاد من انتشارها هو انضمام الإخوان الرحمانيون إليها.

دخل المقراني في معارك طاحنة ضد الجنرال كيرسي والآغا بوزيد ومن أشهرها معركة طكوكة في 27 أفريل 1871م على مشارف مدينة سطيف في الناحية الجنوبية الشرقية لمنطقة القبائل، ورغم الهزيمة التي لحقت الثوار حيث خلفوا أكثر من 300 رجل إلا أنهم واصلوا تقدمهم من الناحية الغربية حيث تقدم الثوار نحو بوجليل وآث عباس بالقرب من مدينة بجاية لطلب المساعدة من سكان المنطقة.[4]

بعد وفاة المقراني في 05 ماي 1871م اجتمع بومزراق المقراني بالشيخ الحداد في قرية صدّوق،[5] واتفقا على ضرورة الاستمرار في المقاومة فتم على إثر ذلك الهجوم الكاسح

---

[1]- صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002، ص189.

[2]- الفضيل الورثيلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، الجزائر، د ت، ص 44.

[3]- كان امتداد ثورة 1871 إلى الضواحي الشرقية للجزائر العاصمة وقد استهدفت ورشة الأشغال الخاصة بإنجاز سد الحميـــز الذي كانت قد انطلقت به الأشغال سنة 1869 و لم تنته إلا سنة 1874، أنظر:

*Victor Demontès, **L'Algérie économique**, imp Algérienne, Alger, 1922, Tom 1, p319.*

[4]- علي بطاش، **لمحة عن تاريخ منطقة القبائل"حياة الشيخ الحداد وثورة 1871"**، دار الأمل، الجزائر، 2007 ص 282.

[5]- صدّوق: قرية صغيرة بالقبائل الصغرى بعرش آث عبدلي غير بعيدة عن صدّوق المدينة.

على بجاية في 17 ماي ثم انتقلت المواجهات إلى عمّوشة ضد الجنرال سوسيي وأعوانه فوقعت عدة معارك أشهرها معركة منتانو يوم 25 ماي 1871م، لتزداد بعدها قوة المقاومة خاصة عندما ازدادت الضغوطات على المنطقة والمضايقات والاعتقالات وبخاصة على الإخوان الرحمانيين من طرف الإدارة الفرنسية وقادة جيوشها وازداد شأن الحداد لدى الجزائريين في المنطقة وخارجها وارتفع عدد المقبلين على زاويته.

بدأ الشيخ الحداد في الإعداد لضرب العدو في أهداف جديدة فتمت هجومات على بجاية تم فيها حرق مزارع المستوطنين ومصانع الزيت بسيدي عيش، وحوصرت يوم 21 أفريل 1871م مدينة بجاية وتم تخريب معامل المستوطنين، و هاجم الثوار حضيرة العمل الخاصة بمد طريق شعبة الآخرة شمال خراطة على الطريق الوطني رقم 09 الرابط بين بجاية وسطيف وإيقاف العمل بها،[1] وخشي القادة الفرنسيون على بقائهم بالجزائر بفعل هذه الثورة وذلك ما عبر عنه الجنرال لاباسي في معسكره بالقصر بالقرب من بجاية: " إن الجزائر تمر بمرحلة صعبة ودقيقة وثورة الرحمانيين أثرت على أصدقاء فرنسا، وقد أصبح الشيخ العزيز بن الحداد مثل السلطان للقبائل ".[2]

وفي أول ماي هاجم سي عزيز برج بلقاسم بن حبيلس بالبابور ثم عرج على مدينة العلمة وعين عبّاسة إلا أنه انسحب من عموشة – حيث كان قائدا للمنطقة – أمام أعوان فرنسا وعلى رأسهم داود بن كسكاس والحاج بوعكاز،[3] وواصل طريقه إلى بني فوغال وجيجل والتقى بصهره عمر بوعرعور ونشرا قواهما وأحرقا كل مزارع الأوربيين والموالين لهم وغادر المنطقة تاركا قيادة المقاومة فيها للمقدم ابن سي السعدون وعمر بوعرعور والطيب بن امبارك بودغيش لمهاجمة جيجل وذلك ما حصل إذ تم الهجوم في 09 جوان 1871 في حين اتجه هو (سي عزيز) إلى جنوب سطيف حيث حقق عدة انتصارات رغم معانات بعض قواته في ناحية قصر الطير أمام قوات فرنسية اعترضته بقيادة الجنرال

---

[1]– يحي بوعزيز، **ثورات الجـــزائر في القرنين 19 و20م**، ج2، المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار والنشر، ط2، الجزائر، 1996، ص 89.

[2]– بطاش، المرجع السابق، ص 146.

[3]– يحيى بوعزيز، **ثورة 1871 ودور عائلتي المقراني والحداد**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 247، 248.

بونفالي، إلا أنه انهزم عندما تقدم إلى مدينة خراطة في معركة ثالا ايفاسن، كما وقعت معارك أخرى في منتانو يوم 25 ماي، ومعركة وادي الساحل وجيجل في جوان " حيث كان مولاي الشقفة من المجاهدين البارزين بشمال قسنطينة قد أعلن انضمامه إلى مقاومة المقراني والحداد يوم 20 جوان1871 حيث هاجم بالاشتراك مع مجاهدي الزواغة يوم 04 جويلية من نفس السنة قافلة فرنسية متجهة إلى سطيف. كما هاجم مع رفيقة المجاهد المقدم محمد بن فيالة بعض قواعد العدو بجيجل يوم 16 جويلية وبرج الميلية يوم 19 جويلية وقطع خط السكك الحديدية الرابط بين قسنطينة وسكيكدة، وخاض معركة طاحنة ضد قوات المستعمر في واد شرشال يوم 27 جويلية، انتهت بإلقاء القبض على مولاي الشقفة وابن فيالة في 21 أوت من نفس العام"[1] ومعركتي وادي البارد وخراطة في 20 جوان، ومعركة ثاخراطت في 20 جويلية 1871م، لتنسحب قيادة المقاومة بعدها وتضطر إلى الاستسلام بعدما ألقي القبض على محمد بن الشيخ الحداد قرب مدينة بجاية.[2]

لقد شارك سكان منطقة القبائل الصغرى في كل الثورات التي اندلعت بالمنطقة ما بين 1854-1871م، وقد انتزعت منهم 200 هكتار من أخصب أراضيهم بعد مشاركتهم في ثورة 1871م[3]، ونفس المصير تعرضت له أعراش جيجل على غرار عرش بني يدّر الذي اغتصبت أراضيه السهلية الواسعة التي كانت تمتد طولا على مسافة 25 كيلو مترا وعرضا على امتداد 12 كيلو مترا وأقيمت في وسطها مستوطنة الشقفة ووزعت الأراضي المغتصبة على المعمرين الجدد القادمين من أوربا، وحصروا سكان العرش في الجبال ومنحدراتها، وهو الأمر ذاته الذي وقع لبقية الأعراش التي تمتلك أراضي سهلية خصبة.[4]

بنهاية ثورة المقراني والحداد عرفت المنطقة هجرة واسعة نحو مختلف البلاد ولا سيما منها نحو المشرق العربي بهدف الاستقرار وهروبا من بطش الاستعمار، وبدرجة أقل نحو فرنسا طلبا للعمل.

---

[1]- فركوس، مرجع سابق، ص 192.

[2]- بوعزيز، **ثورة 1871** ...، مرجع سابق، ص ص 252- 258.

[3]- خنوف، **السلطة في الأرياف**...، مرجع سابق، ص 33.

[4]- نفسه، ص 39.

هذا وكما تجدر الإشارة إلى روح التضامن ببعديها المحلي والمغاربي للمقاومة الوطنية في الجزائر وامتداد الغضب الشعبي إلى منطقة القبائل الصغرى تضامنا مع ثوار مقاومة الشيخ بوعمامة، ومع التونسيين بفعل الاحتلال الفرنسي لتونس وأعمال التخريب التي يقوم بها المحتلون في كلا البلدين حيث قام الناس في عمالة قسنطينة بإشعال الحرائق في الغابات ورفضوا المشاركة في إطفائها وظهرت مجموعات مسلحة للمقاومة في مختلف مناطق العمالة منها تلك التي ظهرت بمنطقة القبائل الصغرى في برج بوعريريج وتاقيطونت وآقبو وغيرها وذلك تضامنا مع المقاومين بتونس.[1]

مع استمرار تطور الحركة الوطنية الجزائرية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية كانت منطقة القبائل الصغرى – على غرار بقية مناطق الجزائر– تربة خصبة لزرع أفكار النضال والمقاومة السياسية ومختلف المطالب التي كانت تطالب بها مختلف التشكيلات السياسية والثقافية إذ لقيت كل الترحيب والتأييد حتى أصبحت القاعدة الواسعة للاتجاه الاستقلالي بزعامة مصالي الحاج تشكلها أعداد كبيرة جدا من أبناء المنطقة.

كما كان الأمر مع التيار الإصلاحي بزعامة عبد الحميد بن باديس، فكانت بهذا منطقة القبائل الصغرى منبرا قويا للحركة الوطنية وذلك ما تأكد أكثر مع مرور السنوات ببروز نشاط واسع لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ولحزب الشعب وتشبث الشباب بالجمعية والحزب مما كان له التأثير الكبير في تطور الوعي الوطني أكثر ذلك ما تجلى في بروز عدد كبير من المناضلين في تياري الإصلاح والاستقلال من أبناء المنطقة وهو الأمر الذي يعد ضربة قوية في وجه السياسة الفرنسية بفشل سياستها في هذه المنطقة من خلال محاولتها استمالة السكان وعزلهم عن بقية مناطق القطر الجزائري، إذ برزت نخبة مثلت أكثريتها ركائز الحركة الوطنية كمحمد البشير الإبراهيمي والفضيل الورثيلاني وفرحات عباس والربيع بوشامة ومولود قاسم نايث بلقاسم وغيرهم كثير لا يستدعي المقام هنا لذكرهم جميعا.

[1]– يحيى بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 266، 267.

من خلال هذه الحقائق التاريخية يمكن تفسير جانب من أسباب الانتفاضة العارمة التي عرفتها المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ كان السكان على وعي تام بقضيتهم الوطنية مما دفعهم للوقوف صفا واحدا إلى جانب قادة الحركة الوطنية في مظاهرات 08 ماي 1945 السلمية والتي عرفت فيها مدن: خرّاطة، سطيف، سكيكدة وغيرها من مدن المنطقة أكبر وأشنع عمليات الإبادة التي مارسها الفرنسيون مدّعين بأنهم اكتشفوا مشروع ثورة تارة، وبهيجان الشعب الجزائري وهجومه – نتيجة الجوع – على كل ما هو فرنسي خاصة على المخابز وعلى غيرها من المحلات التجارية ومخازن الحبوب تارة أخرى.[1]

لقد كانت مجازر الثامن ماي 1945 بمثابة الجسر المحوِّل الذي انتقلت عبره الحركة الوطنية الجزائرية من النضال السياسي العقيم إلى العمل الجادّ وذلك من خلال التحضير للعمل المسلح والإعداد لتفجير الثورة، لتعرف المنطقة بعدها القيام بدور هام في الثورة التحريرية، إذ انقسمت جغرافيتها بين الولايتين الثوريتين الثانية والثالثة، كما عرفت وقوع عدة عمليات ومعارك.

وبالموازاة مع ذلك وبهدف محاصرة الثورة التحريرية وإضعاف الدعم الشعبي لها أقدمت السلطات الاستعمارية الفرنسية على إقامة عدة معتقلات وسجون بالمنطقة أشهرها على

---

[1] – حاولت السلطات الفرنسية إخفاء حقيقة ما وقع بالجزائر في شهر ماي 1945 ومغالطة الرأي العالمي من خلال وصف تلك الوقائع بمختلف الصفات التي تبعدها عن طابعها التحرري والمناوئة للاستعمار كالإدعاء بأن ما وقع لا يعبر سوى عن ثورة جوع أعلنها الجزائريون، وكمحاولة منها لتأكيد تلك الإدعاءات أعلنت السلطات الفرنسية بالجزائر بأن الجزائريين هاجموا المخابز ومخازن الحبوب، إلا أن ذلك لا يوجد ما يؤكده إذ أن مختلف السلطات الفرنسية بالجزائر لم تشر إلى ذلك في تقاريرها المعدة من ممثلي مختلف إداراتها والتي تمت فيها عملية جرد للخسائر الناجمة عن الأحداث التي عرفتها مدن سطيف، خراطة، بجاية، عين الكبيرة وغيرها...ومن ذلك ما تمكنت من العثور عليه من أرشيف بـــ م أ ع و سطيف وهي التقارير التي أشارت إلى الهجوم والتخريب الذي طال المؤسسات العسكرية والإدارية والقضائية والمالية ومنازل كبار المستوطنين دون أن أعثر على ما يثبت أو يشير إلى الهجوم على المخازن والمخابز وعلى المحلات التجارية. انظر الوثائق الأرشيفية(وثائق أرشيفية مأخوذة من أ. م. أ. ع. و. سطيف):

-Exécution des proscriptions de la décision du gouverneur général en date du 9 juillet 1945 N :4488 TP/TV.

-Rapport de l'ingénieur Poitevin , daté du 28 juin 1945.

- Réfection des immeubles détruites ou endommagés au cours des émeutes des 8 et 9 mai 1945 A kerata, date du 28 juin 1945.

الإطلاق معتقل قصر الطير[1] ومعتقل المايدة[2] وغيرهما من المعتقلات والمحتشدات والمراكز العسكرية ..... التي تشهد بكل ما بقي منها من ناطق أو جامد على تفنن الاستعمار في محاولته عزل الثورة عن الشعب، إلا أن إرادة الحياة والحرية لدى الشعب الجزائري كانت أقوى من كل ما خطط الاستعمار الفرنسي القيام به.

خلاصة الفصل الأول:

تشكل منطقة القبائل الصغرى إقليما هاما ضمن المجال الجغرافي للجزائر وقد اجتمعت فيها العوامل: البشرية والطبيعية والاقتصادية والثقافية مما زاد في أهميتها.

فطبيعيا: - تمثل موقعا جغرافيا استراتيجيا يمتد على سواحل البحر الأبيض المتوسط شمالا من سكيكدة إلى بجاية.

- تتنوع فيها التضاريس ويغلب عليها الطابع الجبلي مع وجود سهول ساحلية وداخلية هضاب عليا واسعة.
- التنوع الطبيعي للمنطقة وثرائها بعدة ثروات منجمية وزراعية.
- التميز من حيث المناخ بمعدل تساقط كبير ووفرة الموارد المائية.

واقتصاديا:- تنوع الأنشطة الاقتصادية وتوفر كل عوامل تطويرها (زراعة، صناعة، تجارة، سياحة، طرق مواصلات، موانئ فضلا عن وفرة اليد العاملة ...)

أما حضاريا وسياسيا: - الأهمية الحضارية للمنطقة بمعالمها التاريخية التي تمثل مختلف الحقب التاريخية الموجودة الدالة على ذلك.

- الموقع الاستراتيجي للمنطقة كونها حلقة وصل بين المنطقتين الثوريتين الثانية والثالثة والتفاعل الكبير لسكانها مع المقاومة الوطنية طيلة فترة الاحتلال.
- حيوية الحركة الوطنية في المنطقة مما جعلها تشهد تطورات حاسمة في مسار النضال الوطني تجلى أكثر بعد مجازر 08 ماي 1945 وفي الثورة التحريرية وفشل الرهان الفرنسي عليها.

---

[1] - يقع جنوب مدينة سطيف، حولته السلطات الفرنسية من معتقل مدني إلى معتقل عسكري في ماي 1958م، وتمثل قصر الطير اليوم إحدى بلديات ولاية سطيف تسمى قصر الأبطال.

[2] - يقع غرب خراطة يبعد عنها بحوالي 12 كيلومترا على الطريق الرابط بين مدينتي خراطة وبوعنداس.

الفصل الثّـــاني

المشاريع الفرنسية في مجال استغلال الموارد المائية في منطقة القبائل الصغرى.

المبحث الأول: القوانين والمراسيم الصادرة عن الإدارة الفرنسية المتعلقة باستغلال الموارد المائية في الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسات الأولية للمنطقة ومشاريع استغلال الثروة المائية.

المبحث الثالث: مجالات استغلال واستعمال الثروة المائية.

المبحث الأول: القوانين والمراسيم الصادرة عن الإدارة الفرنسية الخاصة باستغلال الموارد المائية في الجزائر.

لقد حرص الاستعمار الفرنسي منذ أن وطئت قدماه التراب الجزائري على تطبيق سياسة الفرنسة على أوسع نطاق بهدف القضاء على الكيان الجزائري في اتجاهاته الثلاث من خلال تحطيم المقومات الدينية للشعب، محو اللغة العربية وإفقار السكان[1](بكل ما تحمله كلمة إفقار من معاني التجويع وسلب الممتلكات ونهب الثروات واستغلال اليد العاملة وفرض الضرائب)، وبخاصة عمليات المصادرة الواسعة لأجود الأراضي الزراعية وإيجاد مختلف عوامل وآليات التحكم في الإنتاج الفلاحي من حيث النوع والنوعية والكمية، واستثمار رؤوس الأموال لتنمية الرأسمال الاستعماري من خلال النشاط الفلاحي في إطار المشروع الاستيطاني.

انطلاقا من ذلك فإنه ليس من الغريب القول: إن سلطات الاحتلال الفرنسي – خاصة أمام أهمية عنصر الماء في مختلف الاستعمالات وتباين وجوده في الجزائر من جهة، وبندرته في بعض المناطق من جهة ثانية، وبتأثير عامل الجفاف من جهة ثالثة – قد أولت اهتماما كبيرا بالثروة المائية منذ بداية الاحتلال لتزداد اهتماماتها بها بمرور السنوات وذلك بفعل ازدياد الحاجة إليها في الزراعة بالدرجة الأولى كما ظهرت الحاجة الماسة إليها في قطاع (الصناعة) في مرحلة لاحقة،[2] أضف إلى ذلك طبيعة المناخ السائد في الجزائر وتوالي سنوات الجفاف وما ينجر عنه من خسائر اقتصادية تؤثر سلبا على الاقتصاد الاستعماري ومن ثمة على المشروع الاستيطاني الفرنسي بأكمله في الجزائر.

---

[1]- حسن بهلول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص18.

[2]- لا يقصد هنا الصناعة بمعناها الدقيق والشامل، بل يقصد بها بعض المركبات الصناعية التي تم إنشاءها بهدف استغلال ثروات الجزائر المختلفة ومن بين تلك الصناعات نجد تلك التي تتعلق بإنتاج الكهرباء لتغطية حاجيات الاستهلاك المحلي ولتسيير بعض المركبات الصناعية ووسائل النقل، بل تجاوز استعمالها إلى العمليات العسكرية كالتعذيب وتغذية الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الشرقسة والغربية للجزائر في إطار تجفيف منابع الدعم التي تتلقاها الثورة الجزائرية.

في البداية عمد الاستعمار الفرنسي في سياسته الاقتصادية إلى توجيه ضرباته القاصمة إلى القطاع الزراعي لأنه كان النشاط الأول السائد في البلد وهو مصدر غذاء ومداخيل أغلبية الجزائريين، فبدأت سلطات الاحتلال في عمليات توطين أشخاص غرباء استقدموا من فرنسا ومن غيرها من الدول الأوربية على أجود الأراضي الفلاحية وأكثرها خصوبة في الجزائر، أما الجزائريون (كانوا معروفين في النظام المدني الفرنسي باسم الفرنسيين – المسلمين) فقد كانوا يدحرجون شيئا فشيئا وبشكل متزايد القساوة إلى أراضي جدبة واقعة على هوامش السهول الخصبة في متيجة ووهران وعنابة، أو في المناطق الجبلية الصخرية، أو موزعة في مناطق الهضاب العليا وهي السياسة التي أدت إلى نجاح وسيادة عملية "الإفقار المتزايد للفلاح الجزائري" لأنها أدت بطبيعة الحال، إلى إحداث تقسيم جديد في الزراعة الجزائرية، كان قد تمثل في خلق قطاعين اثنين:

- أحدهما"قطاع المعمرين" يقع في أخصب المساحات الزراعية، يسيطر عليه الأوربيين.
- والآخر "قطاع المسلمين" الذي يملكه الجزائريون، يتكون غالبا من حيازات متخلّفة في كل شيء من حيث طرق الاستغلال و(نوعية الأرض وأدوات العمل).[1]

هذا وقد أكد قادة الاحتلال على أهمية عنصر الماء في توسيع دائرة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، إذ أكّد " أوربان "[2] على ارتباط التقدّم الفلاحي وكذا الصناعي بوفرة المياه لمعالجة مشكلة الجفاف ولتدعيم المنشآت الصناعية بما تحتاجه من مياه فأعلن بذلك موافقته للحكومة الاستعمارية بضرورة الاهتمام بشقّ السُّدود والقنوات واعتماد أسلوب الرّي وتطويره وحفر الآبار الارتوازية حين كتب في إحدى مراسلاته للحكومة:"...كما اهتمينا

---

[1]- بهلول، نفسه، ص 18.

[2]- أوربان (31 ديسمبر 1812- 28 جانفي 1884): هو توماس إسماعيل أوربان *Thomas Ismayl Urbain*، أحد أشهر منظري ومهندسي السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، عمل مترجما لعدة جنرالات فرنسيين بالجزائر ثم مستشارا للإمبراطور نابليون الثالث بين 1852 – 1870. للإفاضة أكثر حول الموضوع انظر: مصطفى عبيد، **الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) أوربان 1812- 1884 – دراسة تاريخية تحليلية**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008، ص 15 وما بعدها.

بالرّي خاصة وأن الشبكة الهيدروغرافية بالجزائر تجف سنويا، ولذا بنينا السُّدود على الأنهار الرئيسية الكبرى... وأقمنا قنوات الرّي خاصّة لّما يتعلق الأمر بالأراضي الجافّة..."[1]

كما بين "أوربان" أن أول مفاتيح السيطرة السياسية هي إنشاء المؤسسات القاعدية التي تضمن التحكم في المستعمرة، كما ذكّر بوعود فرنسا التي قدّمتها للجزائريين وبمهمتها في نشر الحضارة، واقتناعه بأن نشر الحضارة ليس باعتباره وعدا فحسب بل وإنما باعتبارها القاعدة الصلبة التي ينبني عليها الاقتصاد والسياسة، "وأن الشعب الحقيقي في الجزائر هو ذلك الشعب الخادم للأرض، الدؤوب في عمله ، المنتج، الدافع للضريبة الطامح لخدمة الراية الفرنسية"، وإصراره على ضرورة عمل فرنسا من أجل تحقيق الأهداف المادية المتعلقة بالأشغال العمومية والفلاحة والسكك الحديدية والتعليم الموجه...[2]

كما أبدى ماك ماهون اهتمامه البالغ بضرورة توفير العوامل المساعدة على الاستيطان بقوله:" يجب أن تُوفر الأراضي والطرق والسدود والحريات للمستوطنين"، وهو نفس الاهتمام الذي أبداه نابليون الثالث بالجانب الزراعي في المستعمرات الفرنسية بقوله:"الأرض الإفريقية جدّ واسعة..."[3] فكان التركيز على الجزائر في إطار المشروع الاقتصادي الاستعماري المرتكز على القطاع الفلاحي بالدرجة الأولى في ظل وفرة عدة عوامل مساعدة (الأراضي الزراعية الواسعة والخصبة، التنوع المناخي، تنوع التربة، اليد العاملة) إذا استثنينا عامل المياه في أغلب السنوات وذلك ما يستوجب توفير الماء باستغلال كل موارده الموجودة بالجزائر لسقي المساحات الزراعية.

أمام ازدياد الحاجة إلى الماء أضحت قضية تحقيق وسدّ حاجيات السكان لهذه المادة أكثر من ضرورة، ولذلك ظهرت الحاجة إلى التدخل لتنظيم استغلال الموارد المائية والتحكّم فيها واتخاذ سائر التدابير اللازمة لمجابهة مثل هذه الإشكالات المنتظرة والمفاجئة في

---

[1]- *Voisin Georges, **L'Algérie pour les Algériens**, Michel Lévy frères, Paris, 1861, p113.*

[2] – *Ismayl Urbain, **L'Algérie française « indigènes et immigrants »**, Préface de Michelle Levalois, Suguire, 2002, p p 61-68.*

[3] – *René Arrus, l'eau en Algérie, de l'impérialisme au développement (1830-1962), préface G . Destinne de Bernis., office des publications universitaires (Alger) ., presse univercitaires de Grenoble, 2002, p 49.*

الكثير من الحالات وعليه فقد عملت السلطات الفرنسية على إصدار مجموعة من المراسيم والقوانين لحماية واستغلال الثروة المائية ومصادرها في الجزائر ومن أهمها:

1 -قانون 16 جوان 1851م:

أصدره الحاكم العام راندون في إطار عمليات مصادرة الأراضي "ارتأت – من خلاله– السلطات الفرنسية مباشرة نشاطات البحث والتنقيب عن موارد جديدة للمياه العذبة وحماية مصادرها وذلك بتوقيف كل عمليات التنقيب عن المياه وحفر الينابيع أو الحفر بالقرب منها، والحدّ من عمليات جرّ مياه الأودية وتحريف مجاريها، والعمل على بناء خزانات للمياه وتجهيزها بآلات الضخّ من جهة ومنع الأهالي من وضع حواجز للمياه على الأودية أو استعمال المضخّات وغيرها من الوسائل التي تفسد المجاري أو تقلل من منسوبها".[1]

كما جعل هذا القانون الملكية الفردية للأراضي – بما تحويه من منابع وعيون ومجاري مائية... – ملكية للدولة ضمن ما اصطلح عليه بـــ" الملكية الوطنية "، كما نصت المادة الثالثة من ذات القانون على أنه يمكن للدولة استغلال قنوات المياه والبحيرات والمنابع في حالة الحاجة وذلك ما يتم بطريقة منظمة وفقا للشروط التي تحددها السلطات العمومية.[2]

2- قانون 14 جويلية 1856م:

وضع هذا القانون الأساليب اللازمة للحفاظ على الينابيع المائية المعدنية، وتهيئتها وتجهيزها بهدف استعمالها واستغلالها بشكل أمثل. وكان هذا القانون بمثابة الأرضية الممهدة لصدور مرسوم 21 ديسمبر 1864م.

3- مرسوم 21 ديسمبر 1864م:

احتوى هذا المرسوم على 21 مادة، أشار فيها إلى تحديد محيط حماية المنابع المائية ووضع مساحاتها تحت سلطة الإدارة بدعوى حماية المنبع، كما بيّن الطابع الذي تتميز به ينابيع المياه المعدنية ذات المزايا الطبية في الجزائر من جانبها القانوني وذلك بعد إجراء تحقيق يدعّم صدور مرسوم رئاسي مدروس في مجلس الدولة. بحيث يَعْتَبِر هذا المرسوم ينابيع المياه ذات المزايا الطبية ذات طابع عمومي ومن ثم تصبح ذات منفعة عمومية، وهو الأمر الذي

[1]- *Voisin Georges, Op. Cit, p* 8- 9*.*
[2]- *M. Hanriot, Op.Cit, p 10.*

ينعكس على المجال التنفيذي بتحديد محيط الحماية الرسمي الموضوع تحت سلطة وتسيير الإدارة، وهو ما يُخوِّل للسلطات العمومية تحديد محيط الحماية وذلك بتغيير أبعاد محيط المنبع المائي لحمايته حسب الأوضاع التي تتناسب والأشغال الجارية بهدف تهيئة المنبع،[1] كما نصَّ المرسوم على منع عمليات السَبر والحفر ومختلف أشغال التنقيب عن المياه دون إذن أو ترخيص ممنوح من طرف ممثلي السلطات المعنية في إدارة الاحتلال.

4- قرار مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 02 ماي 1865: نصَّ على عدّة نقاط نوجز أهمها في ما يلي:

– المادة السادسة: نصّت على أنه " يجب على المستفيد صيانة قنوات الرّي والتصريف التي تمر بملكيته صيانة جيّدة، وغرس أطرافها بأشجار باسقة أو بغيرها، وتطهير وتنظيف المجاري المائية – غير الصالحة للملاحة والطفو- التي تشق أو تحد الملكية الممنوحة وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في فرنسا والخاصة بهذا الموضوع".[2]

– المادة السابعة: تنص على أن المستفيد لا يتمتع بالمنابع والمجاري المائية الموجودة في الملكية المذكورة إلا بصفته منتفعا، وطبقا للتنظيمات المتوفرة التي ستدخل على نظام المياه بالجزائر.[3]

– المادة الثامنة: ضرورة إقرار صاحب الملكية التخلي للدولة لمدة عشر سنوات وبغير تعويض عن الأراضي اللازمة لشق السبل والطرقات، وإقامة القنوات أو غيرها من المشاريع ذات النفع العام. على أنه ستحتفظ الدولة لنفسها بملكية ما قد يتم العثور عليه من تحف فنية وقطع فسيفسائية ونقوش بارزة وتماثيل وبقايا الأوسمة بالقطعة الأرضية الممنوحة.[4]

5- قانون الأهالي مارس 1871م:

أعلن عنه سنة 1874م وبدأ العمل به في 26 جوان1881م، تضمن مجموعة من المخالفات والعقوبات، تناول في إحدى بنوده أمر يقضي بمنع الجزائريين (الأهالي) من نقل

---

[1]- ***La loi de la protection des sources d'eau douce de l'Algérie**, Op.Cit, p p* 9 ,10.

[2]- عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830–1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 158.

[3]- نفسه.

[4]- نفسه.

أو جرّ المياه أو حفر الآبار أو التنقيب عن المياه دون رخصة ومعاقبة كل من فعل ذلك دون إذن باعتبار أن الأمر يعد مخالفة يعاقب عليها القانون.

إلى جانب هذا هناك قرارات ومراسيم أخرى تتعلّق باستغلال الثروة المائية وربط ذلك بالجانب الاقتصادي " والعمل على رفع الإنتاج الفلاحي إلى غاية إيجاد حل ناجع لانعكاسات الارتفاع الديمغرافي السريع،[1] وتحسين مستوى معيشة السكان من خلال زيادة وتنويع النشاط الفلاحي والاستمرار في ذلك كما هو الشأن بالنسبة للإنتاج الحيواني،[2] وتسخير أرصدة مالية خاصة لمختلف المشاريع المائية أهمها ما يتعلق بانجاز السّدود ".[3]

6- منشور 15 جوان 1897م:

صَدر عن وزارة الفلاحة يتعلق بالقواعد الواجب اتباعها لإنجاز السّدود والخزّانات على الأودية الغير قابلة للملاحة وذلك دون المساس بالأمن العمومي، مع ضرورة الاحتفاظ بالسدود القديمة.[4]

---

[1] - الارتفاع الديمغرافي المشار إليه لا يفهم منه الارتفاع الديمغرافي كمصطلح دقيق في سياقه الجغرافي العلمي بل المقصود منه هنا الارتفاع الديمغرافي في السياق الذي تريده المدرسة الاستعمارية الفرنسية، وهنا نوضح ما يشير إليه هذا المصطلح في سياق النص وهي الزيادة السكانية بما فيها المواليد ما بين جزائريين ومستوطنين وكل الأوربيين المهاجرين إلى الجزائر، وهي الحقيقة التاريخية ذاتها التي تضمنها التقرير الذي أعده مكتب قسنطينة عام 1846 حيث وقعت أزمات اقتصادية تصادفت " بهجرة واسعة للأوربيين نحو الجزائر حيث كان الهَمّ الوحيد لهؤلاء هو تجريد الأهالي من أراضيهم باستعمال شتى الوسائل واستغلالها لأن الفلاحة تُعد أَوْلَى الأولويات لدى مصالح الدولة الاستعمارية "، أنظر: صالح فركوس، مرجع سابق، ص 368.

[2] - من خلال ما ورد يتبادر إلى ذهن القارئ أن السلطات الفرنسية تبرز اهتماما كبيرا لتحقيق الأمن الغذائي والمائي للسكان بتوفير الحاجيات الاستهلاكية اللازمة من الغذاء والعناية بمصادر المياه، لكن الواقع في السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر أثبت غير ذلك، إذ تم ضرب اقتصاد الأسر الجزائرية من خلال توجيه الإنتاج الزراعي، وسياسة المصادرات الواسعة للأراضي، والضرائب الكثيرة التي أثقلت كاهل الجزائريين مما أدى إلى ارتفاع حالات الوفيات بفعل ضعف مستوى التغذية خاصة في سنوات الجفاف. على عكس ذلك كانت ذات السلطات تهتم بمضاعفة الإنتاج (لاسيما منه الحبوب والكروم) وتحويله إلى السوق الفرنسية لتلبية حاجيات السكان بفرنسا، بل وكانت الكثير من كميات الإنتاج الزراعي يتم تحويلها إلى الأسواق الأوربية لمضاعفة مداخيل الخزينة الفرنسية التي لم تكتف بعدة مصادر أخرى أهمها الضرائب المفروضة على الجزائريين.

[3]- *Avant propos, S D. L E. p* 1 , 2. (وثيقة أرشيفية مأخوذة من أرشيف م .أ .ع .و .سطيف)

[4]- *République française. Ministère de l'agriculture et des travaux publics, Circulaire du 20 juillet 1927, Série B, n 48.*

(وثيقة أرشيفية مأخوذة من أرشيف م. أ. ع. و. سطيف)

7- منشور 22 أكتوبر 1918م:

يحمل هذا المرسوم الرقم 4887، أصدره الحاكم العام للجزائر سيلستين جونار،[1] يخص العرض النهائي لوضع ملاحظات حول قائمة المجاري المائية الرئيسية بالجزائر، وقد أشار المرسوم إلى واد أڤريون بخراطة كأحد أهم الأودية في منطقة القبائل الصغرى.[2]

بعد هذا المرسوم تمت عدة مراسلات بين حاكم الجزائر العام ووالي مقاطعة قسنطينة تتناول موضوع تهيئة أحواض واد اڤريون، واد الكبير، واد الرمال وواد القصب[3] واستغلال المياه في إنتاج الطاقة الكهربائية،[4] وهي المراسلات التي جاءت لتعكس الاهتمامات التي أبدتها السلطات الفرنسية على أعلى مستوياتها بتسيير واستغلال الموارد المائية بالجزائر وهو ما يؤكده المرسوم الصادر في باريس عن رئيس الجمهورية الفرنسية " بوانكاربيه ".

8- تعليمات وزارة الأشغال العمومية 19 أكتوبر 1927م: تتعلق هذه التعليمات بدراسة وبناء السدود الثقيلة ذات العلو المرتفع، مع الاحتفاظ بالسدود القديمة حتى ولو كان علوها ضئيلا، كما تناولت هذه التعليمات ضرورة رعاية قواعد الأمن بشكل جيد وذلك بضبط ما يلي:

- إعداد ملف خاص بكل سد يتضمن مختلف المعطيات والمعلومات حول السدّ.
- إعداد دفتر المستغِل، وهو دفتر يتم فيه تسجيل كل المعلومات والمعطيات حول مراقبة حالة الخزانات أو السدود ولواحقها، ووضعية العمال وحالة مختلف الأجهزة، ومدى وجود التشققات أو تسربات الماء، وتسجيل كل

---

[1]- اسمه الكامل شارل سيليستين أوجيست جونار (*Charles Célestin August Jonnart*) حكم الجزائر ثلاث مرات، المرة الأولى: من أكتوبر 1900 إلى جوان 1901، الثانية: من ماي 1903إلى مارس 1911م، والثالثة من جانفي 1918 إلى جويلية 1919، أنظر:

- Charles André Julien, Op.Cit, (Annexe 4).

[2]- *Service hydraulique, Arrondissement de Sétif, Département de Constantine* ***Inventaire des chutes d'eau susceptibles d'utilisation industrielle****, pièce N: 09 .*
(وثيقة أرشيفية مأخوذة من أرشيف م. أ. ع. و. سطيف)

[3]- *Ibid.*

[4]- *Gouvernement Général de l'Algérie,* ***Décret du 19 juillet 1919****, Direction des travaux publics N: 4433.*(وثيقة أرشيفية مأخوذة من أرشيف م. أ. ع. و. سطيف).

عمليات الإصلاح والصيانة وأعمال الحفر التي تمت على مقربة من السدود وما إلى ذلك من المعلومات. وعليه فهذا السجـــل يمثل المرجع الأساسي للمراقبين في إعداد تقاريرهم حول السدود والخزانات خلال كل زياراتهم الميدانية للمراقبة.

- إجراء مراقبة دورية للسدود للاطلاع على عمل تجهيزات الأمن والصيانة.
- القيام بزيارات خارجية لمحيط تواجد السدود.[1]
- ضرورة تطبيق ما نصت عليه هذه التعليمات بين 1928 و1937.[2]

9- قرار 12 أفريل 1935م:

صدر هذا القرار عن الحاكم العام "جيل كار"،[3] احتوى على مجموعة من النصوص التنظيمية لاستغلال الموارد المائية ولا سيما ما يتعلق ببناء السدود ذات التخزين الكبير، ومن ذلك ما توضحه إحدى المراسلات التي تمت بين أعوان ومسؤولي سلطات الاحتلال الفرنسي بالجزائر.[4]

إلى جانب هذه القرارات والمراسيم المتعلقة بتسيير الموارد المائية نجد هناك قرارات ومراسيم أخرى منها الأوامر المؤرخة في 21 جويلية 1845، و05 جوان و01 سبتمبر 1847، والمرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 26 أفريل 1851، والرأي الذي خرج به مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 02 ماي 1865 ومرسوم 09 سبتمبر 1902م،[5] كما نضيف في هذا السياق منشور 1879م.[6]

---

[1] - رسالة موجهة من السيدين هنري كويل (وزير الفلاحة)، وأوندري تراديو (وزير الأشغال العمومية) إلى المهندس العام بمصلحة الأمن العام ومراقبة السدود، المؤرخة في: 30 جويلية 1927.

Circulaire du 20 juillet, 1927, série B, n 48, Op. Cit.

(وثيقة أرشيفية، أرشيف م. أ. ع. و. سطيف، دون رقم وتصنيف).

[2] - نفس المصدر.

[3]- جيل كار (Jules Card): من مواليد مدينة باتنة سنة 1874، عين حاكما عاما على الجزائر في 03 أكتوبر 1930م وبقي إلى غاية 21 سبتمبر 1935م.

[4]- مراسلة مؤرخة بتاريخ 28 مارس 1939 من المهندس المشرف العام لدى وزارة الجسور والطرق إلى مدير الأملاك العمومية لمقاطعة قسنطينة. (وثيقة أرشيفية مأخوذة من أرشيف م. أ. ع. و. سطيف).

[5]- عبد الحميد زوزو، **نصوص** ...، نفسه، ص 158.

[6] – *Avant propos, Op.Cit.*

فضلا عن هذا الجانب الإداري فقد أولت السلطات الفرنسية اهتماما كبيرا بتكوين الإطارات المختصة في مجال استغلال المياه وذلك من خلال تأسيس "مدرسة الهيدوغرافيا" سنة 1900 من طرف المجلس البلدي لمدينة الجزائر، وتم توكيل إدارة شؤونها للغرفة التجارية، وقد بلغ عدد التلاميذ الذين كانوا يزاولون الدروس فيها عام 1918 أربعة عشرة تلميذا منهم ثلاثة كانوا يدرسون تخصص ملاحة بحرية. هذا بالإضافة إلى وجود ثلاثة عشرة تلميذا آخرين كانوا يزاولون الدروس التحضيرية للحصول على إجازات الضباط الميكانيكيين في مجال التجارة البحرية.[1]

وما تجب الإشارة إليه هنا هو أن مشاريع بناء السدود في عهد الاحتلال الفرنسي بالجزائر عرف تطورا كبيرا، حيث أنه في البداية كان يتم بناء السدود ذات الارتفاع البسيط والذي يتراوح بين عشرون وخمسة وثلاثون مترا على غرار سد فم القيس بمقاطعة قسنطينة (23 مترا) وسد الشرفة بمقاطعة الجزائر (27 مترا)، ليصبح الاهتمام ببناء السدود ذات الارتفاع الكبير والذي يتجاوز الخمسون مترا كسد إغيل هندة بمقاطعة قسنطينة (75م)[2] وسدّيْ بوحنيفية والحميز بمقاطعة الجزائر (54 مترا و52 مترا على التوالي)، وسد واد الفضة بالشلف (Orléans Ville) بمقاطعة وهران – 89 مترا[3] ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى اتساع دائرة الاستيطان وعمليات مصادرة الأراضي ونمو النشاط الزراعي فضلا عن العوامل المناخية والتضاريسية المساعدة مع ازدياد الحاجة الكبيرة للمياه وخاصة في سنوات الجفاف، هذا فضلا عن الأهداف السياسية التي تصبو السلطات الفرنسية إلى تحقيقها خاصة في ظل السياسة الاقتصادية الاستعمارية التي جعلت من الجزائر موردا اقتصاديا ضروريا لمختلف المنتوجات الزراعية، ولذلك فلا غرابة أن يرى المرء منجزات مائية كبرى أنجزت في العهد الاستعماري لا زال الكثير منها مستعملا ليومنا هذا سواء في السقي أو في التخزين أو في إنتاج الكهرباء وفي غيرها من الاستعمالات.

---

[1]- ***Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1918***, *Présenté par Jonnart (gouverneur général de l'Algérie), imp administrative Victor heintz, S L, 1919, p 253.*

[2]- *Maurice Vieillard et Yves Bassard,* ***Les villages des hauts plateaux sétifiens****, T 2, (Photo copier d'une partie du livre), S D . l E, p 279.*

[3]- *Gouvernement général de l'Algérie, Service de la colonisation et de l'hydraulique. Op. Cit.* (وثيقة أرشيفية مأخوذة من أرشيف م. أ. ع. و.سطيف)

ويتحكم في تحديد ارتفاع وعلو أو انخفاض السدّ عدة معطيات أهمها:

-عدد وحجم الموارد المائية: إذ يتم إنجاز السدود والخزانات بمختلف أحجامها بالنظر إلى حجم الموارد المائية في المنطقة التي يتم فيها بناء السدود أو الخزانات، وهي الموارد التي تتغذّى من كميات التساقط والمنابع والعيون والآبار.

- العامل الديمغرافي: وذلك حسب الحجم السكاني وطبيعة الاستهلاك خاصة وأن الحجم السكاني الكبير يؤدي إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية وهو ما يؤدي بدوره إلى ضخامة كميات استهلاك المياه،[1] وهذا العامل له ارتباط وثيق بالعامل الموالي.

-العامل الاقتصادي: يرتبط بحجم وعدد الأنشطة الاقتصادية والوحدات الإنتاجية الموجودة التي تشتغل بالماء أو مصانع إنتاج الكهرباء، وحجم الحاجة إلى الطاقة الكهربائية وغيرها من العوامل.

دفعت هذه العوامل بالسلطات الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى إلى الاهتمام والتركيز على إنجاز السدود ذات العلو الكبير في عدة مناطق من الجزائر ولا سيما منها تلك التي عرفت تطورا ديمغرافيا بفعل اتساع دائرة الاستيطان، تطورا سياسيا بفعل بروز بوادر الوعي السياسي في أوساط الجزائريين، وهو ما يضاعف من قدرة تخزين الماء أمام تضاعف كميات استهلاك المياه والطاقة الكهربائية في شتى المجالات كنتيجة حتمية لاتساع دائرة الاستيطان ومحاولة الإدارة الاستعمارية كسب الجزائريين من جهة، واهتمام فرنسا بإعادة بناء قاعدتها التحتية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية وبالتالي الاعتماد بشكل كبير على الأرض الجزائرية في تغطية جل احتياجاتها الزراعية من الجزائر من جهة ثانية خاصة أمام عامل القرب الجغرافي وما يترتب عنه من قلة التكاليف وسهولة نقل مختلف البضائع والمنتجات.

---

[1]- لم يكن همّ السلطات الفرنسية في إطار تنظيمها للثروة المائية في الجزائر تزويد كل السكان- بما فيهم الجزائريين (الأهالي)- بقدر ما كان الهدف هو تلبية كل حاجيات المستوطنين (المواطنين) من الماء سواء للشرب أو لسقي المزارع والبساتين، أو للاستعمال في القطاع الصناعي كتسيير الوحدات الصناعية وإنتاج الكهرباء وهو الأمر الذي يمثل جوهر سياسة الاستيطان.

المبحث الثاني: الدراسات الأولية للمنطقة ومشاريع استغلال الثروة المائية.

أولت السلطات الاستعمارية الفرنسية أهمية بالغة لمختلف المشاريع المتعلقة باستغلال أمثل للموارد المائية في الجزائر وتوفير الكميات الكافية من الماء للسقي ولتغطية حاجيات مختلف المرافق خاصة منها ما يتعلق بقطاع الصناعة وتطوير إنتاج الكهرباء وإدخال التجهيزات والمخترعات الجديدة الناجمة عن التطورات التقنية التي عرفتها الثورة الصناعية بأوربا إلى الجزائر، وذلك بإعداد دراسات شاملة ودقيقة قبل القيام بأي عملية حفر أو وضع أرضيات لمختلف المنشآت الخاصة بقطاع المياه كتجفيف البحيرات وبناء السدود ووضع الحواجز المائية وحفر الآبار وتهيئة المنابع والقنوات الخاصة بنقل المياه من منابعها إلى أماكن الاستغلال والاستهلاك.

أمام كل هذه الاعتبارات أصبح عنصر الماء قضية جوهرية يمثل أهمية بالغة لدى سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر، مما دفع بها إلى الإعداد لإنجاز مختلف المشاريع المائية ضمن إستراتيجية شاملة لتطوير الإنتاج الزراعي وتسيير دواليب الوحدات الصناعية التي تم إنجازها في الجزائر وتتجلى أهمية المياه في السياسة الاستعمارية نظرا لـــ:

- ارتكاز الحياة الاقتصادية للبلاد أساسا على الزراعة وتربية الحيوانات.[1]
- المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية القابلة للاستصلاح تقع في المناطق الجافة غير المنتجة وتحويلها إلى أراضي منتجة يتطلب جلب المياه الضرورية للتخفيف من مشكلة ندرتها وقلة عوامل التساقط وفي مقدمتها (التكاثف الجوي).
- عدم انتظام التساقط والجريان في مختلف المجاري المائيـــة من حيث الزمن والمساحـــة خلال الفصول والسنوات، إلى جانب تأثير حداثة التربة والتضاريس والغطاء النباتي.

---

[1] – يعرف قطاع تربية الحيوانات ولا سيما الماشية انتشارا كبيرا في المناطق السهبية بالهضاب العليا وشمال الصحراء وهي المناطق التي يميزها كثرة واتساع أراضي الرعي كما تعرف نزوح أصحاب القطعان الكبيرة (وهم الذين يعرفون بالبدو الرحل) من الجنوب نحو الشمال في أواخر فصل الربيع وهي الفترة التي تمثل موسم الحصاد حيث تتسع مساحات الرعي ويكثر فيها الغذاء للمواشي، ثم يعودوا إلى الجنوب في منتصف فصل الخريف، وبدوره يحتاج هذا القطاع إلى كميات كبيرة من الماء، للإفاضة حول الموضوع انظر: الهواري عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر "سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830– 1960"**، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، ط1، لبنان، 1983، ص 98 وما بعدها.

•"تشكل المياه بالجزائر قيمة ودعم للتنمية العامة كما تشكل أشد الأخطار عليها".[1]

1- الدراسات الجغرافية، الطبوغرافية والمناخية:

من الضروري قبل البدء بدراسة مشروع ري القيام بدراسات أولية تفصيلية الغاية منها تجميع العناصر التي على ضوئها يقوم المهندس باختيار القواعد الفنية للمشروع وتقدير المردود الاقتصادي له. وتتمثل العناصر الأولية الأساسية اللازم تحديدها لأي مشروع ري قبل البدء في دراسته تحديد العناصر الأساسية من تربة ومناخ ووضعية طبيعة الأرض، فالعنصر الأول (التربة) تتم دراسته دراسة جيولوجية وفيزيائية، أما دراسة العنصر الثاني (المناخ) فتتم فيها معرفة كميات الأمطار الهاطلة ومقدار التبخر وشدة الإشعاع الشمسي وسرعة الرياح واتجاهها ودرجات الحرارة.

هذه المعطيات يجب أن تمتد على مدى سنوات لقياس مُنَاخِيَة يجب أن لا تقل عن عشر سنوات، أما عن وضعية طبيعة الأرض فيتم فيها اختيار توجيه إنجاز المشروع إلى منطقة مأهولة تتميز ببنية اجتماعية واقتصادية معينة، وعليه فمن الضروري دراسة هذه البنية وذلك لتحديد اتجاه التطورات التي قد تقع عليها نتيجة قيام المشروع.[2]

كما يتم مراعاة البنية الزراعية وتشمل دراسة البنية الزراعية الحالية تحديد نوعية المحاصيل المزروعة في المنطقة ونسبها وتحديد الدورات الزراعية المتبعة، كما أنه يشمل تحديد طرق الري المتبعة والمردود الزراعي الحالي للأرض، إلى جانب دراسة الوسط الإنساني لما له من علاقة باليد العاملة.[3]

قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بالجزائر بوضع عدة آليات لتنظيم كل القطاعات واستغلال مختلف الثروات وذلك بتأسيس مكاتب ولجان ونقابات خاصة، وبإعداد دراسات على شاكلة الدراسة التي قامت بها "النقابة الجزائرية للدراسات المتعلقة بالمياه والكهربة"، وعلى غرار تأسيس "مكتب خاص بالدراسات العلمية" سنة 1946 لتناول الدراسات التالية:

---

[1]- الأخطار المشار إليها سواء تلك الناجمة عن الفيضانات أو عن الجفاف وما يحدث جراءهما من خسائر فادحة تشمل الجانبين البشري والمادي وكل القطاعات الاقتصادية.

[2]- جورج وكيل ميخائيل، **المنشآت المائية**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1981، ص 5، 6.

[3]- نفسه، ص 6.

-القيام بالدراسات الجيوتقنية.[1]

-إعداد دراسة حول السدود وعلى مختلف أحواض الأودية كوادي الصفصاف، واد الكبير واد جنجن وواد إغيل هندة.[2]

وفي هذا المجال (استغلال الثروة المائية) قامت السلطات الفرنسية بإجراء عدة دراسات جغرافية وطبوغرافية ومناخية دقيقة ومركزة بداية بإبراز احتياجات كل منطقة للماء حسب المشاريع الموجودة والمخطط لإنجازها في المستقبل في حدود ما يحقق عملية الاستيطان ويكرس الاستغلال لمختلف الثروات، ذلك حتى تكون المشاريع المنجزة في مواقع ومناطق تتناسب تماما من حيث الثروة المتوفرة لاستغلالها من جهة ومن حيث طبيعة الهدف المرغوب فيه لتكريس السياسة العامة للاستعمار،[3] وفي هذا الإطار نستشهد بالأمثلة التالية حول الدراسات الجغرافية والمناخية في منطقة القبائل الصغرى لإنجاز سدود لتجميع المياه لغرض إنتاج الكهرباء إذ تم بناء مصنع لإنتاج الكهرباء بدرقينة — خراطة - وهي الدراسات التي تمت على مدار سنوات طويلة امتدت من نهاية القرن التاسع عشر إلى غاية الحرب العالمية الثانية حيث تم تحديد عدة محطات لقياس معدلات التساقط بهدف اختيار أنسب وأفضل منطقة لانجاز المشاريع المائية ومن خلالها تم ضبط متوسطات التساقط والتي بينت في كل السنوات ارتفاع معدلها في محطة مدينة خراطة،[4] كما تمت متابعة عمليات

---

[1]- تتعلق الدراسات الجيو- تقنية بالجانبين الجيولوجي والتقني للأرض. فالجيولوجيا: علم يختص بدراسة معالم الأرض وتكوينها والقوى التي تغيرها وتشكلها وذلك بدراسة الصخور والترب والجبال والأنهار والمحيطات والكهوف وغيرها من أجزاء الأرض. أما التقنية: فهي مصطلح يقصد به الطرق التي يستخدمها الناس في اختراعاتهم واكتشافاتهم لتلبية حاجاتهم وإشباع رغباتهم وهو ما يعرف كذلك بالتكنولوجيا وهي تشمل فيما تعني استخدام الأدوات والآلات والمواد والأساليب ومصادر الطاقة لكي تجعل العمل ميسورا وأكثر إنتاجية. (أنظر أحمد مهدي محمد الشويخات وآخرون، **الموسوعة العربية العالمية**، مرجع سابق).

[2]-*Gouvernement général, **Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1946**, Présenté par: Yves Chataigneau, Imp officielle, Alger, 1947, p 722.*

[3]- وذلك ما يشير إليه ما تمكنت من الاطلاع عليه من وثائق بـــ أ. م. أ. ع. و. سطيف حول مختلف المشاريع التي أقامها الفرنسيون في المنطقة.

[4] - تبرز لنا الوثائق "التي عثرت عليها بأرشيف م. أ. ع. و.سطيف" المتعلقة بالدراسات الأولى لإنجاز سد على واد أقريون منها ما يخص حساب معدلات التساقط لعشر سنوات بين 1912 و1921 نتائج خمس محطات توجد بالمنطقة المحددة للدراسة في هذه المذكرة "القبائل الصغرى" مرتبة حسب قربها من البحر هي: خراطة، مرواحة، عموشة، الوريسية وسطيف. حيث نجد أن محطة خراطـــة سجلت أعلى متوسط تساقط، قـــدر بأكثر من 1690=

حساب كميات تدفق المياه ومنسوب الأودية لمعرفة متوسط حجم المياه السنوي في كل واد ليتم ضبط متوسط حجم المياه في مجموع كل الأودية وبعدها يحدد الموقع الذي يتم فيه إنجاز السد، حيث تم حساب منسوب مياه واد أقريون- على سبيل المثال- لأربع مرات سنتي 1920-1921 والذي بلغ أدنى معدل له في شهر سبتمبر والمقدر بـ: 740 لتر في الثانية، في حين بلغ أعلى معدل خلال شهر مارس (4600 لتر في الثانية)، وبعده شهر فيفري (4140 لتر في الثانية).[1]

كما بينت لنا عدة دراسات ومراجع انفراد منطقة القبائل الصغرى على مستوى القطر الجزائري بوفرة الثروة المائية وذلك بفعل ثراء مختلف جهاتها بمصادر المياه وغزارة التساقط (أمطار وثلوج) وارتفاع منسوب مياه أوديتها في فصل الشتاء وامتداد ذلك إلى أواخر فصل الربيع، مما يعني أن كل أراضي المنطقة تتلقى من الأمطار ما يجعلها مسقية بفعل التساقط، وقد بلغت كمياته في منطقة متوسطة الارتفاع بمنحدرات جبال البابور المترين، وهو ما يعادل أربع مرات معدل التساقط بمنطقة حوض باريس بفرنسا، كما نشير إلى عدم انتظام جريان واد اقريون، واتساع حوضه الذي يشكل 635 كيلومتر بمنسوب مياه سنوي يقدر بـ 200.000.000 متر مكعب.[2]

لقد روعيت عملية اختيار مواقع بناء السدود ومختلف أشغال تهيئة الأحواض المائية بدقة متناهية. فإلى جانب الاهتمام بالعامل الطبيعي-المناخي " التساقط "[3]- مثلما سبقت

= ميليمتر، تليها محطة عموشة بـ 770 ميليمتر. وأمام وجود أودية دائمة الجريان وذات مصادر مياه متنوعة وبمنسوب معتبر تم إنجاز ثلاث سدود بخراطة (هي سدود: أقريون، إغيل هندة، إغزر أوفتيس)، هذا فضلا عن اختيار مكان انجاز السد حيث يمثل ملتقى للأودية وهو ما يضمن وجود روافد مائية دائمة وكافية لتغذيته.

[1]- *jaugeages de l'oued Agrioun, L'oued berd, L'oued hallaba et de l'oued embarek, « résultats des jaugeages des années: 1912 - 1921 »*
(وثيقة أرشيفية مأخوذة من أ. م. أ. ع. و.سطيف دون رقم وتصنيف، مؤرخة في 12 مارس 1921)

[2]- *Vieillard et Bassard, Op Cit, p p 277 - 279.*

[3]- تشير عدة مصادر ومراجع إلى تميز المنطقة بكثرة التساقط والموارد المائية الوفيرة ونذكر في هذا المجال حوض أقريون نموذجا حيث يشتهر بواده "واد اقريون" الذي يقدر معدل منسوبه السنوي عند مدينة خراطة بـ: 195.000.000 مترا مكعبا.. (وهو الوضع الذي مازالت تتميز به المنطقة عموما بغزارة التساقط ووفرة الموارد المائية، إلا أن الملاحظ هو أنها غير مستغلة بشكل يتناسب مع أهميتها ومع احتياجات السكان ومختلف المشاريع في المنطقة وضواحيها). انظر: *- Vieillard et Bassard. Op. Cit. p.278.*

الإشارة إليه- كذلك هناك اهتمام بالغ بالعامل الجغرافي: وذلك ما يتضح في وجود ثلاث أودية كبـــرى تلتقي في مكان واحد- وهو المكان الذي تم فيه إنجاز سد إغيـــل هنـــدة (*Ighil Emda*) بخراطة ضمن مشاريع السدود الكبرى التي سَطرت سلطات الاحتلال الفرنسي لإنجازها - وتلك الأودية هي:

• واد البارد، الذي ينبع من(جبال بابور) بالجهة الشرقية لخراطة وهي الجبال التي تتميز بقممها التي تغطى بالثلوج في فصل الشتاء ولا تذوب عادة إلا في آخر فصل الربيع كما تتميز بمنابعها الكثيرة.

• واد عتّابة،[1] القادم من الجهة الجنوبية لخراطة، ينبع من جبال لَعْنيني بعين الرْوى ويصب فيه واد الشريطي الذي ينبع من جبل قلعون وضواحيه.

• واد امْبارك، الذي ينبع من قمم جبال البابور الممتدة إلى غرب مدينة خراطة.

إلى جانب كون مكان إنجاز السد في موقع ضيق عند نقطة التقاء الأودية، إضافة إلى الطابع الصخري الذي يتميز به المكان (بحيث تحيط به الجبال من كل الجوانب تقريبا) وهو ما يمنع بدوره حدوث الانشقاقات في السد وانزلاق التربة وتسرب المياه وغيرها من الأخطار التي قد تنجم عن السد بعد انتهاء الأشغال به وامتلائه، أو عن خطر الزلازل التي تتكرر في المنطقة، كما يتميز الموقع بوجود بعض العناصر الطبيعية التي تشكل عناصر أساسية في عملية البناء وفي مقدمتها الحصى والصخور حيث تم تهيئة محجرة بجانب موقع الورشة الخاصة بإنجاز السد - وهي التي لازالت تستغل لحد اليوم-، وذلك ما ساهم إلى حد ما في التقليل من تكاليف الإنجاز.

كما كان الاهتمام كبيرا بالعامل الاجتماعي، والعامل الاقتصادي سواء تعلق الأمر بالقطاع الزراعي أو بالقطاع الصناعي أو بقطاع المواصلات، وهو الموضوع الذي سنتطرق إليه في المبحث الثالث من هذه الدراسة.

2- رصد مواقع العيون والأودية والأنهار:

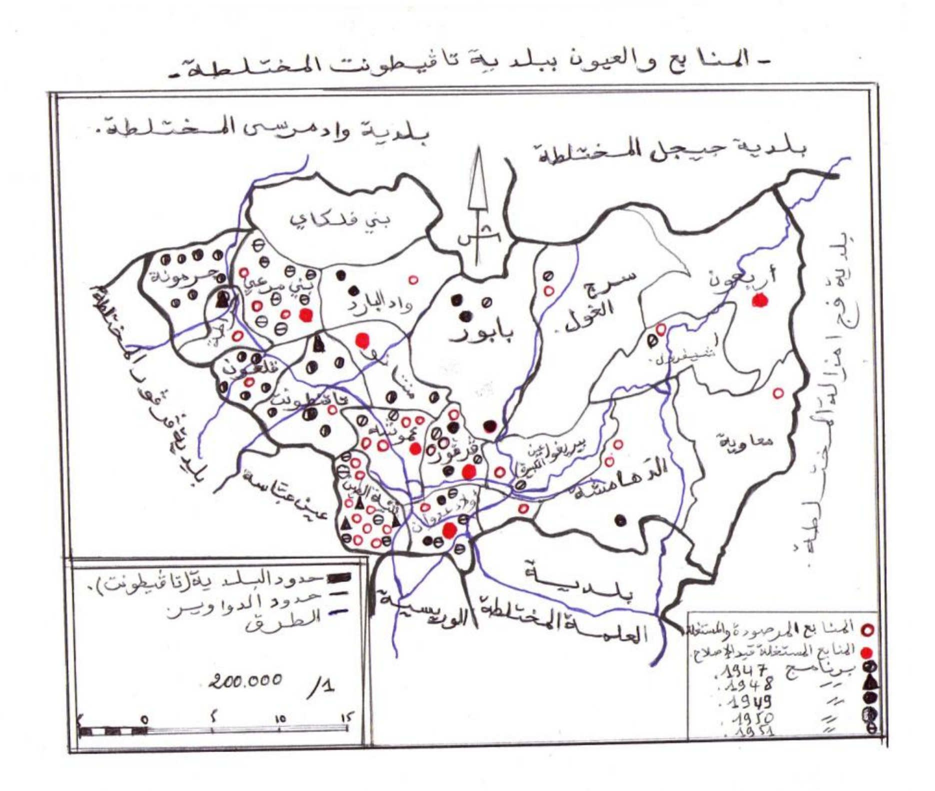
أمام وفرة الأراضي الزراعية وإمكانية توسيع النشاط الزراعي وتنويع المنتجات والمحاصيل في الجزائر، وأمام الهدف الذي سطرته سلطات الاحتلال لتحقيقه في هذا

---

[1]- يعرف اليوم بواد حلاّبة، وقد تكون هذه التسمية هي الأقرب إلى الصحة من حيث معناها الضمني.

القطاع لتغطية احتياجات السوق الفرنسية ومن ثم التصدير لمختلف الأسواق الأجنبية، اهتمت سلطات الاحتلال الفرنسي بمنطقة القبائل الصغرى على غرار بقية مناطق الجزائر خاصة أمام اشتهار المنطقة بجبال البابور بطابع مناخي مميز وبثروة مائية هامة تمثلها أودية تصب في الساحل أهمها: واد بوسلاّم واد أقريون (وروافده) والواد الكبير وهي الأودية التي تستغل سواء في السقي أو في إنتاج الطاقة الكهربائية.[1]

كما اهتمت السلطات الفرنسية بعمليات رصد العيون وإحصائها وضبط الأحواض المائية بتحديد فروع الأودية الكبرى وإعداد خرائط تفصيلية دقيقة لها تُحَدَّدُ فيها العيون المرصودة حسب السنوات والعيون المستغَلّة والعيون المبرمجة للاستغلال، ذلك ما تبينه خريطة توزع المنابع ببلدية تاقيطونت المختلطة بدائرة سطيف مقاطعة قسنطينة كنموذج مصغر عن السياسة الفرنسية في رصد مصادر المياه بمختلف أشكالها لتسهيل وتنظيم عمليات الاستغلال للماء في مختلف الجهات بالقطر الجزائري (انظر الملاحق: الملحق 1).



المنابع والعيون المرصودة والمستغلة والمبرمجة للاستغلال ببلدية تاقيطونت المختلطة.[2]

---

[1]- *Victor Demontès, Op.Cit, p 294.*

[2]– الخريطة من إنجاز الطالب، نقلا عن الخريطة الواردة في الملاحق: انظر الملحق 01.

3- إحصاء وتهيئة العيون والمنابع وحفر الآبار:

قامت السلطات الفرنسية بعدة عمليات إحصاء للمنابع والعيون وإعداد خرائط دقيقة لكل منطقة في الجزائر تم فيها تحديد مواقع وحدود كل منبع مستعينة في ذلك بالجمعيات والوكالات العلمية التي أَعَدَّتْ دراسات ميدانية شاملة لكامل الجزائر، وذلك على غرار ما تم إنجازه من خرائط في إحصاء وضبط العيون والمنابع الخاصة بالمياه المعدنية،[1] وخرائط أخرى دقيقة تغطي مساحة جغرافية محدودة حُدِّدَت فيها كل مواقع المنابع المرصودة والمهيأة والتي تم برمجة تهيئتها في البلديات والقرى والدواوير.

أما عن الآبار في منطقة القبائل الصغرى فلم تكن موجودة بشكل كبير بفعل وفرة المياه السطحية والقريبة من السطح والمنابع المنتشرة في كل جهة من المنطقة وأغلب الآبار فيها تنتشر في الجهة الجنوبية منها خاصة بسطيف لتغطية حاجيات المساحات المزروعة من المياه، وهذا عكس " ما هو معروف في المناطق الأخرى من الجزائر ولا سيما منها المناطق الجنوبية بالدرجة الأولى وفي الهضاب العليا بدرجة أقل ".[2]

من خلال الخريطتين اللتين أشرنا إليهما سابقا (الأولى خاصة بالمياه المعدنية في الجزائر والثانية خاصة بتوزيع المنابع في بلدية تاڤيطونت) يلاحظ من خلال معطياتهما الدقة الكبيرة في تحديد وضبط مواقع المنابع والأودية وتتبع سير مجاريها من المنابع إلى مصباتها.

كما قامت السلطات الفرنسية المختصة في هذا المجال بإصدار أوامر تمنع استغلال تلك المجاري أو القيام بأي نشاط بالقرب منها، كما منعت الرعي والصيد ورمي التراب في محيط المنبع ومجارى الأودية والسدود،[3] وهي المنابع والأودية التي لازال أغلبها موجودا إلى يومنا هذا، وما يلاحظ عليها كونها غير مستغلة - في مجملها- استغلالا أمثلا رغم حاجة المنطقة الماسة إلى مياهها في الوقت الذي تذهب مياه المنابع إلى الأودية وبعض هذه الأخيرة بدورها تصب مباشرة في البحر.

---

[2]- انظر: (الخريطة الملحق) في: *M-Hanriot, **Les eaux minérales de l'Algérie.** H- dunod et E- Pinat édition, Paris, 1911.*

[2]- *Marc Samsoen, **Les eaux souterraines dans les territoires du Sud**, imp la typolitho et Jules Carbonel, Alger, 1941, p* 07.

[3]- بن نبي حسين، مقابلة شخصية بتاريخ 07 أوت 2008 بخراطة مع مجموعة من عمال ورشة انجاز سد إغيل هندة وبعض مجاهدي المنطقة.

4- تهيئة الأحواض وبناء السدود:

تمثل عمليات التهيئة الخطوات الهامة التي تسبق مرحلة بناء السدود إذ كانت السلطات الفرنسية تقوم بإعداد دراسات دقيقة تتعلق بالجوانب:

أ- المناخية والهيدرولوجية: يتم فيها معرفة كميات الأمطار الهاطلة ومقدار التبخر وشدّة الإشعاع الشمسي وسرعة واتجاه الرياح ودرجات الحرارة، وهي المعطيات التي يتم جمعها على مدى سنوات لقياس مناخية لا تقل عن عشرة سنوات، والموازنة الهيدرولوجية للأحواض الساكبة وتدفقات الفيضانات، والتقاء الأودية وكثرة مصادر الماء والمنابع...[1]

ب- الطبوغرافية، الجيولوجية والفيزيائية: وتتعلق بدراسة سطح الأرض وأشكال التضاريس، ووضعية طبيعة الأرض وبنيتها ومختلف المواصفات الميكانيكية للأرض وسماكتها وذلك لتحديد اتجاه التطورات التي قد تقع عليها نتيجة قيام المشروع، إلى جانب دراسة درجة الكَتَامة على جوانب الحوض ودراسة الأرضيات التي سينجز عليها السد حيث سيشكل ذلك (الجوانب والأرضيات) بحيرة التخزين، ودراسة مدى توفر المواد اللازمة لعملية البناء (التراب، الحجارة، المواد الرملية والصخرية...).[2]

ج- الإدارية والبشرية: تهتم الدراسة في هذا المجال بالجانب التنظيمي والوسط البشري لما له من علاقة باليد العاملة وتكلفتها وذلك بتحديد عدد السكان في منطقة الدراسة لإعداد المشروع وعدد اليد العاملة المتوفرة بشكل دائم وتلك التي تتوفر بصورة موسمية.[3]

د- المالية والاقتصادية: وذلك بتحضير المبالغ المالية الكافية لإنجاز المشروع من أول خطوة إلى غاية انتهاء الأشغال وإتمام البناء وبداية الاستغلال (سقي أو إنتاج الكهرباء أو وجه آخر من أوجه الاستغلال)، كما تتم مراعاة اختيار الموقع ليكون أقرب ما يكون إلى الهدف المنشود منه لاستغلاله ومن الأراضي الزراعية لتخفيف تكاليف الإنجاز، وكذا دراسة البنية الزراعية الآنية وتحديد نوعية المحاصيل المزروعة في المنطقة.[4]

---

[1]- جورج وكيل، مرجع سابق، ص10و292 وما بعدها.

[2]- نفسه، ص10 و ص 288 وما بعدها.

[3]- نفسه، ص 10.

[4]- نفسه، ص 295 وما بعدها.

وفي هذا الإطار نشير إلى المراسلات العديدة التي تمت بين الحكومة العامة بالجزائر ومختلف الهيئات الرسمية بالجزائر وبفرنسا،[1]منها ما يخص الجانب الطبيعي الذي يبينه المنشور المؤرخ في 09 أفريل 1918م الذي يحمل الرقم: 1630 الصادر عن مديرية الأشغال العمومية، والتقرير الذي أعلنه الحاكم العام بالجزائر الذين عرضهما المهندس بريغول باسم (لجنة المياه والفلاحة) "حيث طلب من كل المهندسين العامين أن يقدموا آراؤهم ومختلف المعلومات التي تخص ثلاث أو أربع مجاري مائية، وقد تم التركيز في هذه المراسلة على واد أقريون بخراطة وواد القصب بالمسيلة،[2] وقد تم الاختيار بالنسبة للأول اعتبارا لملاحظات سابقة حول متوسط منسوب مياه الوادي عند مدينة خراطة والتي بلغت 600 لتر في الثانية، أمام أدنى منسوب قدر في شهر سبتمبر 1917 بـــ 475 ل/ثا. عموما لا ينخفض منسوب مياه الواد عن 500 ل/ثا، وهو ما يتناسب وإنشاء مصنع خاص بإنتاج الكهرباء

[1]- يتوفر أرشيف مديرية الأشغال العمومية لمدينة سطيف على مجموعات هائلة من الوثائق الأرشيفية تتنوع بين المراسلات التي جرت بين مختلف السلطات الفرنسية، والمشاريع المسطرة، والتقارير المُعَدّة، والقرارات المتخذة في شتى المشاريع، على غرار تقرير المهندس بريقول المؤرخ بالجزائر العاصمة يوم: 15 نوفمبر 1921 (وثيقة أرشيفية مأخوذة من أرشيف م. أ. ع. و.سطيف دون رقم وتصنيف)

[2]- تم العثور على كم هائل من الأرشيف حول هذا السد (واد القصب) بأرشيف مديرية الأشغال العمومية لولاية سطيف إلى جانب كم كبير حول عدة منشآت منها ميناء بجاية، الطرق الوطنية رقم 05، رقم09، رقم 26 ...، والتقارير التي أعدت من طرف مسؤولي مختلف القطاعات والمراسلات التي تمت فيما بينهم في مقاطعة قسنطينة من جهة، وتلك التي تمت فيما بينهم والسلطات العليا في مدينة الجزائر العاصمة من جهة ثانية حول قضايا وتطورات مختلفة منها الآثار المادية (لأحداث) 08 ماي 1945م، مشاريع شق الطرق ومد سكك الحديد وخطوط القطارات المكهربة (الترامواي) واستغلال الثروة المائية وتوسيع ميناء بجاية...، وما تجب الإشارة إليه هو الإهمال الكبير لحال تلك المادة الأرشيفية حيث هي موضوعة في مستودع غير مهيأ تماما لمثل هذه المادة العلمية أمام ارتفاع نسبة الرطوبة وتسرب مياه الأمطار وعدم ترتيب العلب وتلفها وضياع أرقامها وعدم تصنيفها ولا الوثائق التي تحتوي عليها، وقلة المحامل والرفوف المخصصة لذلك الكم الهائل من الأرشيف مما أدى إلى تكديس عدد كبير من العلب على الأرض مباشرة، وما يجلب الاهتمام هو الأرشيف الخاص بإنجاز سد واد القصب وما تم تحديده من أهداف لهذا المشروع وفي مقدمتها تجميع المياه وإيجاد واحد من أهم العوامل المؤثرة في المناخ وعلى البيئة إيجابيا (عامل الرطوبة) من جهة وتطوير قطاع الزراعة في المنطقة وهي التي تشتهر بالحرارة والجفاف واتساع الأراضي المنبسطة الصالحة للزراعة من جهة ثانية... وهي المشاريع التي نحن في أمس الحاجة إليها اليوم.

لاستخدامها في تموين خط السكة الحديدية بجاية- سطيف،[1] والقطار الكهربائي (الترامواي) سوق الاثنين – عين الرّوى"[2] وهو المشروع[3] المناسب والهام جدا للمنطقة، خاصة أمام تميزها باتساع الأراضي الزراعية الخصبة، على غرار بقية المشاريع بالجزائر حيث يتم على إثره توطيد عملية ربط مناطق الإنتاج بالهضاب العليا وجبال المنطقة والتي تتنوع بين الإنتاج الزراعي والصناعي بميناء بجاية، ولا سيما أمام وجود عدة مستوطنات وأراضي خصبة وضيعات يسيطر عليها المستوطنون هناك.[4]

---

[1]-***Rapport de l'ingénieur ordinaire « m. Baures »***, *Service Hydraulique, Arrondissement de Sétif, Département de Constantine, pièce nº: 1055, p p 1-3. et un - plan du chemin de fer Bougie – Sétif.*

(وثيقة أرشيفية مأخوذة من أرشيف م. أ. ع. و.سطيف دون رقم وتصنيف)

[2]- ***Avant-projet du tram way Bougie - Ain Roua.***

(وثيقة أرشيفية مأخوذة من أرشيف م. أ. ع. و.سطيف دون رقم وتصنيف)

[4]- ظهر المشروع في بداية القرن العشرين، تم فيه تحديد عرض سكة القطار الكهربائي بـــ01 متر، ويبلغ طول الخط حوالي 100 كيلو متر من مدينة بجاية إلى غاية عين الروى (تم تعيينها كبلدية مختلطة منذ عام 1872 تقع في الجهة الغربية لولاية سطيف حاليا)، وقد تم وضع خمس محطات لتزويد الخط بالكهرباء إحداها تقع عند النقطة الكيلو مترية 54 حيث يوجد مركز التوليد الكهربائي على مستوى مدينة خراطة، ويتشكل القطار الكهربائي من قاطرتين للجر، وتم التخطيط لنقل حوالي 500 طن من المعادن وتعبئة 100 طن من السلع والبضائع عبر هذا الخط، وما يجب ذكره في هذه النقطة هو أن المشروع لم يتم إنجازه، وبقي الطريق الوطني رقم 09 الرابط الأساسي بين الهضاب العليا المنتشرة بمنطقة سطيف وضواحيها وميناء مدينة بجاية ولا زال – ليومنا – هذا الطريق على نفس الأهمية بل زادت أهميته الاقتصادية، كما تجدر الإشارة إلى ضرورة النظر في مشروعي خطي الترامواي والسكة الحديدية في وقتنا الراهن وانجازهما نظرا لحاجة المنطقة الماسة إلى حل مشكلة ضيق الطريق البري أمام أهميته الاقتصادية والحجم الكبير للمركبات التي تستعمله طيلة السنة ولا سيما خلال فصل الصيف حيث تزداد حيوية ونشاط القطاع السياحي بشكل كبير (أكثر من 22000 مركبة في اليوم الواحد حسب إحصائية قام بها الطالب "صاحب البحث" يوم 25 جويلية 2009)، وازدياد أهميته بفعل المشاريع الاقتصادية الضخمة التي تم تسطيرها لربط الهضاب العليا بميناء بجاية على غرار "مشروع الميناء الجاف بسطيف"، هذا رغم شق نفق على طول حوالي 07 كيلو مترات بمضائق خراطة إذ رغم كونه خفّف من مشكلة الازدحام المروري إلا أنه لم يحل مشكلة ضيق هذا الطريق، والأخطر من ذلك أن النفق المشار إليه "تعرض لتشققات كثيرة على مستوى جدرانه وسقفه – وهو ما يلاحظه العام والخاص – مما أدى إلى تسرب مياه الأمطار إلى داخل النفق عبر الشقوق، مع تعطل الكثير من أجهزته، وهي التشققات الناتجة عن قوة الفيضانات على مستوى واد اقريون وتآكل القواعد الإسمنتية للنفق حسب التوضيحات التي أفادت بها مصادر محلية مختصة وهو ما ينذر بوقوع كارثة حقيقية (حسب ما أوردته جريدة الخبر اليومي الجزائرية في عددها 5531 =

كما تناولَتْ ذات المراسلة الإشارة إلى بناء سدٌ في أعلى مدينة خراطة وربطه بمصنع إنتاج الكهرباء المشار إليه سابقا ليزوده بالماء عبر نفق على طول حوالي 20 كيلومترا.[1]

أما ما يتعلق بالجانب المالي لتغطية تكاليف إنجاز المشاريع فنجد إشكالية التمويل تُطرح بحدة ومن ذلك ما يشير إليه التقرير الذي أعده المهندس المكلّف التابع لوزارة الأشغال العمومية على مستوى دائرة بجاية – مقاطعة قسنطينة المؤرخ بتاريخ 22 ديسمبر 1921م والذي يحمل الرقم 2596 حيث طلب فيه قرض بمبلغ 2000 فرنك لاستغلاله في إطار المرحلة الأولى من عمليات التهيئة الخاصة بواد أقريون،[2]وهو الطلب الذي تم الرد عليه بالإيجاب من طرف الأمين العام للحكومة العامة بالجزائر بتاريخ 03 جانفي 1922.[3]

كما تم إعداد دراسات تتعلق بمراقبة السدود الهامة لضمان وحماية الأمن العمومي وذلك ما يشير إليه المرسوم الصادر عن وزارة الفلاحة في 15 جوان 1897 السابق ذكره[4] والذي وقّعه وزيرا الفلاحة والأشغال العمومية ونص على ضرورة إعداد ملف خاص بكل سد يتم فيه ضبط كل المعلومات المتعلقة بالسد منذ بناءه إلى بداية وضعه في الخدمة، لتستمر تقارير المتابعة والمراقبة المرحلية عبر السنوات.[5]

كما تم الاهتمام بمعالجة قضية الأراضي التي تشكّل محيط السدود المزمع بناءها بعد الحرب العالمية الثانية أو العيون والمنابع المقرر تهيئتها واستغلالها، وذلك عن طريق شراء بعضها من أصحابها – إن لم تكن قد صودرت من قبل– بأسعار تحددها السلطات الفرنسية المختصة، " وبعضها الآخر تمَّ عن طريق المبادلة، كما أن حل قضية بعض الأراضي لم يكن بعيدا عن حل القوة والإجبار بعدما رفض أصحابها البيع والتنازل

=الصادر بتاريخ21 جانفي 2009). (للإفاضة أكثر حول مشروع الترامواي انظر الوثيقة الأرشيفية: ***(Avant-projet: tram way Bougie - Ain Roua)***.

[1]- *Ibid.*

(يشير التقرير إلى أن طول النفق يصل إلى 20 كيلو مترا – وأغلب الظن أن الأمر وقع سهواً – إلا أن بقية المصادر والمراجع تحدد طوله بـــ 09 كيلومترات).

[2]- ***Rapport de l'ingénieur en chef « demande un crédit de 2000 francs »***, *Département de Constantine, Circonscription de Bejaia, Nº : 2596.*

[3]- ***Réponse du gouverneur général de l'Algérie***, *Nº : 3407.*

(وثيقة أرشيفية مأخوذة من أرشيف م. أ. ع. و.سطيف دون رقم وتصنيف)

[4]– لمزيد من التفصيل عد إلى الصفحة 61 من المبحث الأول من هذا الفصل.

[5] – ***Circulaire du 20 juillet 1927***, *série B, Nº 48, Op.Cit.*

والتبديل "،[1] وما تجب الإشارة إليه هو نوعية تلك الأراضي والتي تتميز بالخصوبة العالية خاصة أنها تقع في محيط الأودية مما أعطى لها أهمية لدى أصحابها، وفوق ذلك كونها مصدر استرزاقهم حيث كانت تكثر وتتنوع المحاصيل الزراعية فيها فضلا عن وجود عدد من الرحى الخاصة بطحن الحبوب التي تعمل بالماء.

وفي هذا السياق ذكرت مجموعة من قدماء العمال في ورشات إنجاز سد إغيل هندة بخراطة الذين التقيت بهم للحديث حول الموضوع أنه تم التعويض لأصحاب الأراضي الواقعة داخل محيط مشروع إنجاز السد المذكور أعلاه بأراضي (كانت تحت سيطرة بعض المستوطنين كانت بعضها قد صودرت من أصحابها من طرف السلطات الفرنسية وبعضها الآخر استولى عليها المستوطنين) جنوب مدينة خراطة على بعد حوالي خمسة عشر كيلومترا عن مكان أراضيهم المشار إليها سابقا.[2]

هذا إلى جانب دراسات أخرى تضمنت الجانب التقني والعلمي البحت والأهمية الإستراتيجية لوجود السدود وتهيئة الأحواض ومن تلك الدراسات نشير إلى المراسلات التي تمت بين العاصمة الفرنسية باريس ومختلف وزارت الحكومة العامة بالجزائر ومن أهمها منشور جاء على شكل مراسلة من ايف لوتريكير *(Yves Letrucure)* وزير الأشغال العمومية إلى السيد المهندس العام للجسور والطرق المؤرخة بباريس في 19 أكتوبر 1923م تضمن المنشور دراسة حول "مشكلة المياه والحلول المقترحة" والتي تتركز بشكل أساسي على بناء السدود.

كما احتوى المنشور على ملحقين: الأول عبارة عن تقرير صادر عن اللجنة الخاصة بالسدود والخزانات ذات الارتفاع الكبير. احتوى على خمسة فصول، والثاني تضمن

---

[1] - مقابلة شخصية 10 أوت 2008 بخراطة، مصدر سابق مقابلة شخصية بتاريخ 10 أوت 2008 بخراطة مع مجموعة من عمال ورشات إنجاز السد بين 1945 و1952 وهم السادة: حسين بن نبي، مسعود بن بركات، أحمد زكّار، صالح بوهدّة، حيث أدلى هذا الأخير بهذا التصريح.

[2] - يذكر أن الأراضي المحاذية للواد والتي غمرتها المياه بعد إتمام إنجاز السد، كانت ملكا لمجموعة من العائلات وهي أراضي خصبة كانت تشكلها بساتين وحقول بها أشجار بمختلف أنواع الثمار كما تتنوع فيها الحبوب والخضر، إضافة إلى وجود عدد من الرحى والطواحين التي تشتغل بالماء.

دراسة ألقاها "م – بوجو" المفتش العام للطرق والجسور على طلبته في مدرسة الأشغال العمومية ونشرها في كتابه الذي ألفه: "المرونة ومقاومة المواد".[1]

أما عن عملية البناء فقد كانت تتم بعد خطوات التهيئة وتحديد الشركات التي تتكفل بأشغال الإنجاز بداية بدراسة شاملة للمنطقة تشمل شتى الجوانب، لتليها تهيئة الأرضية وعمليات الحفر ثم البناء وأخيرا التجهيز، إذ تتوزع المهام والأشغال بين الشركات كل حسب اختصاصه، وفي هذا الإطار نورد عملية تهيئة حوض واد أقريون بخراطة والتي شهدت عدة ورشات عمل لإنجاز السدود الثلاث: أقريون، إغيل هندة، وإغزر اوفتس، إلى جانب بناء مصنع إنتاج الكهرباء بدرقينة وما تلى ذلك من عمليات التجهيز، وقد تعددت شركات إنجاز مختلف المشاريع المائية وتولت مختلف المهام حسب تخصص كل واحدة منها على الشكل التالي:

- الشركة الجـــزائـــرية للكهرباء والغـــاز – مديرية التجهيز، قطاع أشغال تهيئة واد اقريون– *(Electricité et Gaz de L'Algérie)*، وهي مُسَيِّرة المشروع.
- الشركة العامة للاستثمار الصناعي، *(Société général d'exploitations Industriel)* المكلفة بالتوجيه والاستشارة الهندسية.
- تَجَمُّع شركات تروشتي – طونزيني – جيرون – موندو للدراسات، *(Truchetet, Tansini, Géront, Mondo)*
- شركة كامبينو برنار *(Campenon-Bernard)*، التي تتولى عمليات الحفر وبناء الجسور الخراسانية.
- مجمع شركة أنطوان ودورافور وسو روبرت *(Antoine, Durafour, So Robert)*، المكلف بالتلحيم والنجارة المعدنية.[2]
- شركة مرسيليا وبوسيرون للأشغال الكبرى، *(Grande travaux de Marseille et Boussiron)*.[1]

---

[1]- منشور رقم (**67** المجموعة **ب**) المؤرخ بباريس في 19 أكتوبر 1923م، مراسلة من السيد " ايف لوتروكير" وزير الأشغال العمومية إلى السيد المهندس العام للجسور والطرق (وثيقة أرشيفية مأخوذة من أرشيف م. أ. ع. و.سطيف دون رقم وتصنيف). و العنوان الأصلي للكتاب باللغة الفرنسية هو:

(Résistance des matériaux et élasticité)

[2]- *Société nationale de l'électricité et du gaz (wilaya de Bejaia), Aménagement hydro-électrique de l'oued agrioun « fiche technique », S D . l E.*

- شركة طرامالوني وباشي *(Tramaloni et Bachi)* للتنقيب عن المياه والمعادن وشق الطرق وبناء الجسور.[2]

إضافة إلى شركات أخرى متخصصة في تجهيز السدود وتركيب تجهيزاتها الكهربائية والترصيص والتلحيم والمراقبة التقنية والنقل (بالقاطرات، بالبساط النقّال، بالشاحنات).... وهي الشركات التي عملت بدورها على توظيف اليد العاملة بنوعيها المؤهلة، والتي يشكلها الأوربيون،[3] والذين عرف عددهم انخفاضا بتناقص نشاط شركة " كامبينو برنار" التي أوكلت لها مرحلة الأشغال الأولى (الحفر)[4] والبسيطة والتي كان يوظف لها الأهالي والأجانب الذين يشكلهم التونسيون والمغربيون.[5]

بلغ عدد عمال ورشات الشركتين المكلفتين بإنجاز السدّ (شركتي تروشتي وطونزيني) أكثر من 1500 عامل، منهم 1300 تم إيواءهم في حي سكني[6] شُيِّد بالقرب من مكان ورشة السد[7] على بعد حوالي كيلومتر واحد، ومن خلال عدد العمال المقيمين في الحي السكني المخصص لعمال الشركتين نستنتج أن الأغلبية الساحقة جاؤوا من خارج المنطقة منهم جزائريون جاؤوا من مختلف المناطق ولا سيما من المناطق القريبة، والبعض الآخر أجانب جاؤوا من بعض المستعمرات الفرنسية الإفريقية خاصة من المغرب الأقصى وتونس، إلى جانب بعض الأوربيين،[8] هذا وقد صرح لنا هؤلاء العمال بوجود عدد كبير من العمال الذين قدموا من المغرب وبدرجة أقل من تونس، هذا فضلا عن التحاق أعداد كبيرة من الجزائريين بمدينة خرّاطة عند انطلاق أشغال ورشة إنجاز سد أقريون من مختلف

---

[1]- *Société nationale de l'électricité et du gaz (wilaya de Bejaia), Ibid.*

[2]- *Ibid.*

[3]- مقابلة شخصية بتاريخ 10 أوت 2008 بخراطة، مصدر سابق.

[4]- *Vieillard et Bassard, Op.Cit, p 278.*

[5]- مقابلة شخصية، المصدر السابق.

[6]- يوجد اليوم بمدينة خراطة حي جديد في نفس مكان ذات الحي يطلق عليه السكان منذ الاستقلال اسم حي "لاتروشتي" ولا زالت نفس التسمية إلى يومنا هذا، كما يوجد حيا كبيرا يسمى بحي لوجيا *(E.G.A)* وقد خصص لعمال (شركة) "كهرباء وغاز الجزائر" التي تأسست بالجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي تحت إسم*(Electricité et gaz de l'Algérie)*. *انظر:*

Vieillard et Bassard, Op.Cit, p 288.

[8]- مقابلة شخصية، مصدر سابق.

مناطق الجزائر ولا سيما من المناطق القريبة، ومن مناطق أخرى بعيدة كالمسيلة التي كانت قد شهدت إنجاز سد واد القصب في مطلع الثلاثينات كما صرحوا باحتفاظ أغلب الشركات العاملة في قطاع الأشغال العمومية بأكبر عدد من عمالها بعد إتمامها لكل مشروع ذلك لما يحقق لها التقدم في الأشغال بفعل الخبرة التي اكتسبها هؤلاء العمال في ورشات مختلف مشاريع التي سبق انجازها خاصة وأن تلك الشركات مرتبطة بعقود تحدد لها مدة إنجاز كل مشروع وفق ما تم توقيعه في دفتر الشروط بين مسؤولي الشركات وسلطات الاحتلال، وكان من هؤلاء العمال من اشتغل في شركة واحدة في عدة مشاريع خاصة بالأشغال العمومية كشق الطرقات والأنفاق وبناء الموانئ. [1]

إلى جانب كل ذلك نشير إلى حاجة ورشة السد إلى مختلف عتاد وأدوات البناء وما سهّل اقتناءها هو وجود الطريق الوطني رقم 09 الذي يمر على مقربة من السد بحوالي مئة متر[2] والذي تصل عبره مختلف مواد وعتاد البناء وغيرها من التجهيزات من ميناء بجاية القادمة نحوه من أوربا.

تمويل المشاريع المائية الفرنسية في الجزائر: شكلت قضية التمويل لمختلف المشاريع المائية إشكالية كبيرة لدى السلطات الفرنسية بالجزائر في ظل نقص الرأسمال المحلي، إذ كانت مصادره كلها تأتي من المتروبول (فرنسا)، هذا خاصة إذا عرفنا أن الجزائر لم تكن تتوفر على خزانة عامة خاصة بها إلا بعد 1945م إذ كان الرأسمال الرسمي في الجزائر ضعيفا

[1]– يذكر السيد مسعود بن بركات (كان يعمل سائقا لآلات الحفر وللرافعات ذات الحجم الكبير) أنه شارك في إنجاز عدة مشاريع منها : سد واد القصب بالمسيلة، سد إغيل هندة بخراطة، نفق أوقاس على الطريق الوطني رقم 09، إنجاز ميناء أرزيو، وغيرها من المشاريع، ويذكر أنه كان مكتشف مغارة أوقاس – صدفة– أثناء شق النفق المشار إليه من قبل رفقة أحد الفرنسيين، ولا زال يحتفظ بميدالية وشهادة عرفان وتقدير منحت له من طرف إحدى الشركات التي اشتغل لديها.

[2]- تم شق الطريق الوطني رقم 09 الرابط بين مدينتي بجاية وسطيف بين 1863 و1870، في إطار (المشاريع الكبرى) التي راهنت عليها سياسة التوسع الاستيطاني والعسكري الفرنسية لإحكام السيطرة على الجزائر واستغلال أراضيها وتكمن أهمية واستراتيجية هذا الطريق في كونه يشكل جسرا يربط منطقتين اقتصاديتين هامتين بالجزائر هما الهضاب العليا الشرقية – أهمها الهضاب العليا السطيفية – وميناء مدينة بجاية. يبلغ طول هذا الطريق 111 كيلومترا، وقد تم تحويل مساره عند مكان إنجاز سد إغيل هندة لإبعاده عن محيط المياه وتم وضع جسرين أحدهما حديدي (بمرواحة) والآخر خرساني (بتامالحت) سنة 1952 عند نقطتين تمتد إليهما مياه السد عند امتلاءه.

جدا قبل عام 1939م وبذلك كانت رؤوس الأموال التي تُمَوِّل مختلف المشاريع – ومنها تلك المتعلقة بالمنشآت المائية – تأتي من البنك المركزي بفرنسا، إلى أن تم إنشاء عدة مؤسسات مالية – بالجزائر– كالقرض الوطني، المصرف الفرنسي للتجارة الخارجية...[1]

وتعود أسباب قلة الرأسمال الكولونيالي في الجزائر إلى كون الرأسمال – الأم (في فرنسا) موجه بشكل كبير إلى الاستثمار في القطاع الصناعي بفرنسا ورفض التصنيع في الجزائر بفعل توقع عدم النجاح وعدم تحقيق الفائدة[2] نتيجة عدم وجود اليد العاملة المتخصصة، عكس ذلك في القطاع الفلاحي حيث وُجِّهت رؤوس الأموال التي جُلِبت إلى الجزائر إلى الاستثمار في القطاع الفلاحي بفعل وفرة عدة عوامل أهمها: الأرض، الماء واليد العاملة.

وبهذا نخلص إلى القول بأنه هناك اهتمام بالغ بقطاع الموارد المائية وهو ما يؤكده الارتفاع الكبير في عدد السدود المنجزة طيلة فترة الاحتلال وذلك ما يبينه الجدول[3] التالي الخاص بتطور عدد السدود في الجزائر منذ 1885 إلى غاية سنة 1960، وهو ما ينعكس إيجابا على ارتفاع قدرة التخزين التي مثلت ضرورة استدعتها التطورات الحاصلة في اتساع عملية الاستيطان، والحاجة إلى تطوير الإنتاج الزراعي خاصة الكروم، ولإنتاج الكهرباء:

السنـــــــوات	1885	1945	1960
عـــــدد الســــدود	06	14	67
مساحة السدود الإجمالية/ ألف هكتار	50	150	400

المصدر: *Les actualités.(01/01/1948). Eau, richesse de l'Algérie.*

ما يلاحظ على إحصائيات الجدول هو الارتفاع الكبير في عدد السدود – ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية – تلازم معها ارتفاع طاقة تخزين المياه ، حيث نجد من إجمالي 250 سدا التي أنجزت بين 1945 – 1962م في الجزائر نجد ثلاثة منها بمدينة خرّاطة لوحدها، وذلك لضمان الاكتفاء في مجال المياه لتغطية الاحتياجات في إنتاج الكهرباء وفي سقي ملكيات المعمرين والدومين من المساحات المزروعة وبذلك ضمان الحفاظ على

[1] – الهواري عدي، مرجع سابق، 77-78.

[2] - *René Arrus, **L'eau en Algérie de l'impérialisme au développement (1830-1962)**, préface de G. Estanne de Bernis, office des publications universitaires de Grenoble, France, 2001, p62.*

[3] - *Les Actualités, **Eau**, **richesse de l'Algérie,** (01/01/1948), www.Ina.Fr*

ارتفاع كميات الإنتاج ومن ثم الحفاظ على ارتفاع المداخيل وعلى استقرار الرأسمال الاستعماري في أدنى الحالات، فضلا عن الهدف الجوهري المتمثل في إحداث نوع من التنمية التي تستهدف من ورائها السياسة الفرنسية كسب الجزائريين وإيجاد جو من التهدئة خاصة أمام النمو المتصاعد للوعي الوطني بين الجزائريين، وذلك ما تجلّى في منطقة القبائل الصغرى بعد الحرب العالمية الثانية.

المبحث الثالث: مجالات استغلال وأشكال استعمال الثروة المائية.

يمثل الماء عنصرا هاما في حياة الإنسان، حيث يعد ضروريا في مختلف مناحي الحياة، وعليه فهو يدخل في مختلف الاستعمالات وأشكال الاستغلال.

أمام قلة الموارد المائية في الجزائر، وبهدف تحقيق سيطرة شاملة على مختلف الثروات وتكريس سياسة الاستيطان، وحتى يتم التحكم في الثروة المائية والحفاظ عليها من التلوث وتنظيم استغلالها عملت، سلطات الاحتلال الفرنسي على إصدار مجموعة قوانين ومراسيم تتعلق بتنظيم استغلال الموارد المائية في الجزائر في شتى المجالات وتحديدا المجالين الاجتماعي والاقتصادي بهدف توسيع السيطرة على الجزائريين بضرب أمنهم المائي وتعزيز مختلف المشاريع الاستيطانية كسقي الأراضي الزراعية، وتغذية قطاع المواصلات بالكهرباء ومختلف المنشآت الصناعية بالماء والكهرباء.

1- المجال الاجتماعي (تزويد المدن والمستوطنات): أمام طبيعة الاستعمار الفرنسي (استعمار استيطاني) كانت طبيعة الشبكة المائية التي أقامتها سلطاته مُنْبَنِية على أساس تحقيق كل الأهداف الاستيطانية وذلك من خلال العناية بالمستوطنات (مدن وقرى) وتوفير كل مستلزماتها وتهيئة كامل ظروف الاستقرار، والهدف من وراء كل ذلك هو تشجيع المستوطنين على الاستقرار وعلى الممارسة الواسعة للنشاط الزراعي وهو الأمر الذي يضمن استمرار السيادة الفرنسية بالجزائر على كامل الميادين كما يضمن تحقيق أدنى قدر من الإنتاج، أمام كل ذلك كان الاهتمام كبيرا من طرف الحكومة العامة في الجزائر ومختلف سلطاتها وهيئاتها بتنظيم استغلال المياه حيث كانت تقوم بتزويد المدن ومختلف المناطق – التي يوجد بها مستوطنين – بالماء بشكل منتظم تراعى فيه النوعية الجيدة والكمية الكبيرة (الكافية) حتى تبلورت قاعدة ارتكزت عليها سياسة الاستيطان تتمثل في "حيثما

كان الماء تصادر الأراضي، وحيثما كانت الأراضي الخصبة يجب جلب الماء إليها"، ومن أوجه الاستغلال الاجتماعي للمياه نجد:

أ/ تزويد المنازل بالماء الشروب: قبل بناء المستوطنات كانت السلطات الفرنسية تراعي اختيار الأماكن بعناية ودقة كبيرتين، ومن بين أهم عوامل اختيار أماكن بناء المستوطنات نذكر عامل الموقع الاستراتيجي ومن بين أهم خصائص هذا الموقع مدى تأثيره في مستقبل التوسع الاستيطاني ومدى ارتباطه بالأراضي الخصبة وقربه من مصادر المياه، وهو العامل الذي كان منذ القديم عاملا رئيسيا للاستقرار وذلك ما يتجلى في ارتباط وقيام أقدم وأشهر الحضارات وأعرق المدن وأول وأهم وأوسع الأنشطة الاقتصادية (الزراعة) بالماء وبالقرب من منابعه ومجاريه مثلما هو الأمر في الحضارات: السبئية، الفرعونية وبلاد ما بين النهرين وغيرها من الحضارات الشرقية والغربية والإفريقية ...،[1]

انعكست حاجة الإنسان الماسة إلى الماء على حياته الاجتماعية وعلى ثقافته وذلك ما يتجلى أيضا في ارتباط الثقافة والمجتمع بهذا العنصر الحيوي ومن ذلك تسميات الكثير من المدن والمناطق الجزائرية بأسماء وبمرادفات للماء، كالوادي، الساقية، العين، المنبع، البئر، البحيرة الحمام من جهة، وبالعناية بالتقنيات والطرق التقليدية في توزيع المياه كالفوقارة و"النوبة" غيرها من جهة أخرى.

أمام سعي الفرنسيين لتحقيق هدفهم (الاستيطان التام) عملوا على تطوير الشبكة الحضرية للمياه باستغلال شبكات نقل المياه التي كان قد تركها الرومان والعثمانيين،[2] إلا أنهم عجزوا عن تنظيمها والعناية بها ثم الحفاظ عليها على الشكل الذي كانت عليه خلال العهد العثماني وهو الأمر الذي اعترف به الفرنسيون أنفسهم، حيث أشاد موظفو الإدارة الفرنسية بالجهاز الذي أنشأه العثمانيون لصيانة وترميم وتسيير الشبكة المائية بعد أن عجزوا هم (الفرنسيون) عن تعويض واستبدال ذلك الجهاز بجهاز إداري على النمط

---

[1]- أحمد مهدي محمد الشويخات وآخرون، **الموسوعة العربية العالمية**، (قرص مضغوط)، نسخة 2004م.

[2] – إلى جانب هذا كان للأندلسيين الذين استقروا بالجزائر بعد سقوط الأندلس دورا كبيرا خلال فترة الحكم العثماني بالجزائر في تطوير وتسير شبكة المياه نتيجة لخبرتهم التي كانوا قد اكتسبوها من التطور العمراني الذي عرفته مختلف الحظائر الأندلسية في ظل حكم الخلافة الإسلامية هناك.

الأوربي و لم يستطيعوا سد النفقات المترتبة عليها والتي قدرت سنة 1834 وحدها بما لا يقل عن 24000 فرنك تكاليف شبكة مدينة الجزائر وحدها.[1]

كما تم تزويد المؤسسات العمومية المختلفة كالمقرات الإدارية (مقرات البلديات ومراكز البريد والمحاكم...) والعسكرية (ثكنات الدرك والشرطة والجيش والسجون والمعتقلات...) والاجتماعية (المقاهي، الحمامات والمستشفيات والفنادق والدكاكين والبيوت...).

كما تم إنشاء محطات التخزين، والضخ وتوزيع المياه للمنازل لتوفير كل شروط الاستقرار للمستوطنين بالدرجة الأولى، إضافة إلى العناية بالساحات والحدائق العامة، وقد كَلَّفَت أشغال نقل مياه الشرب وتوزيعها على المساكن ومختلف المحلات سنة 1946 مبلغ عشرون مليون فرنك فرنسي.[2]

ب/ تغذية العيون العمومية: عرفت عمليات تهيئة العيون اهتماما كبيرا لدى السلطات الفرنسية بغرض تزويد العيون العمومية في المدن بالماء ومن ذلك نذكر على سبيل المثال تهيئة واستغلال عين تابابورت[3] ومنبع " ثالة [4] اندرّاجي" الموجود في ضواحي مدينة خراطة بعدما تمت معاينة موقع ومياه المنبع من طرف أحد المهندسين المفوّضين من قِبل وزارة الجسور والطرق والذي أعطى الإذن باستغلاله بعد معاينته له وحصوله على نتائج التحليل التي تبين صلاحيته حيث أصبح المنبع مصدرا لتزويد مدينة خراطة بالماء حسب الوثيقة المؤرخة في: 26 أفريل 1897.[5]

كانت المدن تلقى عناية كبيرة في شتى الجوانب لتوفير مختلف عوامل استقرار المستوطنين ومن أهم تلك العوامل عنصر الماء ومثلما تم تزويد البيوت ومختلف المؤسسات تم وضع العيون العمومية في المدن وتغذيتها ذلك لما لها من إستراتجية وأهمية اجتماعية من

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، **من المظاهر الأثرية** ...، مرجع سابق، ص 76.

[2]- *Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1938, p 715.*

[3]- *Service hydraulique, Prise d'eau, bassin de l'oued berd, Ain tababort, demande de la commune mixte de Takitount 1894-1896.*

(وثيقة أرشيفية مأخوذة من أرشيف م. أ. ع. و سطيف)، العلبة بدون رقم، الملف رقم 04)

[4]- ثالة: كلمة أمازيغية معناها منبع (عين) وعليه فترجمة اسم العين الكامل إلى العربية هي: عين الدرّاجي.

[5]- العلبة بدون رقم، الملف رقم 1797. (وثيقة أرشيفية مأخوذة من أرشيف م. أ. ع. و. سطيف)

حيث كونها تزيد في راحة سكان المدن ومرتاديها، إضافة لما لها من جمالية تضفيها على المدينة، خاصة أمام سعي فرنسا إلى تأكيد ادعاءها بنشر الحضارة في مستعمراتها. والملاحظ على بعض تلك العيون هو وضع تماثيل تتنوع بين أشكال للآدميين وأخرى للحيوانات، على غرار تمثال عين الفوارة بمدينة سطيف التي اشتهرت بموقعها الاستراتيجي في الشارع الرئيسي الذي يتوسط المدينة، وغيرها من العيون ببقية المدن الجزائرية، وكان من أهداف وضع تلك التماثيل إيجاد بيئة يشعر فيها المستوطن وكأنه في بيئته الأوربية الغربية، بالإضافة إلى المس بالجانبين الحضاري والاجتماعي للمجتمع الجزائري.[1]

وقد اشتهرت مدينة خراطة هي الأخرى بعين تابابورت التي تميزها مياهها الباردة والعذبة وموقعها على الطريق الوطني رقم 09.

تمثل العيون العمومية ونُصُبها ذاكرة مجتمعات بأكملها، وعلى ذلك فكل من قام بتخريبها بشكل إرادي ومقصود يتعرض للعقوبات وفقا لما نصت عليه المادة 257 من قانون العقوبات الخاص بالفترة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر (عقوبة نقدية تقدر بـــ 100 فرنك إلى 500 فرنك بالإضافة إلى عقوبة السجن المحصورة ما بين الشهر إلى السنتين).

كان الاهتمام كبيرا بالعيون العمومية وذلك بصيانتها وتزويدها المنتظم بالماء وبمعالجة مياهها والعناية الفائقة بمحيطها وبنظافتها.[2]

ج / تزويد الحمّامات: تشتهر الجزائر بعدة منابع مائية تتميز بخاصية مياهها التي تستعمل في المجال الصحي (الاستشفاء بالمياه المعدنية) وهي مصنفة عالميا مما يجعل هذه الأخيرة موردا من الموارد الطبيعية الهامة التي تساهم في تطوير القطاعين الصحي والسياحي ومن

---

[1]– تم وضع تمثال لامرأة عارية تماما فوق عين بها ثلاث منابع للماء تقع في ساحة بوسط مدينة سطيف قرب مسجد العتيق – وهو أحد أشهر وأقدم مساجد المدينة – ومقهى يرتادها سكان وزوار المدينة حيث يجتمعون ويتبادلون فيها مختلف الأخبار فكان المكان بمثابة ملتقى ومنتدى للجزائريين من سكان المدينة وضواحيها، وبناء على السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر فالهدف المقصود من ذلك هو ضرب أخلاق وقيم وعادات المجتمع الجزائري ووحدة شمل الجزائريين والقضاء على وزن وحرمة المسجد في حياة المسلم وهو الأمر الذي يتوازى تماما مع جانب هام مما كان يرمي إليه الاحتلال الفرنسي للجزائر، هذا ما يمكن أن يستنتج من ذلك، كما لا تفوتنا الإشارة إلى وجود عيون أخرى هامة تتوزع في أحياء مدينة سطيف وتعد عين الدروج ثاني أشهر عيون المدينة وهي بجوار سابقتها.

[2]- *Mourice Black et Autres,* ***Dictionnaire de l'administration française****, Édition 5, Tom 2, Berger- levault et cie. Libraire- Editeurs, France, 1905, p* 1428.

تلك الحمّامات نذكر أهمها بمنطقة القبائل الصغرى: حمّام ڤرڤور بلافاييت – بوڤاعة – وحمّام سيلال بسدي عيش ببجاية، كما توجد حمّامات أخرى ذات خصائص تنفرد بها من حيث تركيبة مياهها وحرارتها في مختلف جهات الجزائر.

كان الاهتمام كبيرا من طرف السلطات الفرنسية بمنابع المياه الحارة وذلك بإنشاء مركبات معدنية إستشفائية نظرا لحرارة ولتركيبة مياها ولميزتها ذات الفائدة الصحية، وذلك من خلال إعداد دراسات متنوعة تتعلق بهذا الشأن ومنها ما تمت الإشارة إليه دراسة بعنوان: " محطات المياه المعدنية الحارة في الجزائر " حيث أوردت الدراسة أن الأطباء العسكريين الفرنسيين كانوا يستعملون مياه المنابع الطبيعية المعدنية المنتشرة في مختلف مناطق الجزائر لمداواة مرضاهم أثناء الاحتلال.[1]

2- المجال الاقتصادي: لاستخدام عنصر الماء في سد حاجة السكان اليومية في مختلف الاستعمالات أثر إيجابي على التوطن البشري والنشاط الاقتصادي ولا سيما في شقه الزراعي حيث يرتكز أساسا على المياه لسقي المزروعات والبساتين وتربية الحيوانات.

وأمام الاهتمام والتركيز الكبيرين للسلطات الفرنسية بمستقبل الزراعة في الجزائر وبالإنتاج الزراعي بهدف إنجاح المشروع الاستيطاني "خاصة بفعل الجفاف الذي يسود مساحات زراعية واسعة تعد الأهم بالجزائر مما يستدعي إيجاد حلول من خلال القيام بإنشاء مجموعة من السدود لسقي الأراضي الزراعية من جهة، ومن أجل تلطيف الجو وإيجاد عامل الرطوبة الذي يساعد بدوره على التساقط (الإمطار الاصطناعي) من جهة أخرى ومن ثم في توفير الماء".[2]

أ/ الزراعة: كانت أقنية الري هي الظاهرة المسيطرة على استثمار المياه فضلا عن عدم التخلي عن مبدأ خَزْن المياه السطحية واستثمار المياه الجوفية بمختلف الطرق في الحضارات القديمة، فقد نصت قوانين حمو رابي الشهيرة (1760 ق م) على أن "الماء وأقنية الري هي الأساس في دعم الدولة ويجب المحافظة عليها وتنظيفها سنويا من المواد الرسوبية والطينية".[3]

---

[1]- ***Document algérien** « **synthèse de l'activité Algérienne** »,30 Octobre 1945 - 31 décembre 1946.*

[2]- *Gouvernement Général de l'Algérie,* ***Exposé de la situation général…****, Op. Cit.*

[3]- فاروق الشوا، **الرّي والصرف الزراعي**، مطبعة طربين، دمشق – سوريا، 1977، ص ص 2- 4.

يعود الاهتمام بالري إلى عصر ما قبل السومريين. أي حوالي 3000 سنة قبل الميلاد فمعظم المستنقعات والأراضي المنخفضة في جنوب العراق قد تم استصلاحها بالطرق المناسبة كما اتبعت فيها أفضل الطرق في الري والصرف الزراعي في ذلك العصر ولا تزال آثارها باقية إلى يومنا هذا.[1]

للري أهمية كبيرة في الفلاحة حيث يمثل واحد من أهم العوامل المساعدة على التحكم في الإنتاج، إذ في الغالب لا يمكن الاعتماد على المطر كمصدر للري وتأمين الاحتياجات المائية للمحاصيل الحقلية إذا أريد الحصول على أعلى إنتاج ممكن، إذ بالرغم من استخدام السلالات الممتازة من المحاصيل وكل الآلات والتجهيزات والعمليات في الزراعة إلا أن الإنتاج يبقى قليلا إذا تم الاعتماد على الأمطار فقط في الرّي، لكن توفر نظام ثابت للرّي الزراعي يسمح بالمحافظة على مستوى رطوبة التربة الزراعية عند الحد الأمثل للنمو وهو ما يُمكِّن من إنتاج وفير، ومن هنا لن نبالغ إذا قلنا أن الموارد المائية تعتبر التحدي الأكبر للإنسانية،[2] ومن ذلك تحول الجزائر إلى أحد أهم مناطق إنتاج القطن في العالم مما جعل فرنسا تعتمده كمادة هامة وحيوية في اقتصادها الزراعي وسلعة أساسية في تجارتها الخارجية حيث كانت تصدره – انطلاقا من الجزائر – نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وقد انتشرت زراعته خاصة في مناطق الواحات الجنوبية والأغواط وباتنة ووصل إنتاجه سنة 1857: 200000 كيلوغراما.[3]

وأمام ازدياد الحاجة إلى تطوير الإنتاج الزراعي خاصة في التركيز الكبير على إنتاج الكروم وتوسيع مساحات زراعتها منذ 1880 إذ عرفت مساحاتها ارتفاعا كبيرا فبعدما كانت لا تتجاوز 20.000 هكتار سنة 1878 ارتفعت إلى 155.000 هكتار عشية الحرب العالمية الأولى،[4] (أي تضاعفت بأكثر من ستة مرات)، وبالتوازي مع تطور زراعة الكروم

---

[1]- فاروق الشوا، نفسه، ص 3، 4.

[2]- نفسه، ص 5، 6.

[3] – *Ribour-f, **Le gouvernement de l'Algérie 1852 – 1858**, Paris, 1859, p 75.*

[4]- الجيلالي صاري ومحفوظ قدّاش، **الجزائر في التاريخ " المقاومة السياسية، 1900–1954، الطريق الإصلاحي والثوري "**، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 171.

تطور كذلك الاهتمام بالثروة المائية وهو ما كان له التأثير الكبير الايجابي على الاستيطان وتثبيت الأوربيين.

أمام الطابع المناخي للجزائر المتسم بالجفاف والحرارة في أغلب أيام السنة " حيث يمتد فيها فصل الصيف من ثلاث إلى خمسة أشهر بل وإلى أكثر من ذلك في بعض السنوات، وبفعل عدم انتظام الأمطار وهو ما يعني أن السقي أصبح يكتسي أهمية حيوية قصوى، فهو علميا الوسيلة الوحيدة لضمان استغلال عقلاني ومكثف ومنتظم للأراضي... "،[1] وفي هذا الصدد نبرز بُعْد النظر لدى لاباسي وهو أحد الضباط بالمكاتب العربية خلال عهد الإمبراطورية الثانية من خلال اهتمامه البالغ بأحد أهم عناصر تنشيط القطاع الزراعي وذلك ما يتجلى في قوله:"...وأن مستقبل الجزائر – في نظري– يكمن في مثل هذه الانجازات (السدود)، لا يجوز أن تصل قطرة ماء إلى البحر، فبالماء والشمس نستطيع أن نخرج الماء من الأحجار "،[2] وهو يشير بذلك إلى التركيز على توفير كل عوامل إنجاح وتطوير القطاع الزراعي وفي مقدمتها عامل الماء، ويرى تحقيق ذلك في التركيز على بناء السدود وما لها من دور في التخزين من جهة وفي التأثير على المناخ بتلطيف الجو والمساعدة على انتشار الرطوبة في الهواء وفي التربة بفعل عامل ارتفاع الحرارة من جهة أخرى، وهو ما يساهم بدوره بشكل إيجابي في تنشيط القطاع الفلاحي.

أمام تركيز السياسة الفرنسية على الاستيطان والمراهنة على الأرض الجزائرية تخوف الفلاحون الجزائريون على مستقبل نشاطهم وعلى محاصيلهم الزراعية على السواء مع المستوطنين، وهو الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية تولي اهتمامها الكبير بتأمين وتغطية احتياجات الاستهلاك بمختلف أشكاله ومن أهمها سقي المساحات المزروعة خاصة بعد الثورة التي حدثت في إنتاج الكروم حيث قدرت مساحات زراعتها بين 1880-1890 بـــ 110.042 هكتار، وبلغت كميات الإنتاج 4.019.000 هكتولتر، لتصل إلى من 181.000 هكتار وإنتاج بلغ 10.000.000 هكتولتر بين 1911-1914.[3]

---

[1]- الجيلالي صاري ومحفوظ قدّاش، نفسه، ص175.

[2]– نفسه، هامش ص176.

[3] – *René Arrus, Op. Cit, p56.*

مع الإشارة إلى كون منطقة القبائل الصغرى تحتل المرتبة الثانية في إنتاج الكروم لسنة 1937 على مستوى مقاطعة قسنطينة بإنتاج سنوي يقدر بحوالي 300.000 هكتولتر.[1]

من خلال اطلاعنا على بعض المصادر تأكدنا من حقيقة تتمثل في كون السلطات الفرنسية كانت (في1944-1945) تعرف جيدا أن النمو الديمغرافي بالجزائر يتميز بالضعف وهي على دراية تامة بالأسباب الحقيقية – ومن ثم كانت تعترف بطريقة غير مباشرة دون قصد منها وذلك عكس ما كانت تبرزه – دون أن تشير إليها والتي يمكننا تلخيصها في نتائج سياستها الاستيطانية بالدرجة الأولى ومن بعدها تأثير العوامل الطبيعية وبخاصة عامل الجفاف في بعض السنوات مما أضرَّ بالإنتاج الزراعي وهو ما يزيد في الإضرار بالمستوى المعيشي للسكان، ومن ثم في الزيادة السكانية، وعليه ارتأت السلطات الفرنسية ضرورة تركيز اهتماماتها من أجل تطوير الإنتاج الفلاحي في الجزائر.[2]

بناء على هذه الاعتبارات أصبح الماء قضية جوهرية بالغة الأهمية في تحقيق أهداف الاحتلال الفرنسي بالجزائر مما جعل السلطات الاستعمارية تصر على ضرورة الاستعمال العقلاني للمياه العذبة ومحاربة التلوث الذي تتعرض له المياه ومعالجة المياه المستعملة للحيلولة دون تسربها إلى باطن الأرض وإلى المساحات الزراعية وهي الاهتمامات التي تَطَلَّب الأمر العناية بها في الجنوب كما في الشمال، وذلك بفعل حاجة القطاع الفلاحي إلى المياه في الشمال وفي الهضاب العليا وفي الصحراء.

في الهضاب العليا تنتشر زراعة الحبوب وتربية الماشية وبخاصة تربية الأغنام التي تمثل أهمية وفائدة كبيرتين في الجزائر رغم تميز الإنتاج في هذا المجال بعدم الثبات إذ انخفض عدد رؤوس الماشية في بعض المرات من إجمالي 12.000.000 مليون رأس إلى الثلث (4.000.000 رأس)، في ظرف بضع سنوات التي تميزت بانتشار عدة أمراض أفتكت بالماشية، ولتدارك مثل هذه الوضعيات الكارثية كان لا بد من إنشاء شبكة في النقاط الغنية بالمياه في منطقة الهضاب العليا وفي شمال الصحراء حيث تنتشر المراعي مما يعطي الفرصة لاستثمار سهل وكامل للموارد المائية.[3]

---

[1]– *Escande, Op. Cit, p67.*

[2]- ***Comité supérieur économique (Rassemblée Algérienne)****, 3em session, 1944-1945, imprimerie officielle, Alger, 1945, p 28.*

[3]- *Ibid.*

ونتيجة لأهمية منطقة الهضاب العليا في ميدان تربية الماشية فقد تم تركيز الاهتمام عليها وذلك ما تجلى بشكل واضح في العناية بالثروة المائية من خلال:

- تنظيم المجاري المائية الهامة وبناء سدود التخزين.
- دعم مؤسسات شبكات السقي الحديثة مما أتاح دعماً لاقتصاد الماء بشكل كبير.
- تهيئة مصادر المياه الثانوية وتوسيع عمليات تجهيز قطاع الرّي.
- إنجاز سدود الحجز على أودية السفوح الصحراوية القريبة من مساحـــات زراعـــة الحبوب.
- إنشاء شبكة متطورة لنقاط المياه لتغذية الرعـــاة وقطعـــان الماشية.
- محاربة ظاهرة تلوث المياه، وإقامة جهاز خاص يتكفل بتزويد المدن والقرى بالمياه.[1]

من أجل تحقيق الأهداف الكبرى للمشروع الاستيطاني، وبعد اكتشاف طبقة هامة من المياه الجوفية المنحدرة من الواجهة الجنوبية للأطلس الصحراوي والمتجهة نحو الجنوب في اتجاه بسكرة ووادي ريغ، وهو الاكتشاف الذي دفع بسلطات الاحتلال إلى الاهتمام بحفر الآبار الارتوازية في المنطقة انطلقت ورشة العمل في 09 جوان 1855، وبعد تسعة وثلاثون يوما من عمليات الحفر تم الوصول إلى الطبقة الجوفية على عمق ستين مترا، وهو ما يعني حفر أول بئر بالمنطقة بطاقة ضخ قدرت بـــ: 4000 مترا مكعبا يوميا بمنطقة تامرنة بوادي ريغ، لتتطور طاقة الضخ بعدها إلى: 6480 مترا مكعبا (بمعدل 4500 لترا في الدقيقة)، هذا إلى جانب حفر آبار أخرى منها واحدة بالقصور بمنطقة الحضنة بطاقة ضخ 3336 لترا في الدقيقة، وأخرى بسيدي سليمان بطاقة ضخ بلغت 4000 لترا في الدقيقة.[2]

وبهدف التحكم أكثر في القطاع الفلاحي ومضاعفة الإنتاج تم إنشاء محطات سقي هامة على مستوى التراب الجـــزائـــري وهي:

1- محطة تلمسان – غليزان بمقاطعة وهران.

2- محطة الشلف، واد الفضة، متيجة (الجزائر).

3- محطة سكيكدة (قسنطينة).

4- محطات خاصة في الشمال وفي الجنوب:

---

[1]- ***Comité supérieur économique,*** *Op. Cit, p 29.*

[2]- *Ismayl Urbain,* *Op. Cit, p p 35,36.*

- محطة " بسكرة " لسقي واحات إنتاج التمور.

- محطة " تيزي وزو وبجاية " لسقي أشجار التين.[1]

وبهذا فقد سَجَّلت مشكلة الماء قضية ذات أولوية من ضمن قائمة القضايا الهامة والتي لها تأثير كبير على الإنتاج الفلاحي، حيث أن السقي يعطي نتيجة تتمثل في ارتفاع وكثرة الإنتاجية في البلاد،[2] ولا سيما في المناطق الجافة وشبه الجافة حيث يحدد فاتورة الماء الإنتاج الفلاحي النباتي، ويتزاحم هذا القطاع مع قطاعات النشاط الأخرى من أجل مواجهة مشكلة المياه لتوفير الكمية اللازمة من الماء مع الاهتمام بالنوعية وذلك باستغلال المنابع الموجودة باعتبار أن أهمية الحاجات المستقبلية للمياه في ازدياد في كامل القطاعات وخاصة في قطاع الزراعة.

لقد تأكدت نوايا قادة الاحتلال الفرنسي في كل مناسبة على عزمهم في إبعاد الجزائريين عن أراضيهم وإحكام السيطرة عليها، وأصبحت الأرض جوهر اهتمامات كل السلطات الفرنسية العسكرية والإدارية. فهذا الجنرال بوجو يقول في إحدى خطبه عام 1841: "يجب أن يرفرف علم فرنسا فوق هذه الأرض، وسأكون معمرا حازما..."، كما قال عند مخاطبته البرلمان عام 1842:"يجب إسكان المعمرين في كل مكان يوجد فيه الماء العذب والأرض الخصبة دون البحث عن أصحابها، ويجب توزيع الأراضي عليهم كملكهم..."، أما الجنرال روفيغو، فقد صرّح لمَّا يئس من رؤية الشعب الجزائري مستسلما: "بما أننا لم نستطع جلبهم إلى الحضارة والتمدُّن يجب إقصاؤهم إلى بعيد مثل الحيوان...يجب إقصاؤهم أمام تقدمنا وتمركزنا وأن نلقي بهم دائما إلى الرمل والصحراء".[3]

---

[1]- *Ismayl Urbain, Op. Cit, p p 31,32.*

[2]- ***Exposé de m. matin*** *« directeur de service de la colonisation et de l'hydraulique »* ***in Comité supérieur économique****, 3em Session, 1944-1945, p 5.*

[3]- زبير سيف الإسلام، **سجل تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، د.م، 1988، ص125، 126.

ب/ الصناعة: لا تقل أهمية الماء كعنصر أساسي في تنشيط القطاع الصناعي عن أهميته في تنشيط القطاع الفلاحي ولا سيما بعد التطورات التي عرفتها الثورة الصناعية بأوربا ونقل جزء من اختراعاتها إلى المستعمرات وفق ما يخدم المستعمر وازدياد الحاجة إلى الطاقة وهي التطورات التي واكبت الاحتلال الفرنسي للجزائر.

بالموازاة مع طبيعة الاستعمار الفرنسي وأهدافه التي دفعت بغزوه الجزائر،[1] وأمام طبيعة مناخ منطقة شمال إفريقيا ومن ضمنها الجزائر الذي يطرح مشكل الماء بفعل عدم انتظام الأمطار، كان الاهتمام كبيرا بتوفير أكبر الكميات الممكنة من المياه لاستعمالها في السقي (حقول ومزارع الحبوب والخضار وبساتين الكروم والحوامض)، كان كذلك الاهتمام كبيرا ببناء السدود لتوظيف مياهها في إنتاج الكهرباء ومن ثم استعمال هذه الأخيرة في مختلف المجالات منها الزراعة والمواصلات وتشغيل بعض الوحدات الإنتاجية، ولتحقيق هذا الغرض تمت عمليات تهيئة لعدة أحواض على مستوى القطر الجزائري تحديدا بمنطقة القبائل الصغرى.

فضلا عن أهمية المياه في إنتاج الطاقة وتزويد المنازل بالكهرباء بعد تحويل المياه إلى طاقة كهربائية تستفيد منها مختلف المنشآت العمرانية سواء للإنارة أو لتشغيل بعض وسائل النقل ولغيرها من الاستعمالات، فإن لها دورا أشبه بالوقود الذي يعطي القوة المحركة لتشغيل الرِحى والطواحين، حيث اشتهرت منطقة القبائل الصغرى بانتشار عدد كبير من الطواحين المائية الموجودة على حواف الأودية ومنها مطاحن المعمر "ايف لوي دوسيي" على واد اڤريون عند مداخل مضائق "شعبة الآخرة" شمال مدينة خرّاطة، إضافة إلى عدة مطاحن أخرى على طول مجرى واد البارد جنوب وجنوب شرق المدينة وعلى واد امبارك جنوب غربها، والرحى والمطاحن الواقعة على حواف واد بوسلاّم بالجهة الغربية من المنطقة وواد الرمل في شرقها، الجدول التالي يبين نوع الطواحين وكميات القمح المطحونة فيها:[2]

[1]- التركيز هنا خاصة على ما يتعلق بالجانب المادي وذلك باستغلال وتسخير الأراضي الجزائرية وكل الثروات التي تزخر بها بهدف تحقيق كل ما تريده السلطات الفرنسية لتلبية احتياجات السوق الفرنسية بل واحتياجات الكثير من الأسواق الأوربية، وبالموازاة مع هذا كان التركيز على استهداف الجانب الحضاري للجزائر.

[2]- *René Arrus, Op. Cit, P 59.*

نوع الطواحين	البخارية	المائية	الهوائية (الرياح)	الخيول
كمية القمح المطحون (ق)	250 164	777450	49275	31400

المصدر: *(René Arrus, l'eau en Algérie ...)*

من خلال معطيات الجدول نلاحظ كميات القمح الكبيرة المطحونة في الطواحين المائية والتي تقدر نسبتها بـــ 70 % من إجمالي الكميات المطحونة (1108285 قنطار)، وهو ما يعني الاعتماد الكبير على الطواحين المائية نتيجة لكثرة الروافد ولارتفاع منسوب مياهها ولانخفاض تكاليف هذا النوع من الطواحين.

كما أن القطاع الصناعي يحتاج إلى كميات كبيرة من الماء لعملية تهيئة القطن وغسل الصوف وغزلها وكذا لغسل الفولاذ، خاصة إذا عرفنا أن الاستعمار الفرنسي اهتم كثيرا باستغلال مختلف الثروات التي تزخر بها الأرض الجزائرية زراعية كانت أو صناعية، كما أنه من غير المعقول أن تصدِّر فرنسا المواد الأولية إلى أسواقها أو تحولها إلى الموانئ الفرنسية انطلاقا من الموانئ الجزائرية على شكلها الذي أخذت به من المزرعة أو من المنجم خاصة وأن تلك العمليات لا تحتاج إلى تجهيزات ضخمة ومصانع متطورة. ومعطيات الجدول التالي تبين لنا كميات المياه التي تحتاجها كل واحدة من تلك العمليات:[1]

العمليات/01 طن	تهيئة القطن	غسل الصوف	غزل الصوف	غسل الفولاذ
كمية الماء/م^3	220	580	800	170

المصدر: جاكلين بوجو قارنيي، الجغرافيا الحضرية، ترجمة حليمي عبد القادر، ص 287.

كما كانت "منابع توجة التي عُرفت منذ العهد الروماني تزود مدينة بجاية وميناءها من خلال تعبئة خزانات السفن"[2] التي ترسو في الميناء أو تعرّج عليه بغرض التزود بالمؤن وبمختلف احتياجاتها.[3]

[1]– جاكلين بوجو قارنيي، **الجغرافيا الحضرية**، ترجمة حليمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1989 ص 287.

[2]– *Escande, Op. Cit, p8.*

[3]– يفهم من هذا أن ميناء مدينة بجاية – على غرار عدة موانئ أخرى بالجزائر– كان قبلة للسفن التجارية التي تُحَمَّل منه بمختلف البضائع والسلع التي هي عبارة عن منتوجات مختلفة للأرض الجزائرية والتي تتنوع ما بين منتوجات زراعية – نباتية وحيوانية – وثروات طبيعية تهم الصناعة. أنظر:

- Escande, Ibid, p p 66 , 74 ,77 , 79.

كما أولت السياسة الاستعمارية اهتماما كبيرا بعنصر الماء في سياستها الاقتصادية وتحديدا في القطاع الصناعي، ومما يبين جانب هام من هذا الاهتمام هو إعداد مخطط تجهيز كهربي فرنسي كبير لشمال إفريقيا أثناء الحرب العالمية الثانية وقد خصص جزء كبير من هذا البرنامج لمنطقة القبائل الصغرى وذلك ما يظهر من خلال إنشاء عدة محطات لتوليد الكهرباء وإنجاز عدة سدود، إذ أننا نجد أنه عند بداية تنفيذ هذا البرنامج تم بناء مصنع مؤقت لإنتاج الطاقة الكهرو- مائية على واد اقريون بخراطة[1] وهو المصنع الذي كان يُتوقع أن ينتج ما يفوق 100.000.000 كيلو واط ساعي سنويا، كما أنه كان يتضمن مُجَمَّعَيْن لتوليد الكهرباء، وقناة بطول 6.5 كيلو متر[2] لنقل مياه واد اقريون المحجوزة في سد اقريون الذي يبعد بمسافة 15 كيلو مترا عن موقع المصنع بواد اغزر اوفتيس، بمسقط يقدر ارتفاعه بـــ 377 مترا، وتم ربط هذه المحطة لتوليد الكهرباء بمحطتين أخريَيْن من نفس الطراز: إحداهما شُيِّدت بالقرب من واد اميزور وتستعمل مياه واد بوسلّام التي تُحوّل من سد بو بركيك إلى بحيرة واسعة مساحتها 2.980 كلم^2.

والأخرى شيِّدت بمنصورية بجيجل على الساحل وتستعمل مياه واد جنجن التي يتم حجزها في سد نرجس ايراغان.

هذه المحطات الثلاث تم إنجازها لإنتاج 430.000.000 ك و/س من الكهرباء في السنة لتموين مدن مقاطعتي قسنطينة والجزائر بما فيها المراكز الريفية لمنطقة القبائل الصغرى

---

[1] – تشير بعض المعطيات إلى أن عملية إنجاز مصنع اقريون قد انطلقت سنة 1942، إذ بالرغم من الصعوبات التي اعترضت المشروع خلال تلك الفترة بحكم الظرف السياسي الذي كانت تمر به فرنسا حينها في ظل الحرب العالمية الثانية مما أثر على جانب التمويل فإن السلطات الفرنسية – على ما يبدو – قد أصرت على إتمام إنجازه وغيره من المشاريع المقررة في منطقة القبائل الصغرى ضمن مخطط التجهيز الكهربي لشمال إفريقيا كون قدرة إنتاج هذا المصنع تصل إلى5000كيلو واط ساعي، (وقد تم توقع اقتصاد 100.000 طن من الفحم سنويا من خلال مشروع واد اقريون فقط كما سخرت 44 شركة لتهيئة هذا الواد)، كما نشير هنا إلى إنجاز هذا المصنع على عمق 60 مترا تحت الأرض.

انظر *Escande, Op. Cit, p 74.* و *René Arrus, Op. Cit, p p 79, 80.*

[2] – تمتد القناة تحت الأرض مخترقة جبال خراطة على خط مستقيم يفوق طوله8 كلم يربط بين السد بخراطة والمصنع بدرقينة.

وأيضا شبكة السكك الحديدية.[1] وقد أصبح حوض اقريون لوحده ينتج ما نسبته 25٪ من احتياجات استهلاك الجزائر من الكهرباء بقدرة إنتاجية قدرت بـــ 198.000.000 ك و/س.[2]

وقد اعتبرت عملية التجهيز هذه واحدة من أهم دعائم وركائز التجهيز الصناعي بالجزائر لما لها من دور في الاقتصاد في استهلاك الفحم وفي توفير الكميات المرغوب فيها من الطاقـــة.[3]

ج/ السياحة: لعنصر الماء دورٌ كبيرٌ في تنشيط القطاع السياحي، وذلك ما يتجلى فيما يصطلح عليه بالسياحة المائية والتي تمثلها الحمامات والمركبات المعدنية الإستشفائية، وهو ما أولت له سلطات الاحتلال الفرنسي أهمية من حيث عملية إحصاء المنابع المعدنية واستغلال مياهها في حدود ما تحتاج إليه، إذ أثرت التركيبة الجيولوجية للجزائر عامة ولمنطقة القبائل الصغرى- موضوع البحث - خاصة التي تميزها جملة من الخصائص وفي مقدمتها التضاريس الحديثة التكوين بطابعها الجبلي (جبال كلسية)، والتساقط الكبير مما أوجد عددا كبيرا من المنابع والعيون ذات التركيبة الخاصة لمياهها، ورغم ذلك فإنها لم تكن تشجع السياحة المائية ولا القطاع السياحي بشكل عام كون السياحة تنكشف عبرها حقيقة المجتمعات والممارسات المطبقة عليها وذلك من خلال ملاحظات السياح، وهو ما عملت السلطات الفرنسية على إخفائه وتغطيته نتيجة سياستها الاستيطانية واللا إنسانية حتى لا يكشف من طرف مختلف أمم العالم من خلال حركة السياح، وتركت الحمامات بسيطة غير مجهزة يسيرها الجزائريون، هذا عكس ما كان حاصلا خلال العهد العثماني وما سبقه من عهود وأهمها العهد الروماني وذلك بشهادة الفرنسيين أنفسهم.[4]

تتميز عدة حمامات معدنية بالجزائر بجملة من الخصائص جعلتها ذات شهرة عالمية واحتلت بها المراتب الأولى بين أشهر الحمامات المعدنية في العالم من حيث مكونات مياهها، ومن ذلك على سبيل المثال حمام الصالحين ببسكرة وحمام ريغة بإقليم التيطري

---

[1] –*Escande, Op. Cit, p 74.*

[2] - *Vieillard et Bassard, Op.Cit, p 277.*

[3]- *Escande, Op. Cit, p 74.*

[4]- سعيدوني، **من المظاهر الأثرية...**، ص 76، مرجع سابق و *Escande, Ibid, p 9.*

(بعين الدفلى حاليا) وحمام المسخوطين بقالمة، " وحمام ڤرڤور ببلدية لافاييت بسطيف، حيث عُرِف هذا الأخير منذ العهد الروماني بمياهه الحارّة والغنية بالكبريت وغيرها من الخصائص الطبية وهو ما جعله يصنف في المرتبة الرابعة عالميا من حيث فوائده الصحية، إضافة إلى أسيف الحمام " القرية " بالقرب من واد أدكار غرب بجاية ".[1]

3- **الميدان العسكري**: لقد تجاوزت السياسة الفرنسية استعمال الماء في المجال الاجتماعي والاقتصادي وتحويل هذا العنصر الحيوي الذي ربط الله تعالى حياة كل حي به مصداقا لقوله: ﴿وجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيّ أفلا يؤمنون﴾[2] من مصدر للحياة إلى وسيلة للتعذيب والحصار بل والقتل.

أ – لقد أثبت التاريخ إدخال عنصر الماء ضمن وسائل واستراتجيات الحروب والمعارك، إذ لم يكن استعمال الماء فيها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين أمرا مستحدثا بل سبق وأن عرف التاريخ فكرة استعمال الماء وجعله ركيزة أساسية في الخطط الحربية وسلاحا استراتيجيا لمحاصرة العدو بهدف تحقيق النصر، ومن ذلك ما نجده في التاريخ الإسلامي خلال غزوة بدر الكبرى[3] حيث كان من عوامل هزيمة قريش تمكن العطش منها بعد الخطة الناجحة التي اعتمدها المسلمون أثناء المعركة.

---

[1]- *Escande, Op. Cit, p p 8, 9.*

[2]- **قرآن كريم، سورة الأنبياء الآية 30.**

[3]- وقعت غزوة بدر الكبرى في السابع عشر من رمضان، في السنة الثانية للهجرة، (624م) بين المسلمين وكفار مكة. وكان من أبرز أسبابها اضطرار المسلمين للخروج من ديارهم بمكة، والهجرة إلى المدينة بعد أن نكّل الكفار بهم واغتصبوا ممتلكاتهم، ومنعوهم من أداء فريضة الحجّ والعمرة. ولذلك أراد الرسول (صلى الله عليه وسلم) أن يُضعف من قوة قريش، بالتعرض لطريق تجارتهم بين مكة والشام، حيث اتجه الرسول وأصحابه إلى لقاء قافلة قريش القادمة من الشام حتى إذا جاء أدنى ماء من بدر فنزل به النبي ومن معه، بعدها جاء الحباب بن المنذر الجموح (رضي الله عنه) فقال: يا رسول الله أرأيت هذا المنزل! أمنزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخره، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بل هو الرأي والحرب والمكيدة، فقال الحباب: فإن هذا ليس لك بمنزل؟ فانهض بالناس حتى نأتي أدنى ماء من القوم فننزله، ثم نعوّر – (نغوّر معناها ندفن، وجاءت نغوّر، من غار- يغور- غورا أي تصبح المياه في باطن الأرض عميقة بعيدة عن السطح. أنظر فؤاد إفرام البستاني، منجد الطلاب، دار المشرق، ط 25، لبنان، 1981،ص 529. مثلما جاءت هذه الكلمة على هذا المعنى في سورة الملك، الآية الأخيرة (30): "قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين") – ما سواه من القُلب – (مفردها القُليب ومعناها البئر، وقيل البئر القديمة، أنظر البستاني، نفسه، ص 609) – ثم نبني عليه حوضا فنملأه مـــاء، ثم نقاتل القـــوم=

وعلى هذه الشاكلة وظّفت السلطات الاستعمارية الفرنسية المياه في الجزائر وذلك خلال الثورة التحريرية وكمحاولة منها القضاء على الثورة كانت تقوم بتسميم وتلويث مياه الأودية والعيون والمنابع في الأرياف والجبال والغابات لمحاصرة المجاهدين والقضاء عليهم وهم الذين اتخذوا من الجبال مأوى لهم واستقروا فيها طيلة سنوات الثورة.[1]

ب – استعمال المياه في التعذيب: كان استعمال الماء في هذا الإطار على شتى الأوجه، سواء بالتعذيب في الأحواض المائية أو بإجبار المعتقلين وإرغامهم على شرب المياه الممزوجة بالصابون والمياه القذرة أو غطسهم فيها، أو بإنزالهم في الأحواض المائية الباردة وتركهم داخلها لساعات بل وتركهم يبيتون فيها، أو عن طريق التعذيب المباشر بالكهرباء أو بكهربة الأحواض المائية،[2] وإنزال المعتقلين فيها وقد تفنن العسكريون الفرنسيون في ابتكار طرائق التعذيب باستعمال الماء والكهرباء[3] غاب فيها الضمير الأخلاقي والشعور الإنساني تماما.

ج – تغذية خطي شال وموريس الشائكين: تم تغذية خطي شال وموريس للأسلاك الشائكة بالكهرباء التي كان جزء كبير منها مصدره الكهرباء المنتجة من الطاقة المائية وجزء آخر كانت تتم عملية توليده من محطات إنتاج الكهرباء التي تشتغل بزيت البترول (المازوت) وذلك بهدف منع الجزائريين من القيام بحركتهم الطبيعية والاتصال بأشقائهم في

= فنشرب ولا يشربون، فقال رسول الله: لقد أشرت بالرأي، فنهض الرسول ومن معه من الناس، فسار حتى أتى أدنى ماء من القوم، فنزل عليه، ثم أمر بالقُلب فغُوّرت وبنى حوضا على القُليب الذي نزل عليه فمُليء ماء، ثم قذفوا فيه الآنية.

وبهذا فقد قام المسلمون بردم الآبار التي كانت تشرب وتتمون منها القوافل والجيوش مع ترك عدد قليل منها تحت سيطرتهم، وعندما قَدِمت جيوش المشركين، هرع جيش قريش إلى الآبار طلبا للماء فوجدوها مردومةً فحاولوا اختراق صفوف المسلمين للوصول إلى الماء وعندها وقعت المعركة وانهزمت جيوش قريش. أنظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك**، ج2، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ط6، دار المعارف، القاهرة – مصر، 1990، ص ص 439، 440.

[1]- مقابلة شخصية مع السيد: علي سليماني " الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين- مكتب خراطة " ومجموعة من مجاهدي المنطقة، خراطة، 12 أوت 2008م.مقابلة شخصية مع السيد علي سوماني، مصدر سابق.

[2]- نفسه.

[3]- وزارة الإعلام، **جريدة المجاهد** "اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائرية"، الجزء 1، العدد 8، وزارة الإعلام، الجزائر، 1984، ص6.

الشرق وفي الغرب عندما اشتدت الثورة الجزائرية،[1] حيث كانت تنتشر بالمنطقة الحدودية الشرقية للجزائر عدة سدود مثلما أشارت إلى ذلك[2] التقارير الخاصة باللجنة الاقتصادية العليا، واهتمام السلطات الفرنسية بها انطلاقا من الوسط إلى مقاطعة قسنطينة حتى الحدود الجزائرية – التونسية شرقا، ونفس الأمر بالنسبة للجهة الغربية انطلاقا من مدينة الجزائر العاصمة إلى الحدود المغربية غربا.[3]

من خلال المعطيات التي عثرنا عليها من خرائط توزع السدود ومصانع إنتاج الكهرباء وتوزع شبكات الإمداد بالكهرباء عبر مختلف نقاط الجزائر يتضح لنا أن مصانع إنتاج الكهرباء والسدود المنتشرة في الشرق والغرب والوسط شكلت بجزء كبير من إنتاجها مصادر للكهرباء التي كانت تتغذى منها الأسلاك الشائكة لخطي شال وموريس، فكان " المسقطين المائيين الهامين في منطقة القبائل الصغرى وهما واد اقريون (110 مليون كيلو واط ساعي)، وواد جنجن (140 مليون كيلو واط ساعي)، وتحديث مركز البخار بعنابة، وربط الحدود المغربية انطلاقا من مدينة الجزائر بشبكة ذات قدرة إنتاجية بطاقة 90 كيلو فولت، وكذا ربط قسنطينة وما يليها شرقا بشبكة ذات نفس القدرة الإنتاجية لسابقتها، وبناء شبكة بطاقة 150 كيلو فولت وأخرى أقل بطاقة 60 كيلو فولت بين

---

[1]- رغم الدراسات الكثيرة والمتنوعة التي تعرضت لموضوع خطي شال وموريس المكهربين الشهيرين اللذين تم وضعهما من طرف الجنرال شال في إطار الإستراتيجية العسكرية الجديدة التي جاء بها الجنرال شارل ديغول لمواجه شمولية وقوة الثورة الجزائرية وذلك بهدف قطع الطريق أمام إمدادها بالأسلحة من الحدود الشرقية (الجزائرية – التونسية) ومن الحدود الغربية (الجزائرية – المغربية)، ومن بين تلك الدراسات – على سبيل المثال لا الحصر – نذكر: **الأسلاك الشائكة المكهربة** – دراسة أنجزت من طرف لجنة المشاريع الكبرى للبحث الخاصة بالمركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، وكتاب: عبد الحميد عوادي: **القاعدة الشرقية**، دار الهدى، عين مليلة– الجزائر، ب ت، رغم تلك الدراسات إلا أننا لم نعثر على تحديد أو إشارة لمصدر الكميات الهائلة من الكهرباء التي كانت تموّن وتغذي الأسلاك الشّائكة المكهربة على الجهتين الشرقية والغربية وملاحقهما.

[2]– تم بناء عدة سدود وحواجز مائية في الجزائر طيلة فترة الاحتلال الفرنسي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تتركز في المنطقة الشمالية تتوزع بين المقاطعات الثلاث: • وهران في الغرب وأهم سدودها: بني بهـــدل سارنو شرفة، بوحنيفية، وسد بخدة. • الجزائر في الوسط: الحميز، غريب وسد واد الفضة. • قسنطينة في الشرق وأهم سدودها: واد القصب، أغريون، إغيل هندة، فم الغرزة، فم القيس، زردزاس. أنظر:

Gouvernement général de l'Algérie, Service de la colonisation et de L'hydraulique, ***concours général Agricole 1953****, L'hydraulique en Algérie.*

[3]- *Comité supérieur économique, 3em Session, Op Cit, p p 25-28.*

الجزائر والشرق القسنطيني التي تتمون من محطات إنتاج الكهرباء (المائية) بمنطقة القبائل الصغرى.[1]

كما تلى هذه المشاريع خطوات أخرى هامة تمثلت في تهيئة أحواض جديدة بمنطقة القبائل الصغرى على غرار حوض واد بوسلام (180 مليون كيلو واط ساعي) لتلبية احتياجات مقاطعتي الجزائر وقسنطينة، بل وتعدّى الأمر إلى ربط شبكة التموين لمقاطعة وهران بمحطات إنتاج الكهرباء بالمغرب الأقصى.[2]

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تجاوبت السياسة المائية الفرنسية مع تطلعات وأهداف سلطات إدارة الاحتلال وذلك من خلال شمولية هذه السياسة وتكليف مختلف مسؤولي القطاعات وتنظيم الجانب الإداري بإصدار عدة قوانين ومراسيم تخص استغلال الثروة المائية في الجزائر وتسخير إمكانيات كبيرة وتنوع مشاريعها وتقييد الجزائريين ومنعهم من استغلال هذه المادة الحيوية والضرورية في مختلف الاستعمالات، فكرست السلطات الفرنسية بهذه السياسة سياسة الاحتلال والاستيطان الشامل والسيطرة والتجويع ومثلما تم القضاء على الأمن والسكينة في نفوس الجزائريين جراء الاحتلال الفرنسي والقضاء بشكل شبه تام على الملكيات، تم كذلك القضاء على "الأمن الغذائي وضمنه الأمن المائي" للجزائريين من خلال الاستغلال الواسع للثروة المائية في سقي الأراضي الزراعية لمضاعفة الإنتاج لتحويله إلى فرنسا وإلى الأسواق الأوربية واستغلالها في إنتاج الكهرباء وفي غيرها من الاستعمالات، فحوّل الاستعمار بذلك مادة الماء التي جعل منها الله عز وجل كل شيء حيا إلى مادة اقتصادية بحتة وإلى سلاح قوي ضد الجزائريين.

1- *Comité supérieur économique, 3em Session, Op. Cit, p 25*.

2- *Ibid, p p 25 - 28.*

الفصل الثّـــالث

انعكاسات وآثار السياسة المائية الفرنسية

في الجزائـــر.

المبحث الأول: انعكاسات السياسة المائية على حركة الاستيطان الفرنسي بالجزائر.

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة المائية على القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثالث: انعكاسات السياسة المائية على الجانب العسكري.

المبحث الرابع: انعكاسات السياسة المائية على البيئة والمجتمع الجزائريين.

المبحث الخامس: انعكاسات السياسة المائية على الجانب الثقافي والعلمي.

المبحث الأول: انعكاسات السياسة المائية على حركة الاستيطان الفرنسي بالجزائر.

أمام كون الإنسان مدفوع لأن يعمل وأن يطبع الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه كأن يسخِّر الموارد الطبيعية المختلفة الكامنة في ذلك الوسط ويستغلها في شتى ميادين حياته ظهرت الآثار البشرية بشكل مساكن وقرى ومدن، وبشكل طرق وسكك وحقول ومعامل...إلخ، ولكن استثمار هذه الموارد لا يتم بصورة فردية عفوية بل يجب أن يكون منظما وحسب قواعد معينة تضمن حسن الاستثمار، ومن هنا تتجلّى علاقة جغرافية السكان بعلم الاقتصاد.[1]

ومن هنا يمكننا القول بأن السياسة المائية الفرنسية في الجزائر لم تكن منفصلة عن مختلف جوانب السياسة الاستعمارية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية منها، ذلك أن تنظيم واستغلال الموارد المائية له ارتباط وثيق بالجانب الاقتصادي لإنتاج مختلف أنواع المحاصيل في مختلف أرجاء القطر الجزائري لتحقيق احتياجات فرنسا وأسواقها، كما أن له علاقة وثيقة بالجانب الاجتماعي بفعل الارتباط الكبير بين الجزائريين والأرض، فهي أرض أجدادهم ومصدر قوتهم وعيشهم، وموطنهم وفيها كان مولدهم وذاكرة تربطهم بماضيهم وتاريخهم وأجدادهم، فضرب القطاع الزراعي بمصادرة الأراضي وتوجيه الإنتاج الزراعي وتنظيم استغلال المياه تماشيا مع الظروف والطابع المناخيين الذيْنِ يسودان الجزائر يهدف بالدرجة الأولى إلى ضرب المجتمع برُمّته وإلى ضرب وحدته.

وفي هذا السياق عملت سلطات الاحتلال الفرنسي على تحقيق كل الأهداف التي سطّرتها قبل وبعد احتلالها للجزائر. فبالموازاة مع ضرب البناء الحضاري للمجتمع الجزائري سخّرت فرنسا كل مجهوداتها لاستغلال كل الثروات التي تتوفر عليها الجزائر، خاصة أمام الثراء الطبيعي الكبير للجزائر وفي مقدمة ذلك الأراضي الزراعية الواسعة فكان التركيز في البداية على توسيع دائرة الاستيطان والهيمنة على القطاع الزراعي مما استوجب الاهتمام بشق الطرق وإنجاز سكك الحديد، والاهتمام بالثروة المائية التي ركزت السلطات

---

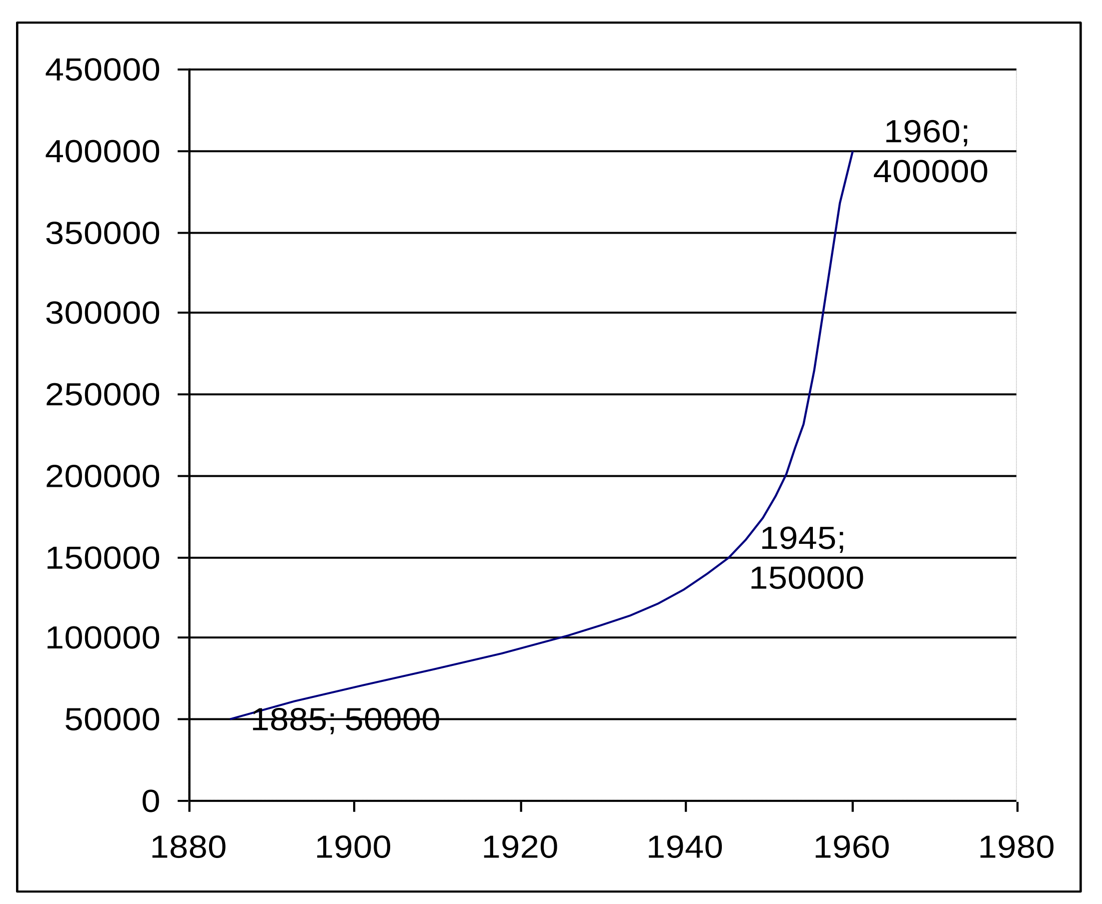
[1] – صلاح الدين عمر باشا وأديب دباغ، **الوجيز في الجغرافيا البشرية والاجتماعية**، مطابع وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دون مكان، (1967–1968)، ص31.

الاستعمارية الفرنسية على توفيرها باستغلال كل الإمكانيات المتاحة وتسخير كل جهودها للتحكم فيها خاصة أمام الطابع المناخي للجزائر وبخاصة أمام وفرة الأراضي الزراعية واليد العاملة الواسعة والمجانية لاستغلال تلك الثروة في الزراعة وفي الصناعة - خاصة أمام حاجة فرنسا إلى موارد الطاقة بالجزائر قبل اكتشاف البترول وأمام صعوبة استغلال الفحم في المناطق الصحراوية — وفي غيرها من الاستعمالات الاجتماعية، وهو ما يكرِّس سياسة التوسع الاستعماري من خلال توسيع دائرة الاستيطان.

اعتبارا من حقيقة كون سياسة الاستيطان الفرنسي سياسة متكاملة وشاملة وانطلاقا من الإمكانيات المحلية البشرية (اليد العاملة) والطبيعية (العيون والمنابع والأودية ومختلف مواد البناء) ومن الإمكانيات الذاتية لفرنسا (التكنولوجية ورؤوس الأموال والإطارات المتخصصة...) وانطلاقا من المشروع الاستعماري العام وجدت سلطات الاحتلال الفرنسي بالجزائر في الثروة المائية عاملا هاما من العوامل التي يمكن المراهنة عليها لتحقيق أهدافها بداية بتكريس سياسة الاستيطان، ومن هنا زاد اهتمام سلطات الاحتلال الفرنسي من أجل إيجاد آليات وعوامل الاستقرار وتوسيع دائرة التوغل والسيطرة الاستعماريين وخاصة في المناطق التي تتوفر على الأراضي الزراعية. وبازدياد عدد المستوطنات وأعداد المستوطنين ازدادت الإحياجات الاقتصادية والاجتماعية ومن ذلك ازدياد الحاجة إلى عنصر الماء، وهو الأمر الذي جعل عمليات الحصول عليه وتخزينه واستغلاله في مختلف المجالات التي تحقق الهدف الاستعماري تُعَد أَوْلى الأولويات لدى سلطات الاحتلال، وهو الأمر الذي قاد بدوره إلى العناية بتهيئة العيون والمنابع وجرِّها إلى المستوطنات، وإنجاز عدد كبير من السدود في مختلف مناطق الجزائر ولا سيما منها في المناطق التي توجد بها أودية دائمة الجريان ذات مصادر مياه معتبرة وأراضي زراعية واسعة وخصبة، وبخاصة في المناطق التي شهدت اتساع محيط دائرة الاستيطان.

ولإبراز هذه الحقيقة نورد هذه المعطيات في المنحنى البياني التالي:[1] (مقياس الرسم: 01.5 سنتيمتر = 10 سنوات/01.5 سنتيمتر= 50000 هكتار.

[1] - *Les Actualités, **Eau Richesse….**, Op. Cit.*



– اتساع مساحات السدود في الجزائر بين 1885 إلى غاية 1960 /هكتار–[1]

من خلال جدول تطور عدد السدود في الجزائر منذ 1885 إلى غاية سنة 1960[2] نلاحظ قلة عدد السدود المنجزة في خمسين سنة الأولى من الاحتلال مقارنة بالمرحلة الثانية حيث ارتفع عدد السدود ثلاث مرات تقريبا في خلال ستين سنة (1885–1945)، توازى معه تضاعُف مساحاتها الإجمالية بثلاث مرات حيث يلاحظ الارتفاع الكبير والمستمر في مساحات وعدد السدود. وهو ما يُفسَّره بتركيز السلطات الفرنسية في البداية على عملية التوسُّع العسكري والاستيطان وعلى الأشغال العمومية الأخرى التي تُسَهِّل عمليات التوغل كبناء وتوسيع الموانئ وشقّ الطرق وبناء الجسور[3] وإنجاز خطوط السكك الحديدية

---

[1] – الإحصائيات المستعملة في الرسم تم أخذها من الشريط الوثائقي المشار إليه أعلاه *(Les Actualités, **Eau, richesse…***. *Op. Cit)*

[2] – عد إلى الصفحة 80 من الفصل الثاني.

[3] – وهي النظرة التي عمل أغلب منظري الاستعمار الفرنسي بالجزائر لتحقيقها على أرض الواقع على غرار دو طوكفيل، انظر: ألكسي دو طوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، ترجمة إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 184، 185.

لما لها من فوائـــد عسكرية واقتصادية واجتماعية سيجنيها بفضلها كل من الدولـــة والمستوطنين والشركات على السواء. وكمثال على ذلك نأخذ السكك الحديدية[1] نموذجا لما عرفه هذا القطاع من عناية مبكرة بظهور مشاريع عاجلة، إذ أنها " تُعَدّ بمثابة الوسيلة الفعالة لتوطين ونشر القرى الكولونيالية في جميع أنحاء المستعمرة، كما أنها أداة التوغل الأكثر فعالية نحو الصحراء وفي شتّ الجهات كونها تُيَسر للجيش سرعة الحركة مع القدرة الكبيرة على الشحن، حيث قال (بيردو): "إن خريطة السكك الحديدية هي خريطة للكثافة السكانية الأوربية". كما وصفها بالنهر الاستيطاني الذي ينقل المستوطنون ويلقي بهم على ضفتيه".[2]

كما يلاحظ من خلال معطيات الجدول، التطور الكبير والسريع في إنجاز السدود خلال الفترة المقدرة بـــ 15 سنة الممتدة ما بين 1945 و1960 إذ نجد أن عددها قد تضاعف – مقارنة بالفترة الثانية – بخمس مرات تقريبا رافقه ارتفاع في المساحة الإجمالية للسدود من مئة وخمسون ألف هكتار إلى أربعمائة ألف هكتار.

انطلاقا من هذه الزاوية والمعطيات وباستقراء خريطة انتشار المنشآت المائية طيلة فترة الاحتلال، وبدراسة دقيقة لمراسيم وقوانين مختلف المشاريع المائية نستنتج حقائق تؤكد وتُبَرِّر في نفس الوقت تَمَيُّـــز الاستعمار الفرنسي بالجزائر (من حيث طبيعته) عن غيره من القوى الاستعمارية من جهة وتَمَيُّز سياسته في الجزائر عن غيرها من مستعمراته – مثلما أثبتته مختلف الميادين – بطابعه الاستيطاني الشامل وتوازي توزيع المستوطنات والمعمرين مع مختلف المشاريع وهو ما تمت ملاحظته مع المشاريع والمنشآت المائية الفرنسية في الجزائر.

---

[1] – للإشارة هنا نذكر أنه بعد مرور 14 سنة عن الغزو بدأ التجسيد الميداني على أوسع نطاق لتحقيق أهداف الاستعمار من خلال التخطيط للاستيلاء على الجزائر اقتصاديا وهذا عن طريق تدعيمها ببنى تحتية متنوعة (مختلف أنواع طرق المواصلات والسدود...) وتعميرها بالعنصر الأوربي حيث تم تحضير أول مشروع شبكة السكك الحديدية في سبتمبر 1844. للإطلاع أكثر انظر: رضا حوحو، **شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائـــر وأثرها في تدعيم سلطـــة الاستعمار (1830–1914)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2005/2004، ص 49.

[2] – نفسه، ص47.

كما نستنتج أن تزايد عدد المنشآت يتوازى مع احتياجات وأطماع سلطات الاحتلال وأهدافها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية والمساومات المختلفة التي أرادت بها كسب الجزائريين[1] ومحاولة تدجين الحركة الوطنية ذلك ما تجلى في جملة الوعود بإصلاحات أعلن عنها وإيلاء مشروع بلوم فيوليت 1935 اهتمام خاص بالفلاحة واتسعت دائرة الاهتمام بعد مجازر 08 ماي 1945م كمحاولة للتهدئة وما تبع ذلك من خلال إصدار"دستور الجزائر" 1947 واستمرار تلك السياسات خلال الثورة (مشروع قسنطينة)[2].

كما أن هذه الإحصائيات والمعطيات تكشف عن ازدياد ارتباط الاقتصاد الفرنسي بإنتاج الأراضي الجزائرية وبارتفاع عدد المستوطنين وهو ما يعني بدوره ازدياد الطلب الفرنسي على الإنتاج الزراعي لتغطية احتياجات المستوطنين بالجزائر وسكانها بفرنسا واحتياجات بقية أسواقها في أوربا وخارجها، وتطوير كميات إنتاج الكهرباء.

تجدر الإشارة هنا إلى ظهور حيوية واتساع في دائرة مختلف المشاريع بعد مجازر ماي 1945، ذلك رغم النقص المستمر والخطير في رأس المال وفي اليد العاملة الخبيرة وفي التجهيز فإن تطورا قويا وسريعا قد حدث في الجزائر. (ومن تلك المشاريع بالمنطقة إتمام إنجاز وتدشين ثلاث سدود بخراطة وضواحيها أقريون،[3] إغيل هندة وإغزر اوفتيس) حيث شهدت تلك المناطق اضطرابات وهيجان شعبي قويين ردت عليهما فرنسا بأبشع المجازر.

كما تم بناء ثمانية وأربعون مصنعا في الجزائر وأعيد توزيع مساحات واسعة من الأراضي، ومراجعة الحد الأدنى للأجور وقوانين التأمين الاجتماعي وتضاعف التسهيلات في المستشفيات وفي مَنْح القروض المخصصة لتنمية المدن بناء مراكز تعليمية اعتبارا أن

---

[1]- كون أغلبية الجزائريين يقطنون الأرياف، وأمام استمرار سياسة مصادرة الأراضي فقد عملت سلطات الاحتلال على محاولة إعادة كسب الجزائريين بإحداث إصلاحات على قطاع الفلاحة مع توالي المشاريع الخاصة باستغلال الموارد المائية وهي الإصلاحات والمشاريع التي ظلّت في صالح المستوطنين وسياسة الاستيطان.

[2]- أعلنه شارل دوغول سنة 1959 نص على إنجاز عدة مشاريع اجتماعية واقتصادية كمحاولة منه لعزل الشعب عن الثورة التحريرية.

[3]- شريط وثائقي بعنوان:" ***Les Actualités…: Regards …*** " مصدر سابق. وقد حضر عملية تدشين السد الحاكم العام السيد: "مارسيل إدموند نايجلان" الذي حكم الجزائر من فيفري 1948 إلى غاية شهر أفريل 1951.

الديمقراطية يجب أن تبنى من القاعدة بدلا من حصرها في تعبيرها الخاص بالنخبة البرجوازية".[1]

باستقراء جزء من إحصائيات الجانب الديمغرافي للجزائر بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا لسنة 1948 نجد أن " أربعة أخماس اليد العاملة التي لها شغل دائم أو مؤقت مرتبطة بالأرض. أما عمال الصناعة والتجارة الذين يمثلون الخمس الباقي فأغلبيتهم أوربيين"،[2] ومن هذا "يتبين الترابط القوي بين عناصر المعادلة الثلاثية: مصادرة الأرض- الاستيطان والاستعمار، وجدلية العلاقة بين هذه العناصر التي تمثل إستراتيجية استعمارية أوجدها بوجو ودافع عنها خدمة للمشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر، على أن الاستعمار كظاهرة استمد دعامته وحيويته من الحركة الاستيطانية وأن تدفق الاستيطان الأوربي الذي أخذ من الوقت متسعا كبيرا شجعته على عملية نهب العقار كما أن أعمال المصادرة تحولت مع مرور الوقت إلى أسلوب خطير استهدف حركة المقاومة الجزائرية من جهة وتحويل الجزائر إلى العنصر الأوربي كمرحلة أولى تكون فيها الغلبة في المراحل اللاحقة للفرنسيين"[3] من جهة أخرى.

لقد كان للاستيطان الفرنسي بالجزائر التأثير الكبير على كل القطاعات من خلال التغيير العميق في شتى مجالات الحياة انطلاقا من"السياسة المائية المنتهجة" وتأثيرها على الجانب الاقتصادي وعلى بقية المجالات، كما كان لهذه السياسة انعكاسات على الاستعمار الفرنسي ومشروعه الاستيطاني من خلال استغلال الأراضي الزراعية الخصبة بمنطقة القبائل الصغرى ومنها خاصة سهول سطيف حيث تم تسليمها للشركة السويسرية.

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص111.

[2] – محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، موسوعة شرطيوة، الإصدار الثاني، قرص مضغوط، موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الانترنت، "دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب لسنة 1999".

[3] – عبد المجيد بوجلة، **مصادرة الأرض وحركة الاستيطان " دراسة في فكر الماريشال بيجو"**، انظر أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: " **العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962** "، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص96، 97.

(جانفواز)،[1] والتي مثّلت إحدى أهم الشركات الاستثمارية في الجزائر طيلة الفترة الاستعمارية الفرنسية باستحواذها على أراضي خصبة وواسعة خاصة في الهضاب العليا.

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة المائية على القطاعات الاقتصادية.

أ/ انعكاسات السياسة المائية على القطاع الزراعي:

أدركت إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر أهمية استغلال الثروة المائية في شتى المجالات وعلى وجه الخصوص في القطاع الزراعي الذي يمثل عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل المجتمعات. وبهدف إتمام عملية إخضاع الجزائريين وتجويعهم فقد عملت فرنسا على تجاوز الفترات الحرجة التي كانت تعترضها جرّاء الأزمات الاقتصادية عن طريق التعويض بمضاعفة الإنتاج بالجزائر خاصة في ظل توفر الإمكانيات الطبيعية (الأراضي الواسعة والخصبة وتنوع المناخ) وتوفير مختلف وسائل وآليات الإنتاج لضمان تحقيق كل احتياجات السوق الفرنسية بل والعمل على تغطية العجز المسجل على مستوى خزينتها المالية بالتصدير من مستعمراتها وبالأخص من الجزائر إلى مختلف أسواقها الخارجية.

" أمام كون مشكلة المياه في كل المجتمعات لا تقل خطورتها مقارنة بخطورة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية في كل العصور والأزمنة، خاصة وأن الأرض تُعَدُّ المصدر الأول للرزق إذ أصبحت هي الأخرى مهددة في عنصر الماء خاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي في مختلف المزروعات وفي تربية الحيوانات والصيد". بل نجدها تشكل جوهر وسبب تلك الأزمات في أغلب الحالات.

في إطار استغلال الثروة المائية في الجزائر أدخلت فرنسا تقنيات وتطورات الثورة الصناعية واستعملتها بهدف تكريس سيطرتها وتحقيق مشروعها الاستيطاني وليس نشرا للحضارة مثلما ادعت وذلك ما تجلى في عدة مجالات منها ما يخص توجيه الثروة المائية واستغلالها باستعمال مختلف التقنيات بداية بالمضخات وحفر الآبار وتطورت إلى استغلال الماء في إنتاج الطاقة الكهربائية وبناء السدود الكبرى باستعمال أدق العلوم وأحدث الدراسات وباقتناء كل ما تحتاجه من تقنيات وتجهيزات ضخمة.

---

[1] – سيف الإسلام، مرجع سابق، ص126.

وفي هذا الإطار كانت مشكلة نقص المياه بارزة في القطاع الزراعي بشكل واضح ودائم في أغلب الحالات، حيث كانت السدود تحجز المياه للاستغلال في مجال سقي أراضي (الدومين)، والأراضي الزراعية التي استحوذ عليها المستوطنون وهو ما يتماشى مع أهداف السلطات الفرنسية في توسيع النشاط الاقتصادي انطلاقا من ضرب البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري في مختلف زواياها، فمن مصادرة الأراضي إلى توجيه الإنتاج الزراعي وفرض الضرائب الباهضة والمتنوعة إلى استهداف المجتمع في عنصر الماء حيث أن إدارة الاحتلال أَوْلَتْه أهمية وعناية بالغتين، فمُنع الجزائريون من استغلال المياه الجارية والمنابع المتدفقة الموزعة في مختلف مناطق وجهات الجزائر، كما مُنعوا من التنقيب عن الماء ومن حفر العيون حتى داخل الأراضي ذات الملكية الخاصة بدعوى تخفيض مستوى المياه في الخزان والحقل المائيين، أو تلويث المياه، مثلما نص عليه قانون 16 جوان 1851،[1] إذ بعدما كان لكل عائلة تقريبا عينا خاصة أو لكل قرية في أدنى الحالات عينا جماعية أو منبعا يتم استغلالهما بشكل منتظم يتم الاتفاق عليه بين السكان، أصبح استغلال عنصر الماء مقنن إن لم أقل ممنوعا في عدة مناطق بالجزائر.

في إطار سياسة توسيع قاعدة الاستيطان في مختلف المستعمرات الفرنسية التي عمل أوربان على تجسيدها على أرض الواقع انطلاقا من أفكاره ونظرته لمستقبل فرنسا في الجزائر من أجل تحقيق الهدف المنشود من الاستيطان بشكل ناجع، وبحكم تركيز الاستعمار الفرنسي على القطاع الزراعي أمام وفرة المساحات الزراعية الواسعة والتي تتنوع فيها التربة والمناخ مع طبيعة هذا الأخير الذي يميل إلى الجفاف في أغلب الأقاليم الزراعية فقد تم إيلاء أهمية كبرى لعنصر الماء – الذي يمثل عبر كل الأزمنة – العصب الحساس في الحياة العامة لكل المجتمعات والقطاعات الاقتصادية ولا سيما منها القطاع الفلاحي وذلك بوضع الحواجز المائية وبناء السدود والخزانات وحفر الآبار وتهيئة العيون والمنابع ومدّ قنوات الصرف إلى المناطق الزراعية وإلى التجمعات السكانية، حيث ربط أوربان التقدم الفلاحي وكذا الصناعي بوفرة المياه لمعالجة مشكلة الجفاف.[2]

---

[1]- ***La loi de la protection des sources ….*** *Op. Cit, p p 3-9.*

[2]- *Georges Voisin, Op. Cit, p 113.*

كما أشار أوربان في هذا السياق إلى أهمية الاستحواذ على الأراضي بقوله: "إننا نرى بأن السيطرة على الأراضي حقٌ طبيعي للحاكم الذي اتّجه لجمع الأراضي العمومية".[1]
كما دعا بشكل صريح إلى إقامة الملكية الفردية في الجزائر بقوله:"...إننا ندعو إلى استحداث الملكية الفردية... ".[2] وبذلك فهو يرغب في الوصول إلى هدف يتمثل في تفتيت الملكيات الجماعية من خلال استحداث الملكية الفردية داخلها لتسهيل عمليات المصادرة، ومنها نستنتج أنه كلما توسعت عمليات مصادرة الأراضي وتمليكها للمستوطنين كلما ازداد الاهتمام بتوفير العوامل والإمكانيات اللازمة للاستغلال ومن ذينك عنصر الماء.

تراجع مردود الإنتاج الزراعي: عرفت الجزائر طيلة فترة الاحتلال الفرنسي تزاوج ثنائية قطاعية في النشاط الفلاحي:

-الأول استعماري حديث يسيطر عليه المستوطنون، استُعملت فيه مختلف الوسائل الحديثة كالجَرّار وآلة الحصاد والدّرس ووسائل النقل والتخزين والطائرة لرشِّ المزارع والحقول بالمبيدات، والأسمدة وبناء السدود وتجهيزات السقي وغيرها من الوسائل.... ويمثل الجزائريون فيه اليد العاملة البسيطة.

-والثاني تقليدي ينشط فيه الجزائريون سواء في ما بقي لديهم من أراضي، أو في بعض المزارع والحقول التي يسيطر عليها المستوطنون (وهي محدودة المساحة في هذا القطاع)، وتستعمل فيه وسائل الإنتاج التقليدية كالحيوانات في الحرث والدرس والنقل والمحراث الخشبي والفأس وفضلات الحيوانات - إن وجدت وسمح لهم بالتقاطها[3]- كأسمدة والاعتماد على الأمطار في السقي.

وعليه فمن المنطقي جدا القول بحصول تطور في الإنتاج الزراعي بالجزائر - في القطاع الأول (الاستعماري) - كنتيجة للاهتمام الكبير الذي حَضِيَت به الزراعة، كما أنه من

---

[1]- *Ibid. P 94.*

[2]- *Ibid. P 35.*

[3] - أصدرت السلطات الفرنسية بالجزائر قانون الأهالي في مارس 1871 كرد فعل مباشر على ثورة المقراني والحداد وأعلن عنه سنة 1874، فيما بدأ العمل به بتاريخ 26 جوان 1881، تضمّن مجموعة كبيرة من العقوبات والمخالفات التي فرضت على الجزائريين.

المنطقي جدا القول بأن هذا التطور لم يعرفه القطاع الثاني (التقليدي) بتاتا بفعل تأثير عدة عوامل منها – فضلا عن التجهيز– السياسة المائية الفرنسية بالجزائر، حيث كانت لها انعكاسات كثيرة منها ازدياد تراجع مردود إنتاج الأراضي الزراعية التي لم تَطَلْها عمليات المصادرة التي كانت تقوم بها السلطات الفرنسية، إذ بالموازاة مع توسُّع عمليات المصادرة واستمرار فرض الضرائب ازدادت أوضاع السكان الاجتماعية والاقتصادية تدهورا ومعها ضعفت وانهارت القدرة المعيشية للجزائريين.

لقد كان للكثير من المشاريع المائية الفرنسية بالجزائر تأثير كبير على الجانب الاقتصادي من خلال التأثير على النشاط الزراعي ومن ثم في كميات الإنتاج الفلاحي في المناطق المعنية بتلك المشاريع، وبالموازاة مع ذلك كان هناك انعكاس على الأسعار وهو ما يؤثر بدوره في تدني الوضع الاقتصادي للسكان بفعل قلة الموارد المائية التي أصبحت مراقبة بدقة ومستغلة بشكل واسع في إطار السياسة الاقتصادية الاستعمارية.

كما كان لتلك المشاريع التأثير الإيجابي على سياسة الاستيطان بعد توفير المياه للمستوطنات وللزراعة في الأراضي التي استحوذ عليها المستوطنون خاصة أمام كون هم المستوطنين هو الربح والسيطرة على أراضي الجزائريين.

من خلال هذا يمكننا أن نلاحظ الأهمية البالغة التي أولتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في سياستها لمشاريع الطرق والنقل والمواصلات، حيث تنوَّعت شبكة الطرق بين البرية: المعبّدة (الطرق الكبرى والمسالك المتفرعة عنها)، وسكك الحديد، والقطارات المكهربة والنقل بالأنابيب – بعد اكتشاف البترول. والبحرية: الموانئ والسفن. والجوية: المطارات والطائرات والحبال الهوائية. ومنها نسحب قضية الاهتمام البالغ الذي أولته ذات السلطات على المشاريع المائية المختلفة، خاصة أن السلطات الفرنسية راهنت بشكل كبير على الأرض مما يعني تطوير النشاط الزراعي بالجزائر.

ومن أجل إنجاح هذا الرهان قامت السلطات الفرنسية بتسخير ميزانية ضخمة جعلت مصدر جزء كبير من الأموال التي تضخ فيها من الجزائريين أنفسهم وذلك بفرض الضرائب الكبيرة عليهم ومن ذلك ما بَيَّنَه التقرير الذي رفعه مكتب قسنطينة عام 1846 حول المعاناة الكبيرة لقطاع الزراعة نتيجة اكتساح الجراد. هذا في الوقت الذي كُلِّف فيه

ضُبّاط المكاتب بمراجعة قوائم الحرث لتأسيس الضريبة حتى ولو كانت حالة الأهالي بمثل تلك المأساة من المجاعة والفقر والمعاناة، وقد تَصَادفت تلك الأزمات الاقتصادية بهجرة واسعة للأوربيين نحو الجزائر حيث كان الهَمّ الوحيد لهؤلاء هو تجريد الأهالي من أراضيهم باستعمال شتَّى الوسائل لاستغلالها كون الفلاحة تمثل أولى أولويات مصالح الدولة الاستعمارية.[1]

كما كان عملت السلطات الفرنسية منذ بداية الاحتلال من كل الجوانب على فرض سيطرتها الشاملة تركيزا على الأرض، وذلك ما يتجسد في العمل الدؤوب الذي قامت به إدارة أملاك الدولة حيث أنها كانت " تبحث برغبة شديدة عن الأراضي التي يمكن أن تُطالب فيها بحقوق الدولة، هذا في الوقت الذي تضاعف فيه نشاط المكاتب العربية في حفر الآبار وبناء السدود وإقامة طرق المواصلات والعمل على زراعة الحنطة والذُرة وكروم العنب والدخان (التبغ) وغيرها ".[2]

لقد كانت المشاريع المائية الفرنسية بالجزائر غاية في الأهمية لدى سلطات الاحتلال الفرنسي سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري على غرار بقية المشاريع التي أقامها الاستعمار والتي بفضلها استوطن الأوربيون الأراضي واستغلوها، وهو ما يوحي إليه ما جاء في ختام التقرير المذكور سابقا "...عمِّمُوا الأسباب وسترون النتائج"،[3] حيث سُخِّرت إمكانيات مالية ضخمة من أجل توفير المياه واستغلال أمثل لكل مواردها.[4] ولذلك تمت " الاستعانة بالبنوك لرصد الأموال مقابل ضمان الحكومة. ونحن مقتنعون أنه لو يتم القيام بعملٍ من هذا النوع فإن الجزائر بإسرها ستصبح فرنسية قبل عشرة سنوات وستحل المشاكل المطروحة".[5]

---

[1] – صالح فركوس، **الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقـــلال**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 368.

[2] – دو طوكفيل، **نصوص عن الجزائر**...، مصدر سابق، ص 184، 185.

[3] – نفسه، ص186.

[4]- ***Réponse du gouverneur général de l'Algérie.***

(وثيقة أرشيفية مأخوذة من أرشيف مديرية أ. ع. و. سطيف، رقم 3407، دون تصنيف)

[5] – محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص83، 84.

لقد أولت السلطات الفرنسية اهتماما كبيرا بالثروة المائية في الجزائر ككل وتحديدا بمنطقة القبائل الصغرى (إطار الدراسة) على غرار الاهتمام ببقية الثروات الطبيعية الزراعية منها والمعدنية والطاقوية وذلك من خلال العمل على استثمار مختلف مصادر المياه لتزداد الأهمية والعناية الكبيرة بهذا القطاع وجعله يحضى بالأولوية لدى السلطات الاستعمارية كونه مصدرا للعديد من الثروات ومحركا لمختلف الأنشطة الاقتصادية ولما له من أثـــر اجتماعي واقتصادي أكيد.

لقد ترتب عن تلك السياسة اتساع المساحات الخاضعة لسيطرة المعمرين "وهو ما يسمى بالتوسع الأفقي"، كما قامت ذات السلطات باستخدام الوسائل الإنتاجية المكتشفة - في ظل التطور الصناعي الذي عرفته أوربا - في رفع الإنتاج سواء باستعمال مواد تخصيب الأرض بالأسمدة الطبيعية، أو استعمال الآلات والتجهيزات - التي لم يكن يستعملها الفلاح الجزائري من قبل - أو عن طريق تحسين الزرع وتنويعه وهو ما يُعْرف بالتوسع الرأسي.[1]

لقد عملت الدولة الاستعمارية على توفير كل آليات تطوير وتنشيط الفلاحة فسَخَّرت طاقات كبيرة تنوعت بين الطاقات البشرية والتمويلات المالية والتجهيزات والتقنيات المختلفة بهدف إحياء التل حيث بُعثت المراكز الرأسمالية الأولى وكان ازدهار هذه المشاريع يرتكز على استغلال المناجم والسوق الجزائرية لفائدة البنوك والرأسماليين الفرنسيين وعلى الفلاحة التصديرية، فأضحت بذلك مسألة الفلاحة تحتل الصدارة في الملف الجزائري.[2]

ب/ انعكاسات السياسة المائية على القطاع الصناعي:

يمثل إنتاج الطاقة في الجزائر همًا شغل إدارة الاستعمار الفرنسي كثيرا بداية بالتركيز على إنتاج الكهرباء، فكان ذلك أحد أهم نتائج المشاريع التي خطط الفرنسيون لإنجازها كما تعد من بين أهم انعكاسات السياسة المائية الفرنسية بالجزائر وذلك ما تجلى في إقامة منشآت اقتصادية هامة في كامل أنحاء الجزائر وتعد منطقة القبائل الصغرى واحدة من المناطق التي عرفت إنجاز عدة مشاريع وإنشاء عدة مستوطنات تتغذى بالكهرباء التي

---

[1] - بهلول، مرجع سابق، ص14.

[2] - حربي، مرجع سابق، ص89.

تنتجها محطات توليد الكهرباء الموجودة على مستوى أودية المنطقة – بل تعدّتها إلى خارجها – على غرار محطات: أقريون بخراطة (بجاية) وإيراغان وجنجن بجيجل.

وكنتيجة لذلك تأثر القطاع الصناعي إيجابيا جراء السياسة المائية الفرنسية في الجزائر وذلك من خلال ظهور عدة وحدات صناعية تشتغل بالطاقة المائية كالرِحى والمعاصر والتي تم تطويرها وتشغيلها بالطاقة الكهربائية.[1]

كما شهد قطاع الكهرباء تطورا كبيرا من حيث الإنتاج والتجهيز إذ ناهزت قدرة الإنتاج في الجزائر سنة 1938 الـــ 245 مليون كيلو واط ساعي من الطاقة الحرارية، و43 مليون كيلو واط ساعي من الطاقة المائية، وكان معدل تزايد استهلاك الكهرباء أثناء العشر سنوات (1927–1937) يقدر بـــ 17 مليون كيلو واط ساعي، وتضاعف معدل التزايد من سنة 1937 إلى 1938 إذ بلغ 35 مليون كيلو واط ساعي، وهي الأرقام التي تبين الضرورة الملحة لرفع كميات الإنتاج[2] ومن وراء ذلك تتضح حقيقة ازدياد الاهتمام لدى السلطات الفرنسية بالمستوطنين والمستوطنات.

وفي سنة 1937 تم الإقرار على إنجاز وحدة إنتاج الكهرباء قرب كل سد كبير وعلى الأنابيب الرئيسية الخاصة بمياه السقي كما تم الإقرار على ضمان الربط بين الوحدات الإنتاجية الحرارية والهيدروليكية (المائية) بخط ذو تيارٍ عالٍ.[3]

لقد عرفت سنة 1940 ظهور برنامج يهدف إلى استغلال ما يناهز عشر وحدات هيدروليكية ذات منتوج إجمالي يقدر بـــ: 110 مليون كيلو واط ساعي، كما تضمن أيضا إنجاز خط ذو تيارٍ عالٍ يربط بين الجزائر العاصمة والحدود المغربية، وبالرغم من الإشكالات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية إلا أن ذلك لم يمنع من انطلاق عمليات

---

[1] – مقابلة شخصية مع مجموعة من عمال ورشة إنجاز سد إغيل هندة، مصدر سابق وقد أوضح لنا السيد "سمعون" – أحد قدماء عمال مطحنة خراطة – التطورات التي حدثت على تجهيزات المطحنة وتحولها من تجهيزات تعمل بقوة دفع المياه المتدفقة إلى تجهيزات تعمل بالطاقة الكهربائية، وقد كانت هذه المطحنة ملكا لـــ "دوسيي" أكبر معمري مدينة خراطة وهي ذات أهمية كبيرة ولا سيما أنها تقع على بعد لا يتجاوز الكيلومتر الواحد عند أسفل سد إغيل هندة، وعلى الجانب الأيمن لواد اقريون وبجانب الطريق الوطني رقم 09 ولا زالت تعد ليومنا إحدى أهم الوحدات الإنتاجية على مستوى الشرق الجزائري.

[2]- *Jean Blotierre, **L'Algérie (Collection Terres Lointaines)**, Edition Maritimes et Coloniales, Paris, 1955, P 169.*

[3]- *Ibid, P 169.*

الإنتاج في وحدة بنطيبة (Pontiba) في ماي من سنة 1941، ووحدة غريب في فيفري 1942، وبلغ إنتاج الكهرباء بالجزائر سنة 1948 قدرة 460 مليون كيلو واط ساعي.[1]

كما عرفت هذه السنة مباشرة برنامج أوسع والذي أوشك على نهايته في 1952 وهو البرنامج الذي تطلب استثمار ما يقرب من 70 مليار فرنك سمح بارتفاع قدرة الإنتاج إلى حد 775 مليون كيلو واط ساعي في سنة 1953 وقد تضمن البرنامج:

- بناء وحدتين حراريتين واحدة بوهران والأخرى بعنابة.
- إنهاء أشغال تسع وحدات هيدروليكية.
- إنشاء ثلاث مصانع قرب الأودية الكبرى بمنطقة القبائل والتي كانت تنتج 38.500.000 كيلو واط ساعي.
- تجهيز مجموعة هيدرو-كهربائية بواد أقريون في جبال البابور تتضمن سدا للتخزين بسعة 160 مليون متر مكعبا، ومصنعا صغيرا قرب السد ومصنعا رئيسيا تحت الأرض بطول 67 مترا وبعلو 22 مترا مُزوَّد بنفق تحت الأرض طوله 09 كيلو متر، وهي المجموعة القادرة على إنتاج 185 مليون كيلو واط ساعي.

كما تضمن هذا البرنامج بناء سد في المستقبل القريب بسعة 250 مليون متر مكعب بين مدينتي بجاية وجيجل ومصنع قرب السد وآخر تحت الأرض، وفي سنة 1958 وصل مستوى الإنتاج إلى 1.250.000 كيلو واط ساعي.

وبهذا يكون إنتاج الكهرباء العام - بعد هذا البرنامج - يقدر بـــ71 % من إنتاج الوحدات الحرارية، و29 % من إنتاج الوحدات الهيدروليكية، ويتم التوزيع بخط 150.000 فولط من وهران إلى عنابة ومن هناك تنطلق شبكة التوزيع ذات 60.000 فولط التي تؤدي بدورها إلى مراكز توزيع 30.000 فولط و22.000 فولط.[2]

كما شهدت الجزائر نشاطا كبيرا لمختلف الشركات والمؤسسات على غرار تأسيس الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز والتي أخذت على عاتقها مسؤولية تطوير معدلات إنتاج الكهرباء لتغطية حاجيات الاستهلاك الجديدة، وقد عرفت فترة ما بعد 1948 إلى غاية 1962 ارتفاعا كبيرا ومستمرا في كميات إنتاج الكهرباء في الجزائر حيث كان يقدر

---

[1]- *Ibid, P 170.*
[2]- *Ibid.*

بحوالي 280 ألف كيلو واط وبلغت سنة 1950 قدرة الإنتاج 350 ألف كيلو واط ليرتفع سنة 1955 إلى 400 ألف كيلو واط، لترتفع أكثر بعد الاستقلال[1] حيث تم إنشاء محطات جديدة ورفع قدرة إنتاج المحطات الموجودة على غرار الخط الذي يزود مدينة بجاية انطلاقا من محطة خرّاطة والذي تبلغ طاقته 150 ألف فولط.[2] وبذلك كانت كل الدراسات التقنية والمشاريع المدرجة في هذا الإطار تعمل من أجل ضمان الأمن للتزوّد بالطاقة الكهربائية لكامل المنطقة والبحث عن حلول ناجعة انطلاقا من استغلال كل المصادر المائية بالجزائر.[3]

كل هذه العناية والتطور في إنتاج الكهرباء خاصة باستغلال الثروة المائية يعود بالدرجة الأولى إلى العمل على إيجاد مصدر بديل لإنتاج الطاقة والاقتصاد في استهلاك مادة الفحم التي تعمل السلطات الفرنسية على تحويل أكبر ما يمكن تحويله منها إلى فرنسا واستغلاله في الصناعة الفرنسية وتلبية متطلباتها الاستهلاكية من الطاقة خلال الحرب العالمية الثانية.

ونفس الشيء يقال عن السياسة المائية الفرنسية بالجزائر وارتباطها بالجانب السياسي، ذلك أن طبيعة الاستعمار الفرنسي فرضت نوع من السيطرة التامة على كل ما يوجد في المستعمرة سواء أكانت كائنات حية – بداية بالإنسان – أو جمادات – بداية بالأرض والتي هي مصدر لمختلف الثروات – وبذلك كانت السيطرة الشاملة والمطلقة على الجزائر وهو ما كانت تهدف إليه سياسات مختلف السلطات الفرنسية بالمستعمرة.

لقد كان للسياسة المائية الفرنسية عدة انعكاسات على الجانب الاقتصادي بالجزائر تحديدا بمنطقة القبائل الصغرى وذلك بانجاز عدة منشآت اقتصادية هامة تتزود بالكهرباء من المحطات المحلية، وبازدياد الأهمية الاقتصادية للمنطقة وتوسيع الوحدات الإنتاجية التي أنشأها الفرنسيون كمطاحن الصومام، معاصر الزيتون، مصنع الصابون، مصنع آجر البناء، مصنع إنتاج الكهرباء بدرقينة، سدود: واد اقريون، إغيل هندة وإغزر اوفتيس، طرق المواصلات، محاجر خراطة ببجاية والعملية الأولى لتوسيع ميناءها سنة 1909.

ازدادت أهمية مختلف المناطق بالجزائر ومنها منطقة القبائل الصغرى بمرور سنوات الاحتلال وإنجاز عدة مشاريع وازدادت أهميتها أكثر "منذ أن اكتشفت الشركات الأجنبية

---

[1] – يسرى الجوهري، **جغرافية المغرب العربي**، **منشـــأة المعـــارف**، الإسكندرية، د. ت، ص 219، 220.

[2] – نفسه، ص 220.

[3]- *Vieillard et Bassard, Op. Cit, p 277.*

البترول في صحراء الجزائر حيث بدأت تعمل على مد أنابيب تربط بين الموانئ الساحلية التي ترسو فيها بواخر الشحن وحقول الإنتاج. وكان أول أنبوب تم إنشاؤه في الجزائر هو أنبوب بترول بجاية – حوض الحمراء الذي بلغ طوله 660 كيلومترا وقطره 60 سنتمترا، وقد تم إنجازه سنة 1959 "[1]، إلى جانب مركب المياه المعدنية حمام قرقور، ومحاجر عين الرّوى، طرق المواصلات، مركب عين الكبيرة للإسمنت بسطيف، وميناء جيجل...

ج/ انعكاسات السياسة المائية على قطاع النقل والمواصلات:

أمام أهمية قطاع المواصلات في التوسع ونقل الجيوش والبضائع وفي عمليات الاستيطان فقد أولت له السلطات الاستعمارية أهمية بالغة وذلك بهدف ربط أقاليم الإنتاج بمراكز التصدير والتسويق وخاصة بالموانئ التي اشتهرت بها منطقة القبائل الصغرى وضواحيها في المدن: بجاية، جيجل وسكيكدة، فكانت هذه المدن مرتبطة بشبكة من الطرق البرية – طرق معبدة وشبكة السكك الحديدية – كما تم شق عدة طرق في منطقة القبائل الصغرى ومن أهمها نذكر الطرق الوطنية رقم: 05، 09، 12، 24، 26.

كما عرفت المنطقة وجود نوع آخر من أنواع المواصلات وتمثل في الترامواي (القطار الكهربائي)[2] والحبال الهوائية (*Les câbles Aérienes*)، هذه الأخيرة التي كانت تستعمل في نقل مختلف المواد المنجمية المستخرجة من المناجم المنتشرة في جبال منطقة القبائل الصغرى ولا سيما منها تلك الواقعة بالقرب من مدينة بجاية لتحويلها إلى ميناءها.

من خلال هذا يمكننا أن نلاحظ الأهمية البالغة التي أولتها السياسة الاستعمارية الفرنسية لمشاريع الطرق والنقل والمواصلات، حيث تنوعت الطرق بين:

- البرية: المعبدة (الطرق الكبرى والمسالك المتفرعة عنها)، وسكك الحديد، والقطارات الكهربائية والنقل بالأنابيب (بعد اكتشاف البترول).
- البحرية: الموانئ والسفن.
- الجوية: المطارات والطائرات والحبال الهوائية.

---

[1] – عبد القادر علي حليمي، **جغرافية الجزائر (طبيعية، بشرية، اقتصادية)**، ط2، مطبعة الإنشاء، دمشق – سوريا، 1968، ص 246.

[2] – ***Avant-projet du Tram way Bougie - Ain Roua***, *Op. Cit.*

ومنها نسحب قضية أهمية المشاريع المختلفة على المشاريع المائية، خاصة أن السلطات الفرنسية راهنت بشكل كبير على الأرض مما يعني تطوير النشاط الزراعي بالجزائر بتسخير ميزانية ضخمة بجعل مصدر جزء كبير من الأموال التي تضخ فيها من الجزائريين أنفسهم من خلال فرض الضرائب الكبيرة عليهم ومن ذلك ما بينه التقرير الذي رفعه مكتب قسنطينة عام 1846 " بتكليف ضباط المكاتب القيام بعملية مراجعة قوائم الحرث لتأسيس الضريبة حتى ولو كانت حالة الأهالي يرثى". [1]

د/ انعكاسات السياسة المائية على قطاع السياحة:

لقد عملت السلطات الاستعمارية على ترقية قطاع السياحة بالتركيز على سياحة الحمامات المعدنية، فبالإضافة إلى المنابع التي كانت موجودة قبل الاحتلال الفرنسي تم اكتشاف عدة منابع للمياه الحارة والاستشفائية في مختلف مناطق الجزائر.

ومن تلك المنابع والحمامات الموجودة ما نجده بمنطقة القبائل الصغرى ومنها نذكر حمّام ڤرڤور ببوڤاعة وحمّام السُّخنة (سطيف) وحمّام سيلال بسيدي عيش وحمّام القرية بأدكار (بجاية) وحمام البيبان بالأطراف الغربية لمدينة برج بوعريريج فضلا عن العيون والمنابع الكثيرة، وفي إطار إحصاء العيون والمنابع فقد تم إعداد خريطة شاملة لكامل التراب الجزائري حددت عليها مواقع كل العيون الحارة والمنابع الاستشفائية المرصودة.

بالإضافة إلى العامل الطبيعي الذي يعدّ من أهم الركائز التي يقوم عليها القطاع السياحي نجد المعالم الأثرية التي تؤرخ لمختلف الحقب التاريخية التي تزخر بها المنطقة التي تعود إلى ما قبل التاريخ والعهد الروماني والمرحلة الإسلامية فالاحتلال الإسباني والحكم العثماني وأخيرا الاحتلال الفرنسي وهو ما أعطى المنطقة وزنا حضاريا تدل عليه مختلف المواقع الأثرية التي تتنوع بين العمران بأنماطه الروماني (سكيكدة وجميلة) والإسلامي (سطيف وبجاية) والاسباني والعثماني (قصبة بجاية).

هذا فضلا على دور المياه الصحي باكتشاف عدة منابع تتميز بمياهها المعدنية ذات الخصائص الطبية واستغلالها في الميدانين الصحي والسياحي على غرار حمّامات: ڤرڤور، السُّخنة، سيلال، القرية...

---

[1]- فركوس، مرجع سابق، ص 368.

يمثل قطاع السياحة قطاعا أفقيا يحتاج إلى تداخل مختلف القطاعات خاصة منها قطاع الأشغال العمومية الذي يوفر البنية التحتية من فنادق وطرق وجسور، وقطاع النقل والمواصلات الذي يوفر مختلف وسائل النقل، وقطاع الثقافة الذي يقوم بتنشيط الميدان الثقافي والعمل على تحديد كل المعالم التاريخية والأثرية وحمايتها.

لقد كان للأهداف الاقتصادية التي سطّرتها إدارة الاحتلال للوصول إليها انطلاقا من السياسة المائية أن أحدثت تحولات جذرية في بعض دواليب وآليات تنشيط القطاع الاقتصادي مع وقوع تأثيرات وانعكاسات على بقية المجالات: الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

المبحث الثالث: انعكاسات السياسة المائية الفرنسية على الجانب العسكري.

أ/ على الجانب الفرنسي: لم تخلوا الحملات التوسعية التي قام بها الجيش الفرنسي من العمل على أخذ ملاحظات عن الأماكن والأقاليم والمناطق التي يتوسع فيها وكان للضباط دورا هام في هذه العملية حيث " كان ضباط الاحتلال بكامل القطر الجزائري قد انصرفوا إلى إعداد الخرائط والوثائق الطبوغرافية باذلين في ذلك مجهودات كبيرة من أجل توطيد ركائز الاستعمار وذلك من خلال رسم الحدود والدوائر والقسمات والمقاطعات التي يديرونها، كما حاول هؤلاء الضباط تقديم خرائط حول القيادات وكذا القبائل بهدف إعطاء السلطة الاستعمارية وسيلة فعّالة وهامّة قصد مراقبة كل التحركات وإقامة إدارة قادرة على التحكم في إدارة شؤون البلاد لتحقيق المصالح الاستعمارية خاصة منها إعداد الأرضية المناسبة لتوطين المعمرين بالأراضي التي تم طرد أهلها منها". [1]

وكانت محاولات معرفة الإقليم والسكان التي كُلّف ضباط الاستعمار بإدارتها من بين أَوْلى أولوياتهم واهتماماتهم فكانت مجمل الدراسات التي يُعِدُّونها لا تخدم إلا مصالح فرنسا الاستعمارية. ففي مجال الطبوغرافيا فإن أعمال الرائد " روز " كانت ذات أهمية استعمارية بالغة قبل أن تكون علمية لأن معرفة المناطق الوعرة والمجهولة من طرف المحتل تعني إعداد وتهيئة الطرق الضرورية بهدف توغل القوات العسكرية في داخل القطر، كما كانت

[1] - فركوس، مرجع سابق، ص380.

تستهدف الكشف عن خيرات البلاد وإقامة شبكة الطرقات والتي بواسطتها يمكن استغلال البلاد وإحكام السيطرة عليها،[1] وهو الهدف ذاته الذي تم التخطيط لبلوغه في إطار السياسة المائية الفرنسية بالجزائر.

هذا فضلا عن استخدام الكهرباء والماء في التعذيب وذلك بتسليط الكهرباء على الجزائريين في المعتقلات والسجون وإجبارهم على شرب المياه القذرة والمياه المختلطة بالصابون، أو إرغامهم على المبيت داخل أحواض مملوءة بالمياه الباردة والعفنة من جهة أخرى ذلك ما أدى إلى انتشار أمراض الملاريا والتيفوئيد والتيفوس والجرب والإسهال بل وتطور الكثير من الحالات إلى وقوع وفيات في صفوف الجزائريين، كما تم استعمال الكهرباء في تغذية الأسلاك الشائكة بعد إنجاز خطي شال وموريس على مستوى الحدود الشرقية والغربية للجزائر.

ب/ على الجانب الجزائري: كان للسياسة المائية الفرنسية تأثيرا كبيرا على المقاومة الوطنية والثورة الجزائرية حيث كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية تُعطي الأوامر لضباط وجنود جيشها للقيام بعمليات تسميم مصادر المياه مما أدى إلى وقوع عدة حالات تسمّم أصابت الجزائريين سواء المجاهدين في الجبال أو سكان القرى والمداشر ووقوع الكثير من حالات الوفاة في صفوف السكان وقطعان الماشية، مما أدى إلى إفشال أو عرقلة بعض العمليات والخطط العسكرية التي كان يخطط المجاهدون للقيام بها.[2]

كما استفاد العمال الذين سُخّروا للقيام بالأشغال الشاقة في عمليات الحفر وشق الأنفاق من خبرة العمل في شق الكهوف والأنفاق والمغارات على غرار تلك التي أُنجزت لشق الطرق أو تلك التي أنجزت لتكون قنوات لنقل المياه من السدود إلى محطات إنتاج الكهرباء في بواطن الجبال كما هو الشأن في القناة الرابطة بين سد أقريون ومصنع درقينة لإنتاج الكهرباء بمدينة خراطة والذي تم شقه على طول حوالي تسعة كيلومترات، حيث أصبح الجزائريون يتقنون عمليات شق الكهوف والمغارات والأنفاق واستعملوها كمأوى لهم فيما بعد وفي هذا السياق نذكر على سبيل المثال " المغارات التي تم شقها في جبال

---

[1] – فركوس، مرجع سابق، ص 381.

[2] – علي سوماني، مقابلة شخصية يوم 2008/08/07...، مصدر سابق.

بوطالب بسطيف والتي اتُّخذت من طرف قادة الثورة في المنطقة كمستشفى للمجاهدين خلال الثورة التحريرية " وهي المغارات التي كانت حصنا منيعا بفعل عمقها داخل الجبال وموقعها الذي يختفي بين التضاريس الجبلية الوعرة وصعوبة المسلك المؤدي إليها.[1]

لقد كان للسياسة المائية الفرنسية انعكاسات إيجابية عديدة على مختلف المشاريع الاستعمارية بالجزائر، إذ أنها مثلت عاملا مهما من بين العوامل المساعدة في بسط السيطرة وتوسيع النفوذ في مختلف مناطق الجزائر ولا سيما منها المناطق التي تشتهر بالأراضي الزراعية الخصبة في المناطق التلية ومناطق الهضاب العليا والواحات.

كما أشار التقرير الذي أعده أليكسي دو طوكفيل حول مشروع قانون طلب اعتماد بمبلغ ثلاث ملايين فرنك للمعسكرات الفلاحية بالجزائر، وهو التقرير الذي حمل عنوان: "يجب استيطان الجزائر" حيث ردّ فيه على من قال بأن المناخ من بين العوامل التي تدفعنا عن الاستقرار بالجزائر بقولهم: أثبتت تجارب عديدة أن الأوربي لا يستأنس إطلاقا لمناخ هذا البلد لأنه ليس باستطاعة الأطفال العيش فيه"، هذه الاعتراضات رغم ما يبدو من خطورتها، ورغم القوة التي تكسبها من مهارة الذين عرضوها، لم توقف اللجنة إطلاقا...، ولعلَّ رأي دو طوكفيل الوارد أعلاه يتماشى وتعامل السلطات الفرنسية مع إشكالية المياه في الجزائر إذ لم تعد الطبيعة عاملا معرقلا للغزو والاستيطان وذلك بإنجاز عدة مشاريع ضخمة كان لها الدفع القوي في تكريس الاحتلال، كما ساهم المستوطنون في حل هذه الإشكالية إذ أصبحوا يحفرون الآبار عند بناء مساكنهم.[2]

من أجل تحقيق أهداف المشروع الاستيطاني، وبسط السيطرة الكاملة على كامل الجزائر، وتحديدا في منطقة القبائل الصغرى – عينة موضوع الدراسة – أولت السلطات الفرنسية أهمية بالغة لسياسة توطين وإعادة توطين الأوربيين في الأراضي الزراعية الخصبة والقريبة منها.

- تغذية منطقتي وسط وشرق الجزائر بالكهرباء.
- تغذية خطي شال وموريس على الحدود الجزائرية التونسية بالكهرباء.

---

[1] – شريط وثاقي حول ثورة التحرير بمنطقة سطيف، إعداد التلفزيون الجزائري – محطة قسنطينة، 1992.

[2]- أليكسي دو طوكفيل، **نصوص**.....، مصدر سابق، ص ص 188- 199.

- تزويد المشاريع الاقتصادية الاستعمارية في مجال الصناعة والمواصلات بالكهرباء.

المبحث الرابع: انعكاسات السياسة المائية على البيئـــة والمجتمع الجزائريين.

أثرت بعض المشاريع المائية التي تم انجازها على المناخ خاصة السدود والتي تمثل بحيرات وأحواض كبرى لتجميع المياه ومن ثم تساعد على عملية التبخر وهي العملية الطبيعية التي تؤثر بدورها على البيئة بشكل عام سواء على النبات أو على التضاريس أو على التربة، كما تؤثر مختلف المشاريع المائية على البيئة من خلال استخدام الحجارة والصخور في عمليات بناء الحواجز المائية والسدود والخزانات وكذا على تباين أهمية المناطق من حيث إستراتيجيتها سواء مناطق التقاء الأودية، أو مناطق وجود المنابع المائية، أو المناطق المتميزة بمناخ معين يتناسب أو لا يناسب مع تلك المشاريع.

كما كان للسياسة المائية الفرنسية انعكاسات على البيئة من حيث مواجهة تلوث المجاري المائية والعيون والمنابع، وذلك في إطار التعليمات الموجهة للسكان (جزائريين ومستوطنين) والأوامر والقوانين الصادرة عن مختلف السلطات المعنية بقطاع الموارد المائية، وذلك بعدم التنقيب عن المياه، أو توجيه قنوات صرف المياه المستعملة نحو المجاري المائية أو بالقرب من العيون والمنابع، أو رمي القمامات على حواف مصادر المياه المختلفة أو بالقرب منها، حيث قد تكون عمليات السبر والتنقيب سببا في التلوث، كما تكون النفايات المختلفة سببا مباشرا في التلوث.[1]

لقد فرضت الحاجة الماسّة للماء ضرورة تخزينه وتوفير كميات كافية لتغطية وتأمين حاجة البشر والحيوانات من المياه ولسقي الأراضي، " فأصبحت المنفعة العمومية تفرض نفسها على القانون في بعض الأحيان حتى ولو تطلّب الأمر خرق حقوق ملكية الغير، وفي هذا الإطار يمكن وباسم الضرورة العمومية منع انطلاق أي عملية ســـبر أو تنقيب داخل ملكية خاصة ولاسيما في حالة ما إذا كانت مثل هذه العمليات (السبر والتنقيب) تنعكس

[1]- ***La loi De la Protection des sources …*** *». Op. Cit. p3.*

على إشكالات تخفيض مستوى المياه في الخزان أو قد تكون مصدر لتلويث المنبع أو غير ذلك من المشاكل الطارئة التي قد تُطرح".[1]

كما انعكس عن السياسة المائية إغراق مساحات معتبرة من الأراضي الفلاحية بفعل إنجاز السدود الكبيرة وملاحقها من طرق ومراكز مراقبة وقنوات صرف وورشات عمل قبل- أثناء وبعد إنجاز السدود، ومحطات ضخ المياه وإنتاج الكهرباء وما إلى ذلك...وهو ما ساهم في تقلص مساحات الأراضي الزراعية وخاصة الخصبة.

كما نجد رغبة التوسع في عمليات السيطرة على الأراضي الخصبة جعلت السلطات الفرنسية تقوم بأعمال مكلِّفة ماديا وإن حققت الهدف (توسيع السيطرة على الأراضي) فإنها أدّت إلى نتائج سلبية على البيئة ومن ثم على النشاط الاقتصادي، ذلك ما يتجلى في عمليات تجفيف مساحات الأراضي التي تغطيها المستنقعات بالجزائر، كان من الأجدر على سلطات الاستعمار الفرنسي أن تترك تلك المستنقعات كونها تشكل مصدرا هاما تتغذى منه الخزانات المائية الباطنية والعيون والمنابع المختلفة، فضلا عن دورها في تلطيف المناخ وبذلك يعد دورها أشبه بدور المساحات الثلجية التي تذوب في فصل الصيف لتكون مصدرا أساسيا للأودية والأنهار والخزانات الجوفية. وعليه كان من الأجدر للسلطات الفرنسية الاهتمام باستغلال أراضي خصبة أخرى أقل تكلفة إن لم نقل دون تكلفة.

من جانب آخر وأمام الثراء في مجال الثروة الغابية أوجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية سياسة بيئية تهتم بحماية الغابات ومن بين الإجراءات المتخذة تشديد الحراسة على الغابات، وحمايتها من الحرائق، ومراقبة الرعاة، ومنعهم من الرعي بالقرب منها أو بالقرب من أراضي الدومين، إذ عملت على تسليط عقوباتها الردعية المسلّطة على الجزائريين ضمن قانون الأهالي وذلك بدفع الجزائريين إلى سقي مساحات واسعة من الغابات وحفر أحواض لعدد كبير من الأشجار كعقوبة تسلط على الجزائريين عندما يتم العثور عليهم يرعون بالقرب من الغابات أو يحتطبون منها.[2]

---

[1]- *Ibid.*

[2] - علي سوماني، مقابلة شخصية يوم 2008/08/07 ... مصدر سابق، ومقابلة شخصية مع مجموعة من عمال ورشة إنجاز سد إغيل هندة، مصدر سابق. وقد شرح لنا هؤلاء كيف تتم طريقة العقاب. إذ يتم إجبار كل من يحكم عليه بارتكاب مخالفة بحفر خطين أو ثلاثة خطوط أو أكثر بجانب الأشجار، وسقي العشرات منها بجلب الماء=

للسياسة المائية الفرنسية بالجزائر أهمية محورية ضمن المشروع الاستيطاني العام، ذلك أن الهدف الأول لهذا المشروع هو السيطرة على كامل الجزائر أرضا وشعبا وجعلهما فرنسيين قلبا وقالبا، انطلاقا من كون السبب الاقتصادي يمثل أحد أسباب الغزو، وأمام ارتباط الجزائري بالأرض كون أغلبية سكانه يقطنون الأرياف ويمتهنون النشاط الزراعي فقد ركزت السلطات الاستعمارية على ضرب البنية الاقتصادية للمجتمع وذلك بمصادرة الأراضي بشكل واسع خلال مختلف فترات الاحتلال، وما زاد في تدهور الأوضاع الاقتصادية للجزائريين هو اقتران السياسة المائية في جانب كبير منها باستغلال وسقي المساحات الزراعية، حيث فرضت على الجزائريين تدابير وإجراءات حالت دون استغلالهم بشكل واسع وطبيعي لمصادر المياه المختلفة أودية كانت أو عيون ومنابع وذلك ببناء الحواجز والسدود وحفر الآبار ولا سيما في المناطق الصحراوية وفي الهضاب العليا، وبتهيئة العيون والمنابع، وغيرها من الإجراءات ذلك ما كان له تأثير كبير على الجانب الاجتماعي.

وأمام القيود الكثيرة التي تم فرضها على الجزائريين بمنعهم من استغلال مصادر المياه المختلفة حتى بأبسط الطرق مما لا يؤثر على أشكال الاستغلال لمختلف هياكل ومؤسسات الاستيطان الفرنسي بالجزائر تطورت حالة نقص الغذاء والتي لم تقتصر على المواد الغذائية من حبوب وخضر وفواكه فحسب بل تعدتها إلى ظهور مشكلة "الأمن المائي" للسكان، سواء للشرب أو للنظافة أو " لشرب الحيوانات خاصة أمام انتشار نشاط الرعي وتربية مختلف أنواع المواشي لدى الجزائريين ولا سيما في المناطق السهبية"[1] أو للسقي ذلك إما بفعل قلته أو نتيجة لتلوثه وهو ما يهدد الصحة العمومية.

وفي سياق توسيع دائرة الاستيطان رأت السلطات الاستعمارية إمكانية القيام بحملة دعائية لتحسيس كبار المعمرين حتى يتبرعوا بقسط من أراضيهم.[2] أمام هذه المحاولة نجد

= من مصادر المياه القريبة من الغابة. والخط حسب محدثينا يختلف طوله حسب اتساع الغابة أو البستان، إذ أحيانا يتجاوز الخمسمائة مترا، ويكون بجانب الأشجار عمقه يصل إلى نصف متر على الأقل ليتجمع فيه الماء عند سقوط الأمطار.

[1]- *Gouvernement Général de l'Algérie. Service de la colonisation et de l'hydraulique. Op. Cit.*

[2] – محمد حربي، مرجع سابق، ص 83، 84.

من يؤيد هذه السياسة وبقوة خاصة أمام عدم جدوى سياسة الاستعمار الفلاحي إذ لم يتردد بعض المسؤولين في الإدارة الفرنسية في المطالبة بإعادة توطين الأوربيين في الأريـــاف "إن الأوربيين لا يؤمنون بالمستقبل ... لذلك فإن عملية توطين جديدة تبدو ضرورية"، هذا خاصة أمام استطاعة الحكومة بواسطة الدعاية والمساعدات المالية المساهمة في جلب عدد هام من الفرنسيين الذين يرغبون في مغادرة قراهم وأريافهم ويمكن ذلك بتقديم قروض لكل العائلات التي تريد الهجرة، " إن الزيادة في عدد السكان الأوربيين يشكل عامل توازن من شأنه أن يساعد على تقهقر الأفكار الوطنية" - يقصد بها الروح الوطنية لدى الجزائريين- "فالأمر لا يتعلق بتوزيع الأراضي بقدر ما يتعلق بالاستقرار فيها وتعميرها"[1] وبالتدقيق على مضمون هذه الجملة يستخلص المرء دقة تحديد الهدف الذي تصبو فرنسا إلى تحقيقه في الجزائر بالسيطرة على الأرض. [2]

رغم الاهتمام الذي أبدته الحكومة الفرنسية والذي تجسد في الإجراءات المختلفة التي قامت بها من تشجيعات وتسهيلات وضمانات لأجل إنجاح سياسة التوطين، ورغم فرض قانون الأهالي وإقامة الهياكل القاعدية لبناء الاقتصاد الاستعماري من طرقات وسكك حديدية وموانئ وسدود واتخاذ كل الإجراءات التي تستجيب لمصالح الأوربيين إلا أنها "لم تعط في آخر الأمر النتائج المرجوة وظل استقرار الأغلبية الساحقة من الأوربيين في المناطق التلية منهم 40 % بمدينتي الجزائر ووهران.[3]

لقد أدركت سلطات الاحتلال الفرنسي الارتباط الكبير بين السكان والأرض فهي "أرض الأجداد ومصدر القوت، والموطن وفيها والذاكرة"، فضرب القطاع الزراعي بمصادرة الأراضي وتفتيت الملكيات الجماعية وتوجيه الإنتاج وتنظيم استغلال المياه تماشيا

---

[1]- حربي، مرجع سابق، ص 84.

[2]- يبرز من هذا أن همّ السلطات الاستعمارية لا يكمن في توزيع الأراضي وتوطين الأوربيين بالجزائر فحسب بل لهدف أهم وهو: من هُم هؤلاء الذين سيتم توطينهم؟ أهم مستوطنون يحققون هدف المشروع الاستيطاني فيستقرون في الأرض ويستغلونها ليحصلوا على الإنتاج وهو المراد تحقيقه؟ أم هم مجرد أوربيون يسيطرون على الأراضي بهدف امتلاكها ومنع الجزائريين من استغلالها؟ إذن نلاحظ هنا أن الأمر المتعلق بالأراضي لا يقتصر فقط على مصادرتها والسيطرة عليها بقدر ما يهدف إلى استغلالها وجعلها أرضا منتجة ومنع الجزائرين من استغلالها وذلك لن يتأت إلا بتوسيع سياسة الاستعمار واستعباد الجزائريين وجعلهم خدما (وخماسين) في الأراضي التي كانت ملكا لهم.

[3]- حربي، نفسه.

مع الظروف والطابع المناخيين الذيْنِ يسودان الجزائر باعتماد سياسة مائية دقيقة، هو ضرب للمجتمع الجزائري بأكمله وضرب وحدته.

وفي نفس السياق يذهب الكثير من المؤرخين إلى رؤية أنه "رغم المساحات الواسعة من الأراضي الهامة والخصبة التي استولى عليها المستوطنون فإن التعمير لم يرتبط بتحولات عميقة إلا في بعض المناطق المحددة حيث يلاحظ نقصا في الزراعة الاستعمارية ولم تبرز إلا في المناطق المغروسة بالكروم وفي المساحات القديمة وعبر المزارع الكبرى للحبوب في الهضاب.[1]

كما كان للسياسة المائية الفرنسية أن أضافت أعباء وأعمالا ومسؤوليات جديدة على الجزائريين ومنها تحمل مسؤولية حماية القنوات والمجاري المائية التي تمر عبر أو بجانب أراضي الملكيات الفردية لكل (أهلي) جزائري من التعرض إلى التلوث أو التخريب، في الوقت الذي لا يتوفر فيه للجزائري أبسط وسائل العمل والحماية والصيانة، وذلك ما أشارت إليه أوامر 21 جويلية 1845 و05 جوان و01 سبتمبر 1847، والمرسوم الرئاسي المؤرخ في 26 أفريل 1851، وبناء على ما تقرر في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 02 ماي 1865 تحديدا ما نصت عليه المادة السادسة:" يجب على المستفيد صيانة قنوات الرّي والتصريف التي تمر بملكيته صيانة جيّدة، وغرس أطرافها بأشجار باسقة أو بغيرها".[2]

ومن بين المهام والواجبات التي ألقيت أيضا على كاهل الجزائريين تطهير وتنظيف المجاري المائية – غير الصالحة للملاحة والطفو- التي تشق أو تحد الملكية الممنوحة وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في فرنسا والخاصة بهذا الموضوع".[3]

كما نصت المادة السابعة من قرارات مجلس الحكومة المذكور سابقا على أن لا يتمتع المستفيد بالمنابع والمجاري المائية الموجودة في الملكية المذكورة إلا بصفته منتفعا، وطبقا للتنظيمات المتوفرة التي ستدخل على نظام المياه بالجزائر.[4]

---

[1] – صاري وقداش، مرجع سابق، ص 177.

[2] – زوزو، مرجع سابق. ص 158.

[3] – نفسه.

[4] – نفسه.

أما المادة الثامنة فقد تضمنت إقرار صاحب الملكية التخلي للدولة لمدة عشر سنوات وبغير تعويض عن الأراضي اللازمة لشق السبل والطرقات، وإقامة القنوات أو غيرها من المشاريع ذات النفع العام. وستحتفظ الدولة لنفسها بملكية ما قد يتم العثور عليه من تحف فنية وقطع فسيفسائية ونقوش بارزة وتماثيل وبقايا الأوسمة بالقطعة الأرضية الممنوحة.[1]

كما تعرضت الملكيات الفردية التي بقي يحوزها الجزائريين إلى المصادرة والسيطرة عليها بطرق أخرى ومن ذلك ما نص عليه المرسوم الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 1864، الذي أشار إلى تحديد محيط حماية المنابع المائية ووضع مساحاتها تحت سلطة الإدارة بدعوى حماية المنبع، دون تقديم أي تعويض مادي لأصحابها وهو ما زاد من توسيع دائرة السيطرة على الأراضي وسلبها من أيدي الجزائريين.

ومن انعكاسات السياسة المائية الفرنسية على الجزائريين أن الإدارة الاستعمارية كانت تفرض عليهم عقوبات نقدية تختلف قيمتها حسب نوع الخطأ المرتكب ومن ذلك ما جاء في المادة رقم 13 من قانون 1879 إذ نصت على أنه كل من يقوم بإجراء أي نوع من الأشغال المحددة في المادة الثالثة من ذات القانون في محيط الحماية من دون تصريح أو رخصة مسبقة، أو يقوم باستئناف الأشغال الممنوعة أو المعلّقة إداريا أو لا يلتزم بما جاء في المواد 4، 5 و6 [2] يتعرض لعقوبة مالية تنحصر قيمتها بين 50 فرنك و500 فرنك.[3]

كما لا تفوتنا الإشارة هنا إلى تأثير السياسة المائية الفرنسية على العلاقات الاجتماعية بين الجزائريين بظهور بعض الخلافات حول استغلال مياه الأودية والمنابع مما أدى بهم في بعض الحالات إلى التقدم لدى السلطات على المستوى المحلي بطلب التدخل لفض تلك الخلافات مثلما وقع مع السيدين "عتوم عثمان بن محمد" و"حمون محند بن حمو" المقيمين بدوار جرمونة الذين أرسلا بتاريخ: 10 جوان 1932 رسالة إلى السلطات المحلية للتدخل، لتطلب هذه الأخيرة بدورها من مهندس الأشغال العمومية بخراطة التدخل لتنظيم وتقسيم عملية استغلال مياه واد بوغربالن بين الطرفين.[4]

1- زوزو، مرجع سابق ، ص 158.

2 - ***La loi de la protection des sources ….****Op.Cit, p 3-9.*

3 - *Ibid. p 18.*

4 - *Service hydraulique.* ***Moulin. Commune mixte de Takitount 1905-1939.*** *B N°: 121.* (وثيقة أرشيفية ماخوذة من أرشيف م. أ. ع. و. سطيف)

لقد مثلت السياسة المائية الفرنسية في الجزائر قضية جوهرية من أجل إنجاح عملية الاستيطان وفرض السيطرة التامة على الأرض وعلى السكان انطلاقا من الهيمنة المطلقة على القطاع الزراعي وآلياته، وذلك ما يتماشى بدوره مع سياسة التجويع وضرب كل عناصر الهوية الوطنية للجزائريين، والمساهمة في تحقيق جزء من أهداف الكنيسة من خلال تدعيم سياسة الكاردينال شارل لافيجري "الخبز والصليب"، باستغلال حالة الفقر المدقع الناتج عن سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي وعن حالة الجفاف التي كانت تصيب الجزائر مما يؤثر على قلة الإنتاج ويقضي على قطعان المواشي مما يؤدي إلى انتشار المجاعات.

ومن النتائج السلبية للسياسة المائية الفرنسية في الجزائر أن ساهمت في تدهور الوضع الاجتماعي الذي فرضته حالة الاستعمار إذ كان لها أن زادت في انتشار حالات مرضية ووفيات في أوساط الجزائريين بل وحتى الحيوانات (قطعان ماشية بأكملها) لم تسلم من ذلك نتيجة لعمليات تسميم وتسمّم مصادر المياه من جهة، وعمليات التعذيب بالمياه الباردة والقذرة من جهة أخرى.

يشكل الماء والطاقة الكهربائية عنصرين هامين وضروريين لتموين المناطق الحضرية وهو ما جعل السلطات الفرنسية تولي لهما أولوية كبيرة وخاصة في توطيد عملية الاستيطان وفي وضع قاعدة اقتصادية سواء في القطاع الزراعي أو في القطاع الصناعي، وهما القطاعين الذين ركزت عليهما السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وراهنت عليهما لتحقيق السيطرة التامة على السكان وعلى الأرض الجزائرية بمختلف ثرواتها.

عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية على منع الجزائريين من استغلال مياه الأودية أو جرِّها، كما منعتهم من حفر الآبار والمنابع والعيون ونقل مياهها إلى محال سكناهم مما أثّر على الحياة العامة للسكان في مجال الشرب وعلى أنشطتهم الاقتصادية، وهو ما يمكننا أن نسميه بتطور حالة نقص الغذاء والتي لم تقتصر على المواد الغذائية بل تطورت إلى ظهور مشكلة "الأمن المائي" وقد تسبب ذلك في هلاك عدد كبير من الجزائريين نتيجة لسياسة حجز أراضي الثوار الذين شاركوا في ثورة المقراني عام 1871 وقبل هذه السنة

تسببت ذات السياسة في مجاعة كبرى نتج عنها هلاك 500.000 جزائري سنة 1863-1864.[1]

وفي ظل تشديد السياسة الاستعمارية على كل مناحي الحياة في المجتمع الجزائري بهدف تحقيق السيطرة التامة عليه فقد سخَّرت إدارة الاحتلال كل الوسائل المتاحة لتحقيق هدفها الاستيطاني الشامل فكان بذلك أن انعكست السياسة المائية الفرنسية في الجزائر على الجزائريين سلبا.

كما كان – من جهة أخرى – لمجاعات سنوات 1866 – 1867 و1868 تأثيرا كبيرا على المجتمع الجزائري وعلى السياسة الفرنسية إذ قل فيها الإنتاج الزراعي بفعل الجفاف وانتشار الأوبئة بشكل واسع في أوساط (الأهالي) مما اضطرهم إلى بيع أغنامهم بأبخس الأثمان وبقاء جماهير الرجال والنساء والأطفال من غير موارد للرزق فظهرت أعداد المتسولين بشكل مخيف وملفت للانتباه، كما كانت الثروة المائية في خطر حيث " أصيبت مياه الآبار والمنابع والمجاري بالتسمم بفعل فضلات الجراد، وهو ما أسهم في تقوية الكوليرا والتوفيس لدى السكان بشكل مرعب في الوقت الذي كانوا عرضةً لشتى الآفات، و لم تنج قطعان المواشي هي الأخرى بسبب المياه المسمومة، وانعدام الكلأ عبر المساحات الشاسعة التي حرمها الجفاف من أي نبات"، فأبيدت أعداد كبيرة من المواشي بل قطعان بأكملها في نقاط كثيرة مما أدى إلى انخفاض سعر الأغنام، وكانت منطقة القبائل الصغرى عرضة لهذه المجاعة وانعكاساتها حيث تلقت الدوائر العسكرية لسطيف وبجاية بمختلف قبائلها خسائر جمة فاقت المساحات التي غزاها الجراد والتي قدرت بحوالي 250 ألف هكتار.[2]

ومن الانعكاسات الإيجابية للسياسة المائية على السكان استفادتهم المادية من خلال توظيفهم واكتساب العمال لخبرات وتقنيات جديدة، وقد عرفت المنطقة استقطاب كبير لليد العاملة القادمة من مختلف جهات الجزائر. والملاحظ هو أن السلطات الاستعمارية لم

---

[1]- سيف الإسلام، مرجع سابق، ص126.

[2]- زوزو، مرجع سابق، ص ص113-117.

تكتف باليد العاملة الجزائرية بل جلبت يدا عاملة من الخارج كالمغرب وتونس وحتى من أوربا واستقرت عائلات الكثير من هؤلاء العمال بشكل نهائي بالمنطقة.[1]

وفي هذا الإطار يروي لنا أحد عمال ورشة إنجاز سد اغيل هندة بخراطة أنه بعد إتمام إنجاز السد الذي كان قد اشتغل فيه موظفا لدى شركة ألمانية متخصصة في تركيب العتاد والتجهيزات الكهربائية اتجه إلى مدينة الجزائر العاصمة بحثا عن العمل فتم توظيفه في إحدى شركات البناء وبعد مدة عاد إلى مدينة خراطة لزيارة أهله فالتقى مع أحد المسؤولين السابقين في ورشة إنجاز السد السابق ذكره ليطلب منه وبإصرار كبير الالتحاق بمؤسسة السد لإعادة توظيفه فقبل ذلك على أساس أن مكان العمل قريب من عائلته وبعد حوالي عشرون يوما من العمل طُلبت منه المساعدة لإصلاح عطب تعرضت له إحدى المضخات الرئيسية في السد منذ مدة وحُدِّد له مكان المضخة فقام بإصلاح الخلل تحت أعين مسئولين ومهندسين وعمال في المؤسسة وبعدها عادت المضخة للعمل وبعد اثنتان وعشرون يوما من العمل تم تسليمه أجره مع شهادة عمل وتسريحه.[2]

عملت الشركات على توظيف اليد العاملة بشكل واسع وبخاصة المؤهلة منها والتي يشكلها الأوربيون، والبسيطة والتي يمثلها الجزائريون والأجانب الذين مثلهم التونسيون والمغربيون.

من خلال ملاحظة الهيكلة المهنية للأوربيين تبين أن أغلبيتهم من سكان المدن، فنجد نسبة 34 % منهم يعملون في القطاع الصناعي كإطارات وعمال حرفيين، و50 % في قطاع الخدمات ما بين موظفين وأصحاب مهن حرة وتجارية، وكان الأوربيون يوفرون 93 % من الإطارات العليا و83 % من الفنيين و86 % من أعوان الوظيفة العمومية، أما العمل غير المختص فكان من نصيب الجزائريين الذين كانوا يشكلون 95% من العمال

[1] – على غرار أحد المغربيين الذي لا زال مقيما بخراطة إلى يومنا هذا بعدما تزوج من فتاة إحدى عائلات المنطقة، وآخر تونسي، وعائلتي زكّار وبن بركات القادمتين من المسيلة وغيرهما من العائلات.

[2] – حسين بن نبي، مقابلة شخصية مع مجموعة من عمال ورشة إنجاز سد إغيل هندة، مصدر سابق، أوضح لنا أنه لم يكن يظن بأنه استدعي للعمل من أجل استغلال خبرته التي استفاد منها في إصلاح العطب الذي لم يستطع العمال والمهندسين الفرنسيين إصلاحه، ويذكر أنه لا زال يحتفظ ليومنا بشهادة العمل المشار إليها أعلاه.

اليوميين 98 % من العمال قليلي الاختصاص، و17 % من الفنيين و07 % من الإطارات العليا.[1]

عملت مختلف الشركات على توظيف يدا عاملة كبيرة حيث بلغ عدد عمال ورشات شركتي (تروشتي وطونزيني) أكثر من ألف وخمسمائة عامل وبهدف تسيير أشغال الورشات فقد تم تشييد حي سكني بالقرب من محل ورشة السد.[2]

كما لا تفوتنا الإشارة هنا إلى وقوع عدة حوادث في ورشات العمل راح ضحيتها عددا من العمال على غرار " صالح بوهـــدة " الذي لا زال حيا يرزق بمدينة خراطة الذي صدمته مركبة شحن مما أدى إلى بتر رجله اليسرى، إلى جانب حوادث أخرى كانقلاب شاحنة محملة بالحجر على مجموعة من العمال وحوادث السقوط من أماكن عالية وغيرها من الحوادث الخطيرة.

من جانب آخر، وكنتيجة لمراهنة سلطات الاحتلال الفرنسي على العامل الاقتصادي في الجزائر توسعت عمليات الاستيطان فتمت السيطرة على الأراضي من خلال إصدار عدة قرارات ومراسيم لمصادرتها بداية بأراضي البايلك وأراضي الأوقاف، وانتهاء بالأملاك الخاصة.

ولعلّى من أشهر تلك القرارات والمراسيم نذكر أول قرار سنّته الإدارة الفرنسية للسيطرة على أراضي الجزائريين وهو قرار 08 سبتمبر 1830م، ثم تلاه قرار01 مارس 1833م، وبعده قرار 01 أكتوبر 1844م الذي تولى الأوقاف والعقّار، حيث اعتبر أن الأراضي غير المزروعة وغير المسجلة في المصالح العقارية الفرنسية، والتي لا يملك أصحابها عقد ملكية تصادر مباشرة، ومصادرة أراضي الثوار مثلما كان الأمر مع مقاومة الأمير عبد القادر وثورة المقراني والحداد – على سبيل المثال – وغيرها من قرارات ومراسيم المصادرات[3]... ولعل أخطر هذه القوانين جميعا هو ذلك القانون الذي أصدره الحاكم العام راندون في 16 جوان 1851م، والذي يخوّل لفرنسا حق السيطرة على أراضي العرش وملكيتها فكان راندون بذلك يتلذّذ بمحاصرة الجزائريين وحشدهم بالمحتشدات وإرغامهم

---

[1] - حربي، مرجع سابق، ص91.

[2]- *Vieillard et Bassard. Op. Cit. p 277.*

[3]- صاري وقداش، مرجع سابق، ص122 وما يليها.

على ترك الأرض استجابة لمطالب المعمرين الذين ضغطوا على الحكومة للتحديد للأعراش الأرض التي تكفيهم ثم إجبارهم على التنازل عن الباقي ومحاصرتهم ودفعهم إلى التخلّي عن أراضيهم.[1]

من جانب آخر كان للسياسة المائية الفرنسية انعكاسات سلبية على الجزائريين من حيث أنها أثرت سلبيا على نشاطهم الزراعي بفعل انخفاض منسوب مياه الكثير من الأودية التي كانوا يستغلونها في عمليات السقي وجفاف بعضها كنتيجة لمنع استغلال العيون والمنابع ولبناء السدود والحواجز المائية بهدف استغلال المياه المحجوزة في سقي أراضي الدومين وأراضي وضيعات المستوطنين وهو ما أدى إلى ضعف الإنتاج بل وانعدامه في مساحات الأراضي المحدودة التي بقي يمتلكها الجزائريون كونها لم تطلها عمليات المصادرة، أو أراضي جدباء، أو أنها أراضي جديدة أحياها واستصلحها الجزائريون.[2]

عرفت ظاهرة النـــزوح الريفي ارتفاعا كبيرا كنتيجة حتمية لعمليات مصادرة الأراضي، ففي سنة 1886 كان السكان الريفيون يشكلون 14 مرة ضعف سكان المدن، وفي سنة 1911 انخفضت نسبتهم وأصبحت تشكل 07 مرات ضعف سكان المدينة وانخفضت أكثر لتصبح تشكل 04,5 مرات ضعف سنة 1954.

كان للسياسة المائية الفرنسية بالجزائر تأثير كبير على المجتمع الجزائري وذلك ما يتجلى على الجانب الديمغرافي بمنطقة القبائل الصغرى باستقرار عدة عائلات جديدة بالمنطقة، سواء قدمت من مناطق مجاورة أو من خارج الجزائر فضلا عن العمال الأوربيين الذين تم توظيفهم من طرف الشركات صاحبة المشاريع الكبرى (كشق الطرق وبناء السدود).

وما يمكن ملاحظته أنه كان بإمكان تلك الشركات الاكتفاء بتوظيف الجزائريين فقط، دون توظيف التونسيين والمغاربة، خاصة أنه بإمكانها تقديم طلب للسلطات الفرنسية لتوفير العمال، واعتقد بأن الأمر يعود لعاملين أساسيين:

---

[1]- سعد الله. **الحركة الوطنية الجزائرية**...ج2، مرجع سابق. ص ص 26– 28.

[2] – صاري وقداش، مصدر سابق، ص 212.

-أولهما يتعلق بكون عدد معتبر من العمال كانوا موظفين لدى تلك الشركات فاكتسبوا خبرة معها في مشاريع سابقة بمناطق ومستعمرات أخرى، وبالتالي من مصلحة وفائدة تلك الشركات الاحتفاظ بهم.

-ثانيهما يعود إلى تخوف أرباب الشركات من الحركات الاحتجاجية التي قد يقوم بها العمال وهو ما يعرقل تقدم الأشغال في الوقت الذي هي مقيدة بآجال محددة للإنجاز، حيث تَسْهُل الحركات الاحتجاجية وتكون ناجحة إذا كان العمال من دولة واحدة أو من منطقة واحدة. هذا خاصة إذا عرفنا أن إنجاز أغلب المشاريع التي عرفتها منطقة القبائل الصغرى كانت في فترة شهدت فيها الجزائر بداية بروز نشاط الحركة الوطنية ونمو الوعي الوطني لدى الجزائريين، ومن ذلك الزيارات التي كان يقوم بها فرحات عباس إلى مختلف مدن وقرى المنطقة لشحذ همم الجزائريين وتعبئتهم.

لعلى هذا العامل الثاني يذّكِّرنا بحوادث منجم الفوسفات بالمتلوي بالجمهورية التونسية في شهر مارس 1937 حيث عمدت السلطات الفرنسية إلى استغلال عمال من الأقطار المغاربية الأربع (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى وليبيا) في المشاريع الكبرى بدلا من الاعتماد على التونسيين فقط خوفا من تفوق عددهم، وهي تظن بهذا العمل أنها عملت على إيجاد التوازن بين الفئات العاملة المنتمية إلى أقطار مختلفة سوف يجنبها الوقوع في أزمات الإضرابات، غير أن هذه السياسة لم تكن ناجحة حيث أنها زادت في توطيد العمل بين شعوب الأقطار المغاربية،[1] حيث قام العمال التونسيون والجزائريون والليبيون والمغربيون باحتلال أماكن العمال الأوربيين ومنعهم من الالتحاق بأماكن عملهم إثر إضراب قاموا به للمطالبة بتعديل الأجور مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى إعطاء الأمر للجيش فأدى تدخله إلى إطلاق النار على المضربين فاستشهد منهم ثمانية تونسيين وثلاثة جزائريين وثلاثة ليبيين ومغربيان.[2]

---

[1] - محمد صالح الجابري، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900-1962**، مطبعة القلم، تونس، 1983، هامش الصفحة 113.

[2] - نفسه.

أمام طبيعة مناخ الجزائر الذي يتميز بطقس حار وهو ما ينعكس سلبيا على الفلاحة التي تصبح في حاجة ملحة إلى سقي الأراضي بصفة مستمرة ومتواصلة، وأمام الأخطار التي تعرضت لها بعض مصادر المياه لدرجة اندثارها،[1] وأمام تزايد عدد السكان مع مرور السنوات باتت إشكالية تحقيق وسد حاجيات السكان بالماء أكثر من ضرورة،[2] وبموجب ذلك ظهرت الحاجة إلى التدخل لتنظيم استغلال الموارد المائية والتحكم فيها واتخاذ سائر التدابير اللازمة لمجابهة مثل هذه الإشكالات المنتظرة والمفاجئة في الكثير من الحالات.

كما تجدر الإشارة هنا إلى اهتمام الثورة بتكوين إطارات قطاع الموارد المائية حيث أنه في 16 سبتمبر 1959م اعترف الجنرال شارل ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، فكان هذا اليوم تاريخا فاصلا في تطور اهتمامات قادة الثورة الجزائرية، وعندها تغيرت أهداف التكوين في القطاع العسكري فقامت قيادة الثورة الجزائرية انطلاقا من اقتراحات قدّمها عبد الحفيظ بو الصوف للحكومة المؤقتة بالتفكير في نوع جديد من التكوين وذلك بتكوين إطارات جزائرية تحضيرا لإطارات وطنية جزائرية لفترة ما بعد الاستقلال فتم إرسال حوالي ثمانون طالبا جزائريا إلى يوغسلافيا في بداية سنة 1962م لتكوينهم في الصناعة العسكرية، وإرسال بعثات إلى مختلف الدول الصديقة والشقيقة للتكوين في التخصصات: الصيانة، الاقتصاد، الثروة المائية، الجيولوجيا، البتروكيمياء (بعد اكتشاف البترول)، الهندسة الريفية والهندسة النووية، التعدين والزراعة وفي شتى المجالات الاقتصادية.[3]

---

[1]– ***La loi de la protection des sources ….***, *p5.*

(وثيقة أرشيفية مأخوذة من أرشيف م. أ. ع. و. سطيف، بدون رقم وبدون تصنيف)

[2] – إشكالية تحقيق وسد حاجيات السكان بالماء تمثل أكثر من ضرورة مثلما يذكر المرجع المعتمد عليه " القانون الخاص بحماية منابع المياه العذبة في الجزائر " وغيره من المراسلات التي تمت بين السلطات الفرنسية في الجزائر من جهة وبين ذات السلطات في فرنسا والجزائر من جهة ثانية، والمقصود هنا بـــ" السكان " هو المستوطنين ولا اعتبار للجزائريين في حاجياتهم من هذا.

[3]– دحو ولد قابلية، محاضرة بعنوان: " **دور وزارة التسليح في الثورة الجزائرية** "، ندوة تاريخية من تنظيم اتحاد المؤرخين الجزائريين ومعهد التاريخ – جامعة الجزائر– بقاعة المحاضرات بالمتحف الوطني للمجاهد، الجزائر العاصمة، يوم الخميس 12 جوان 2008م.

المبحث الخامس: انعكاسات السياسة المائية على الجانب العلمي والثقـــــافي.

لم يكن الجانب العلمي بمنأى عن اهتمامات السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وذلك في حدود ما يحقق الهدف المسطر من الاحتلال، ومن ذلك ما يتجلى في انعكاسات السياسة المائية الفرنسية في منطقة القبائل الصغرى مثلما تبينه العناية والاهتمام الكبيرين بتطوير مختلف الدراسات المناخية والجيولوجية والطبوغرافية والتقنية والاقتصادية والديمغرافية والآنثروبولوجية... وقد كان هناك تنسيق مع الجمعيات والوكالات العلمية التي تم إنشاءها لتحقيق أهداف الاحتلال، بإعدادها لتقارير حول دراسات ميدانية شاملة لكامل القطر الجزائري ومن ذلك إنجاز خرائط دقيقة ساعدت على تحديد انتشار القرى والقبائل والتجمعات السكانية ومختلف تفاصيل الطبيعة والمجتمع في الجزائر من تضاريس ومناخ وتربة ونبات ومنابع مائية وعيون ومناطق أثرية ومسالك وطرق وثروات وسكان وأنماط معيشية ولهجات وعادات وتقاليد وغيرها...، وفي إطار ذلك تم إعداد خرائط بدقة متناهية شاملة لكل عناصر البيئة والمجتمع الجزائريين وقد كان للجيش دورا كبيرا في إعدادها.

إلى جانب هذا كان هناك اهتمام كبير بتأليف الكتب التي تتناول مختلف الدراسات حول الجزائر ومن ذلك نذكر الكتاب الذي ألفه: م. هانريو بعنوان: المياه المعدنية بالجزائر، والذي قام فيه بإجراء دراسة تفصيلية حول المياه بكل مناطق الجزائر، وتم تحديد وضبط مواقع العيون والمنابع بأنواعها (الحامضة، العذبة، الحارة والاستشفائية، والآبار الهامة والكبرى) والأودية على خريطة دقيقة.[1]

وفي هذا السياق نبرز جانبا من الأهمية البالغة التي أولتها السلطات الاستعمارية الفرنسية لعنصر الماء بالجزائر خاصة أمام طبيعة المناخ، وتوفر كل ضروريات النشاط الزراعي بداية بالأراضي الخصبة والشاسعة واليد العاملة الواسعة وذلك ما يتجلى في المشاريع المائية المتنوعة وعلاقتها بالقطاع الفلاحي (حفر الآبار، إنجاز السدود، تهيئة الأحواض والأودية والعيون والمنابع...) سواء لسقي المزروعات أو لشرب الماشية، فكان

---

[1] - *M-Hanriot,**Les eaux minérales,** Op. Cit, (Annexe, Carte Géographique).*

الماء من أهم العوامل التي استقطبت الأوربيين إلى المناطق الداخلية بعد عامل الأرض الخصبة، مما أدى إلى ازدياد عدد المستوطنات وتوسعها، حتى اعتبر الماء في رأي السلطات الفرنسية مصدرا لثراء الجزائر وذلك من خلال الفيلم الوثائقي الذي تم إعداده من طرف السلطات الفرنسية في الجزائر في جانفي 1948 حول عنصر المياه وما يتعلق به من الآبار الارتوازية، السدود، السقي، الفلاحة، الواحات ومصانع خراطة لإنتاج الكهرباء، وطرق استخراج المياه من الآبار بالطرق التقليدية عن طريق استعمال الحيوانات، وطرق توزيعها عبر السواقي أو أنابيب الصرف الضخمة وما إلى ذلك.[1]

هذا فضلا عن دور السياسة المائية في المجال الصحي الذي تم معرفته من خلال إجراء تحاليل مخبرية لمياه الكثير من المنابع والتي بيّنت النتائج قيمتها الصحية على غرار الحمامات المعدنية كحمام قرقور الذي يعود اكتشاف أهمية وقيمة مياه منابعه الصحية إلى العهد الروماني، هذا إلى جانب المنابع والعيون ذات الخصائص الإستشفائية لمختلف الأمراض الجلدية والصدرية والتنفسية.

هذا بالإضافة إلى التوصل إلى خلاصات دقيقة حول خصائص المناخ وكل ما يتعلق بالجانب الاقتصادي لمنطقة القبائل الصغرى مثلما كان الأمر في بقية أرجاء القطر الجزائري.

كما أنه من المهم أن نذكر هنا اهتمام الفرنسيين بدراسة نماذج سابقة للمشاريع المائية في الجزائر مثلما حصل الأمر مع المشاريع الموروثة عن الفترة العثمانية التي كان قد أنشأها الأندلسيين الذين استقروا بالجزائر بأعداد كبيرة بعد سقوط الأندلس والمشاريع التي وجدت منذ الفترة الرومانية وغيرها من الدراسات على غرار تناول الاكتشافات التي تمت بمدينة سطيف المتعلقة بالخزان المائي والبراميل التي تعود للعهد الروماني.[2] ومن ثم إعداد دراسات دقيقة مرفقة بتقارير، ورسم خرائط دقيقة وتأليف عدة كتب حول المياه في الجزائر والحمّامات والدور السياحي لهذه الثروة الهامة والضرورية لكل الميادين،[3] كل هذه

---

[1] - *Les Actualités*, ***Eau, richesse de L'Algérie***..., *Op. Cit*.

[2]- ***Recueil des notices et mémoires de la société archéologique de la province de Constantine***, *Tomes : 1869, 1907.*

[3] – على سبيل المثال نذكر بعض المؤلفات:=

المعطيات جعلت سلطات الاحتلال الفرنسي تراهن على قطاع المياه مما جعلها تخطط لإنشاء إدارة المياه والغابات التي تتولى رعاية المنابع والعيون والمجاري المائية والمساحات الغابية.

كما أولى الباحثون والمؤرخون عنايتهم بدراسة موضوع المياه وما يتعلق به في شمال إفريقيا بالتركيز على الجزائر وذلك ما يتجلى في المواضيع العديدة المنشورة على صفحات أعداد مختلفة من المجلة الإفريقية.[1]

كما تطرّق أوربان إلى إشكالية الملكية عند الأهالي بشكل حذر جدّا و لم يستقر على موقف واحد في بادئ الأمر إذ أنه صرّح بشأنها بالقول:" الملكية شيء مقدّس لدى الأهالي". وأن الأرض بالنسبة لهم هويّة أكثـــر منها قضية مادّية.

كما رأى أوربان – من جهة أخرى – أنه من مهمة فرنسا "نشر الحضارة في الجزائر"، ومن الأعمال الواجب عليها القيام بها لتحقيق ذلك " إنشاء مؤسسات قاعدية تضمن التحكم التام في المستعمرة "،[2] ولعلى من بين المؤسسات القاعدية التي يكون قد أشار إليها هنا نذكر السدود.

وفي هذا الإطار وأمام اشتهار منطقة القبائل الصغرى بالثراء في مجال الثروة المائية وبالأراضي الزراعية الخصبة والتي تمثلها الأراضي السهلية اشتهرت كذلك بعدد كبير من العيون والمنابع، وكان الكثير منها أشبه بالمنتديات والملتقيات الثقافية الدائمة للسكان حيث يلتقي فيها الواردون ويتبادلون أطراف الحديث بما يتضمنه من الأخبار والمعلومات ومختلف تجارب الحياة.

وفي السياق نفسه أثبتت الكثير من الشواهد التاريخية الارتباط الوثيق بين عمليات تنظيم واستغلال الموارد المائية من جهة والجانب الثقافي من جهة ثانية، ذلك بأن تأثرت

= - *Gouvernement Général de L'Algérie, D T P C F M, Service Hydraulique,* ***Recueil des lois, Arrêtés et cahiers des charges relatifs a l'utilisation de L'énergie hydraulique en Algérie****, Imprimerie Administrative Victor Heitz, Alger, 1926.*

- *Pasquali- E.* ***L'alimentation en eau potable d'Alger de l'époque romaine à nos jours****, Ronéoté, 1954.*

بالإضافة إلى خريطة توزيع العيون والمنابع في بلدية تاقيطونت المختلطة (انظر الملاحق، الملحقين: 2و3).

[1]- ***Revue Africaine,*** *Les Tomes: 19 (1859). 149 (1881). 368 et 369 (1936).*

[2]- *Urbain, Op. Cit, P 62.*

ذاكرة الجزائريين وعاداتهم وتقاليدهم ولا سيما منها ما يتعلق بممارسة النشاط الزراعي، وهي العادات والتقاليد الكثيرة التي تحافظ على تماسك المجتمع، خاصة بفعل ارتباط عنصر الماء باستعمال عدة وسائل وآليات لنقله واستعماله واستغلاله واستهلاكه كالفوقارة في الجنوب، والساقية بالتداول والتناوب عليها بشكل منتظم في السقي في مختلف المناطق ومن ذلك أيضا اقتناء أو صناعة أواني وأدوات من الطين ومن الخشب أو من جلد الماعز والتي تستخدم لجلب الماء أو للاحتفاظ به كالقِلال والبراميل الطينية والخشبية بأنواعها وأشكالها وأحجامها، والقِرَبْ، هذا أمام كون الأغلبية الساحقة من الجزائريين تسكن البادية، وكون النشاط الزراعي يمثل القطاع الأول في المجتمع الجزائري مثلما سبقت الإشارة إلى ذلك.

لقد شمل التطور مصادر الطاقة الكهربائية بشكل كبير، حيث كان الفحم وزيت البترول (المازوت) في بداية الأمر يمثلان المصدر الرئيسي لإنتاج الطاقة أما الماء فكان قليل الاستغلال في هذا المجال، إذ يمكن اعتبار الوحدات التي كانت تنتج الكهرباء بواسطة الشلالات تشكل عددا ضئيلا[1] وتم تطويرها بأن أصبحت الطاقة المائية هي البديل المناسب لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاستعمار الفرنسي في الجزائر، ليتم تطوير استخدامها بعد ذلك في المجالات العسكرية عندما رأت السلطات الفرنسية عجزها في السيطرة على الحركة عبر كل الحدود الجزائرية الشرقية والغربية خاصة خلال سنوات الثورة بوضع الأسلاك الشائكة المكهربة.

ومن نتائج السياسة المائية الفرنسية بالجزائر تحول المناطق التي شهدت إنجاز مشاريع مائية إلى ورشات واسعة استقطبت الشركات الاستثمارية من مختلف الدول الأوربية، فإلى جانب الشركات الفرنسية هناك شركات نمساوية وألمانية وإيطالية ودور تلك الشركات في إدخال مختلف التجهيزات والتقنيات الجديدة كآلات الحفر والقاطرات والبساط المتحرك (*Tapis Roulant*) والشاحنات الخاصة بالنقل والمضخّات والرافعات والعتاد الكهربائي وغيرها من تجهيزات وعتاد الورشات الكبرى التي لم تعرفها الجزائر من قبل.

لقد ازدادت أهمية منطقة القبائل الصغرى لدى السلطات الاستعمارية مما أدى إلى إقامة عدة مستوطنات فيها، وبتجديد التقسيم الإداري وضبطه حسب ما يوسع ويكرس سياسة

---

[1] - *Jean Blotierre, Op. Cit, P 169.*

الاستيطان ويمكنها من استغلال كل ما تزخر به الأرض الجزائرية من خيرات، وهذا خاصة بوجود مشاريع أخرى متنوعة وهامة في مجالات النقل والمواصلات وإنجاز وحدات إنتاجية لتحويل بعض المحاصيل الزراعية ولإنتاج بعض المواد الصناعية، و"توسيع ميناء بجاية" ومـــا إلى ذلك من أهداف وأنشطة تهدف السياسة المائية إلى تحقيقها.

لقد كلّفت مختلف المشاريع التي تم إنجازها في الجزائر أموالا ضخمة وذلك ما يوضحه ما جاء في الفصل الثالث والثلاثون الخاص بالأشغال العمومية إذ تم التقدم باقتراح قبول اعتماد مبلغ 1.800.000 فرنك موجه لإعطاء دفع أكبر للأشغال العمومية... وقد أشار إلى ذلك دو طوكفيل في بداية الاحتلال بقوله: "... نعتقد أنه من واجبنا أن نلفت نظر الغرفة ضمن هذه الأشغال بصفة خاصة تلك المتعلقة بالطرقات، لا يوجد في أعيننا ما يضاهيه في العمل الناجع على فرض هيمنتنا والمحافظة عليها في إفريقيا... "[1]

[1]- دو طوكفيل، **نصوص**...، مصدر سابق، ص 184، 185.

خلاصة الفصل الثالث: عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر كل ما بوسعها وفي كل المجالات من أجل ضمان سيطرها وتحكمها في كل القطاعات وعبر كل مناطق المستعمرة وتسخير كل ثرواها لتحقيق أهداف المشروع الاستيطاني فيها فكانت السياسة المائية ضمن إطار عمل لتحقيق أهداف قادة الاحتلال ومنظريه ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال لا الحصر دو طوكفيل وأوربان بأن قال الأول: "يجب استيطان الجزائر"،[1] فعمل كل ما بوسعه لتحقيق الاستيطان الشامل والكامل للجزائر بقيادته العسكرية الميدانية لعمليات الغزو وما تخللها من إبادة وحرق وتخريب. في حين قال الثاني: " أنه من واجب فرنسا أن تنشر الحضارة في الجزائر وذلك من خلال إنجاز منشآت قاعدية مختلفة لتضمن التحكم التام في المستعمرة " فعمل هو الآخر كل ما بوسعه لتحقيق هدفه في السيطرة على الجزائر من خلال كسب (الأهالي) فتجلت حنكته ودهاؤه في التنظير، ذلك " أنه رجل ذو نظرة استعمارية عميقة باحثة عن التمكين للاستيطان الفرنسي على أرض الجزائر بطريقة ذكية، تجعل الجزائريين هم من يدافعون عن الوجود الفرنسي على أرضهم حينما يشعرون باحترام المعمرين لهم، وبعد أن تظهر الإدارة الفرنسية بمظهر العامل على تحقيق مصالحهم والمحافظ على حقوقهم".[2]

لقد حققت السياسة المائية الفرنسية أهدافها الكبرى وأكملت بذلك تحقيق أهداف المخطط الاستيطاني الشامل فكانت بذلك السياسة المائية إحدى أهم ركائز وآليات التوسع والاحتلال والاستيطان والسيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة والمناطق الإستراتيجية.

الجزائر بلد زراعي، هذه حقيقة قديمة، لا تحتاج إلى تدعيم، ولكن الجديد في الأمر هو أن مؤرخي الاستعمار يدّعون بأن المعمّرين الفرنسيين هم الذين استصلحوا الأراضي، وصيّروا تربتها طيبة. إلا أن هؤلاء المؤرخين يتناسون أو يتجاهلون تماما ما ورد في تقريـــر " تـــادنـــة " الذي قدمه لسلطات الإمبراطورية الفرنسية في أيام عزها، والذي جاء فيه: "إن مناخ الجزائر جميل وأرضها طيبة، توجد بها مراع شاسعة، وسهول فسيحة: تكثر فيها

---

[1] - دو طوكفيل، **نصوص**...، مصدر سابق، ص 186.

[2] - عبيد، مرجع سابق، من المقدمة ص 6.

منتوجات أمريكا والهند، بالإضافة إلى ما ينبت في أراضي أوربا، كما أنها تنتج كميات هائلة من القمح والشعير والصوف والجلود والشموع. أما مراعيها فتزخر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل الأبقار والأغنام والماعز والبغال والحمير الممتازة ".[1]

كما تم إقامة عدة منجزات تتمثل في: " شبكة الطرقات والسكك الحديدية والمطارات والموانئ والمدن الكبرى، إلى جانب الغاز والكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والمنشآت الصحية والخدمات الطبية المتعددة " والحقيقة، أن ذلك ليس مجرد ادعاء، لقد أنجزت فرنسا، ولا يمكن للمؤرخ النـــزيه أن ينكر ذلك، لكن كل الإنجازات كانت موجهة لخدمة مصالح الأوربيين. وحيث لا وجود للمستوطنين، فإن تلك الإنجازات لم تصل و لم تتحقق.[2]

---

[1] – محمد العربي الزبيري، مرجع سابق.

[2] – نفسه.



الخاتمــــــــة

مثّلت السياسة المائية الفرنسية حلقة أساسية ومركزية في سلسلة السياسة الاستيطانية، وتضاعفت أهميتها باتساع دائرة الاستيطان مع مرور السنوات مما جعل السلطات الاستعمارية تضاعف من المشاريع المائية مسخرة لها كل الجهود والإمكانيات وذلك لعدة اعتبارات، أهمها:

– إحداث شبه تنمية بمنطقة القبائل تحديدا منطقة القبائل الصغرى (موضوع الدراسة) لإبراز الصورة الإنسانية والحضارية لفرنسا لدى الجزائريين في المنطقة من خلال إنجاز مختلف المشاريع الاقتصادية وتطوير البِنية التحتية وتشغيل اليد العاملة في مختلف المشاريع هو ما يساهم – في اعتقاد سلطات الاحتلال– في امتصاص غضب ونقمة الجزائريين من فرنسا ومن ثم محاولة إنجاح سياستها لتفتيت المجتمع الجزائري في إطار" سياسة فَرِّقْ تَسُدْ"، وقد رأت السلطات الفرنسية في المشاريع المائية وسيلة لتحقيق هذا الهدف باستغلال ثراء المنطقة الطبيعي بالثروة المائية وتميزها المناخي وموقعها الاستراتيجي، إلى جانب محاولتها لإطفاء جذوة الوعي الوطني لدى الجزائريين بالمنطقة ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية.

– تركيز سلطات الاحتلال على إنتاج المحاصيل الزراعية التي تتطابق وتتماشى أكثر مع تحقيق أهداف الاحتلال في الجانبين الاقتصادي والحضاري وذلك من خلال إنتاج زراعي كبير ومتنوع يتجاوب واحتياجات الأسواق الأوربية بما فيها السوق الفرنسية، وضرب اقتصاد الأسر الجزائرية المعتمد أساسا على إنتاج الحبوب وتربية الأنعام، كان له التأثير السلبي على المجتمع الجزائري في الجوانب: الاقتصادي والاجتماعي الحضاري.

– تركيز السلطات الفرنسية في سياستها الاقتصادية بالجزائر على القطاع الزراعي بفعل وجود المساحات الزراعية الواسعة والأراضي الخصبة واليد العاملة.

– أن الكثير من المزروعات تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء على غرار زراعة الحبوب (القمح، الشعير، الذرة، العلف)، وأنواع البقوليات، القطن والكروم والتبغ وتربية الحيوانات وهي المنتجات التي ركزت عليها السياسة الاستعمارية كثيرا.

– توفير كميات المياه الكافية من خلال بناء السدود في المناطق التلية وبدرجة أقل في الهضاب العليا وحفر الآبار في الهضاب العليا وفي الجنوب لسقي المساحات المزروعة ولسد احتياجات بعض الأنشطة الصناعية من المياه والطاقة ولا سيما منها في توليد الكهرباء التي

تُسَخَّر بدورها في تغطية احتياجات المركبات الإنتاجية والإنارة وفي قطاع المواصلات، وتجاوز استعمالها إلى المجال العسكري لتموين الأسلاك الشائكة المكهربة، وبذلك فقد أوليت السياسة المائية اهتماما كبيرا.

- عملية بناء السدود كانت تتم كنتيجة تفرضها المتطلبات والمعطيات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والظروف الطبيعية.

- أهمية السياسة المائية الفرنسية بمختلف مشاريعها ارتبطت ارتباطا وثيقا بالمشروع الاستيطاني العام جعلها تكلّف الخزينة مبالغ مالية ضخمة.

تتنوع مواد الطاقة في الطبيعة بين: الفحم، الماء، البترول، الغاز، والطاقة الشمسية وهي المواد التي تتوفر عليها الجزائر فضلا عن مادة الخشب حيث كانت تمثل منطقة شمال إفريقيا قبل الاحتلال الفرنسي إقليما غابيا هاما يشكل مصدرا اقتصاديا أساسيا للثروة الخشبية التي تستعمل في الكثير من النشاطات الاقتصادية تتقدمها صناعات بناء السفن وبناء المنازل وصناعة الأثاث المنزلي وفي إنتاج الطاقة، إلا أنه بعد الاحتلال أصبحت غابات الجزائر موردا هاما للاقتصاد الاستعماري وأصبح الخشب يمثل مادة من أهم صادراتها وهو ما كان له التأثير السلبي والكبير على قطاع الغابات وبدوره أثر على المناخ بالانخفاض المستمر في كميات التساقط باستمرار تقلص المساحات الغابية بفعل تأثير عامل الغطاء النباتي على المناخ تحديدا على التساقط.

نتيجة الاستغلال الفضيع للغابات في الجزائر انتبهت سلطات الاحتلال إلى الخطر الذي يهدد مستقبل هذه الثروة كعنصر بيئي ومورد اقتصادي هامين فأصدرت جملة من القرارات لحمايته كما عملت على إيجاد مصادر أخرى للطاقة وتوظيفها فكان الاهتمام مركزا على الثروة المائية التي تمثل - فضلا عن كونها ركيزة القطاع الزراعي - مصدرا هاما لإنتاج الطاقة الكهربائية خاصة في ظل التطور الصناعي الناتج عن الثورة الصناعية التي عرفتها أوربا باكتشاف الكهرباء والمولد والمصباح الكهربائيين وغيرها من الاختراعات، ولذلك كان الاهتمام منصبا على تنظيم استغلال الثروة المائية والتحكم فيها وذلك بإصدار عدة مراسيم وقرارات تقضي بمراقبة كل مصادر هذه الثروة.

رغم بعض الايجابيات المترتبة عن السياسة المائية الفرنسية بالجزائر على الجزائريين في كل الميادين إلا أنها كانت نتائج عرضية لم تكن مقصودة، ومن بين الاستنتاجات التي خلصت إليها أن السياسة المائية الفرنسية كانت من أولى الأولويات ضمن المخطط الاستيطاني العام وذلك من حيث أنها تكملة لسياسة مصادرة الأراضي وعنصر أساسي في إنجاح عملية توجيه الإنتاج الزراعي وتوسيع دائرة الاستيطان، كما أنها كانت خطوة من الخطوات الممهدة لنقل الأراضي من الجزائريين إلى المستوطنين وطريقة من طرق بسط السيطرة.

لقد تجسدت أهمية السياسة المائية الفرنسية في الجزائر في ازدياد وارتفاع عدد المشاريع المائية مع ارتفاع عمليات مصادرة الأراضي بمرور السنوات ولا سيما بعد الحرب العالمية الأولى 1914–1918، "وإدخال الزراعات التجارية الواسعة الاستهلاك كالكروم (والقطن في بعض المدن في شمال الصحراء) وهي المحاصيل التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء لسقيها.

كما أن عمليات تجفيف المستنقعات في الأراضي قد عرفت بدورها اهتماما وجدية كبيرتين لدرجة تجاوز فيها الاهتمام مع توسيع سيطرة المعمرين على الأراضي أكثر مما كانت عنه في الفترة الأولى للاحتلال (1830-1871)، "فبعد نجاحهم فيها في إبعاد الجزائريين عنها تسابقوا فيما بينهم على نهب الأراضي وتملُّكِها وفي تشويه الحقائق محاولة منهم إضفاء الشرعية على عمليات النهب وذلك بالادعاء أن تلك الأراضي وجدوها مستنقعات وبورا، وأن لهم الفضل في تجفيفها وإحيائها، والحقيقة أن أراضي المستنقعات ما هي إلا مساحات جد محدودة مقارنة ببقية الأراضي المستصلحة طبيعيا، وما تلك الادعاءات إلا بهدف تنويع طرق السطو عليها تماما كما كانت أشكال المصادرات للملايين من الهكتارات الخصبة في ضواحي المدن الرئيسية بعد الاحتلال مباشرة كمدن الجزائر، وهران، مستغانم، البليدة، بجاية، سكيكدة وعنابة"، هذه المعطيات التي يمكن التأكيد على وصفها بالادعاءات كون الأراضي الزراعية الخصبة والصالحة للزراعة بالجزائر واسعة و لم تكن محدودة بالحجم الذي يستدعي تجفيف المستنقعات أو استصلاح الأراضي، وإن تطلب الأمر ذلك فعمليات استصلاح الأراضي في الهضاب العليا وفي المناطق التلية قد

لا تكلف إمكانيات ضخمة بقدر ما تتطلبه عمليات تجفيف المستنقعات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فمساحات الأراضي التي تغطيها المستنقعات بالجزائر مساحات محدودة جدا، بل وبإمكان استغلال مساحات بعض تلك الأراضي (المستنقعات) في الزراعات التي تتطلب كميات كبيرة من المياه على غرار الكروم والقطن، وأبعد من ذلك كان من الأجدر على سلطات الاستعمار الفرنسي أن تترك تلك المستنقعات كونها تشكل مصدرا هاما تتغذى منه الخزانات المائية الباطنية والعيون والمنابع المختلفة، فضلا عن دورها في تلطيف المناخ وبذلك يعد دورها أشبه بدور المساحات الثلجية التي تذوب في فصل الصيف لتكون مصدرا أساسيا لتغذية الأودية والأنهار والخزانات الجوفية، إلى جانب أهميتها السياحية.

كما نتج عن السياسة المائية الفرنسية بالجزائر عصرنةٌ نوعية لقطاع الفلاحة، وذلك ليس بهدف إيجاد قطاع عصري منتج يغطي بإنتاجه مختلف احتياجات الاستهلاك المحلي للجزائريين والمستوطنين على السواء، بل كان الهدف الرئيس من وراء ذلك هو إيجاد قطاع زراعي منتج يحقق ما سطرته الإدارة الاستعمارية من تحقيق إنتاج في حدود ما يكفي لتغطية احتياجات المستوطنين والأسواق التي تتعامل معها فرنسا بمنتجات الأرض الجزائرية.

لم تكن المشاريع المائية التي أنجزت طيلة الفترة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر بمثابة الحلول والإجراءات التي لم يكن لينتبه الجزائريون للقيام بمثلها ولا الهدف منها هو خدمة المجتمع الجزائري يومها بأكمله (مستوطنون وجزائريون) – خاصة أمام كون الماء المادة الأساسية في تنشيط القطاع الفلاحي وأمام كون هذا الأخير من أهم الركائز التي يرتكز عليها الاقتصاد الجزائري قبل الغزو، والأدلة كثيرة في هذا المجال وخير ما نستشهد به هنا هو لجوء فرنسا عندما جاعت (ساعة اشتداد الأزمة الاقتصادية المترتبة عن اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789م) إلى الجزائر حيث طلبت المدد اللوجيستيكي لمواجهة سوء الأوضاع الاقتصادية، حيث لاقت فرنسا عندئذ كل المساعدات من مختلف ما تشتهر به الأرض الجزائرية من إنتاج زراعي نباتي (خاصة الحبوب) وحيواني (خاصة الخيول) – بل كانت سياسة مدروسة محكمة ومكملة للمشروع الاستعماري بداية بالتركيز على إتمام السيطرة

الاستعمارية الشاملة والمطبقة على اقتصاد الفرد والأسرة الجزائريين وضمان إنتاج وفير في كل السنوات وفي كل المناطق الزراعية، وبالتالي ضمان توسع دائرة الاستيطان إلى جانب تحقيق اكتفاء ذاتي كحد أدنى، والحفاظ على تنوع المنتجات الفلاحية مهما كانت تأثيرات المناخ، وبالتالي كانت السياسة المائية الفرنسية في الجزائر أحد الركائز الأساسية لدعم وإنجاح سياسة الاستيطان وذلك بإيجاد عوامل الاستقرار للمستوطنين وعوامل تطوير النشاط الزراعي، فإلى جانب ضرب أهم عوامل الوحدة والهوية الوطنيتين (الدين ومؤسساته، واللغة والعادات والتقاليد، والتاريخ) كذلك تم استهداف الأرض واستغلال اليد العاملة التي كانت تتشكل في سوادها الأعظم من الفلاحين الجزائريين.

إن لعنصر الماء أهمية بالغة في الحياة العامة لكل المجتمعات خاصة أن استهلاكه لا نهاية له إذ يعود ذلك إلى سعة الجماعة لكن وأكثر منه يعود أيضا إلى طبيعة النشاطات الاقتصادية وقوتها وحاجتها الكبيرة له.

مثلت السياسة المائية الفرنسية في الجزائر مشروعا استيطانيا ولم تكن أبدا لهدف حضاري رغم الإمكانيات الكبيرة المسخرة والتقنيات العالية والتجهيزات الضخمة المستعملة في بعض المشاريع لأن الهدف من كل ذلك هو تكريس الاستعمار وتوسيع النفوذ وإيجاد كل آليات وعوامل الاستقرار في الجزائر، كما لا يفوتنا أن نذكر هنا بحقيقة تاريخية تتمثل في عمل فرنسا على تجاوز الفترات الحرجة جراء الأزمات الاقتصادية التي كانت تعترضها بين الفترة والأخرى عن طريق التعويض بمضاعفة الإنتاج بالجزائر وتوفير مختلف آلياته لضمان تحقيق كل الاحتياجات والعمل على تغطية العجز المسجل على خزينتها المالية.

من كل ما سبق يتضح لنا أن تحقيق المشروع الاستعماري العام استوجب استحداث سياسة مائية دقيقة شاملة لكل المجالات وتسخيرها لاستغلال كل الموارد المائية في الجزائر وتوظيف كل الإمكانيات من أجل توسيع عمليات الاستيطان ومن ثم تنمية الرأسمال الاستعماري وهو ما حقق إلى حد بعيد أهداف السياسة الاستعمارية وزاد في مضاعفة الانعكاسات السلبية على اقتصاد الجزائريين المرتكز أساسا على الاقتصاد الزراعي، وبذلك تجلّ جوهر وقوة العلاقة بين المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر والسياسة المائية

الفرنسية المطبقة طيلة فترة الاحتلال وهي السياسة التي كانت تُسايِرْ وتُجاري المشروع الاستيطاني بشكل كبير.

وما أخلص إلى قوله هو أن موضوع السياسة المائية الفرنسية في الجزائر يكتسي أهمية بالغة ضمن الدراسات التاريخية المتعلقة بتاريخ الجزائر المعاصر بأبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، إلى جانب مجموعة من الاستنتاجات التي أوردها فيما يلي:

- عدم غفلة السلطات الاستعمارية عن أي شيء في الجزائر لتسخيره في تكريس سياسة الاستيطان فكانت سياستها المائية مشروعا استعماريا و لم تكن أبدا مشروعا حضاريا رغم استخدامها لأحدث التقنيات التي عرفتها الثورة الصناعية واعتمادها على مختلف العلوم.

- اعتبار السياسة المائية الفرنسية في الجزائر واحدة من الركائز الأساسية التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي لتحقيق أهداف الاحتلال والاستيطان ودعمهما.

- شمولية وتنويع السياسة الفرنسية باعتمادها آليات عرفتها تطورات التقنية الحديثة، وكانت بهذا السياسة المائية وسيلة من وسائل الاحتلال.

- مراهنة السلطات الاستعمارية الفرنسية على منطقة القبائل من خلال سياستها لاستمالة السكان وكسبهم في المنطقة من خلال مختلف المشاريع والسياسات.

- الارتباط الوثيق للسياسة المائية الفرنسية بالجزائر بالقطاعين: الزراعي والصناعي.

- مسارعة السلطات الاستعمارية في مواجهة الوعي السياسي والوطني لدى الجزائريين بمختلف المحاولات الإغرائية والمشاريع (التنموية في ظاهرها) لإبعادهم عن الحركة الوطنية.

- وزن المنطقة الكبير في إنتاج الطاقة الكهربائية المنتجة من استغلال الثروة المائية.

-دقة وضخامة بعض المشاريع الاستعمارية الفرنسية تعود أساسا إلى بعد نظر السلطات الاستعمارية الفرنسية وأطماعها الأبدية في الجزائر.

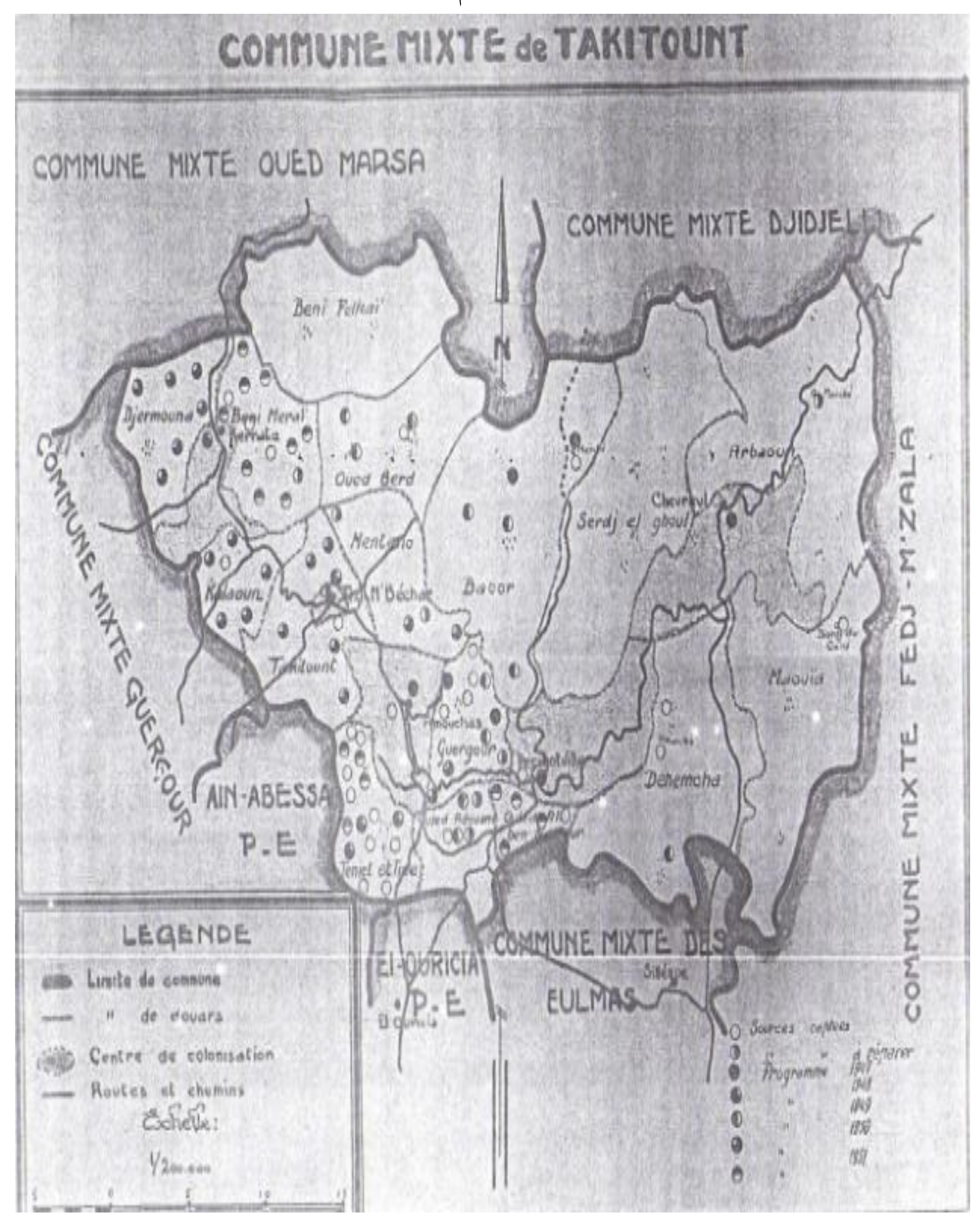
- قلة الدراسات حول مثل هذا الموضوع (السياسة المائية) ما جعلني أجد شيء من الصعوبة في بناءه وهو ما دفعني إلى الاعتماد بشكل كبير على الوثائق الأرشيفية.

- في آخر هذه الاستنتاجات استوقفتني سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية واستفحالها خلال السنوات الأخيرة فارتأيت وضع مقاربة وإسقاط للسياسة المائية الفرنسية في الجزائر فيما يتعلق بمصادر المياه بنظيرتها الاستيطانية الإسرائيلية فيما يتعلق

بما تسميه إسرائيل بالأبحاث الأثرية بدعوى البحث عن التراث والآثار. كيف تتم هذه المقاربة؟ فالسلطات الاستعمارية الفرنسية كانت تعمل بالمنطق: حيثما كان الماء تصادر الأراضي ويبعد الجزائريون، وحيثما كانت الأراضي الخصبة يتم البحث عن الماء أو جلبه بعد إبعاد الجزائريين لتصادر الأرض ثم تستوطن وتستغل، فكذلك تفعل إسرائيل فحيثما تم اكتشاف آثار تصادر الأرض وما عليها.


الملاحق

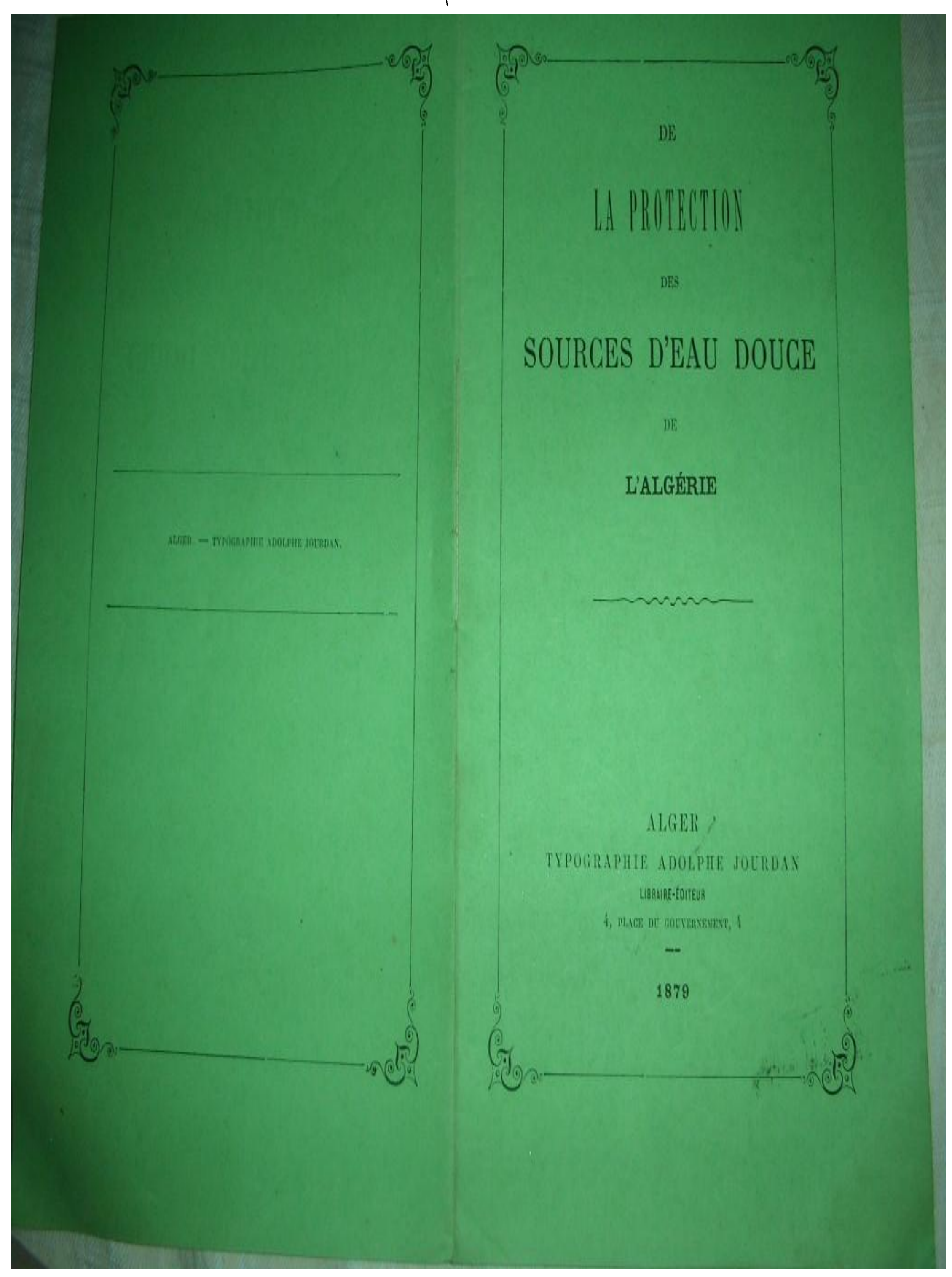
-الملحق رقم 01-



بلدية تاقيطونت المختلطة: حدودها، أهم دواويرها، مراكز الاستيطان، أهم طرق ومسالك السير وأهم المنابع والعيون.

المصدر: أ. م. أ. ع. و. سطيف، (دون ترقيم ودون تصنيف)

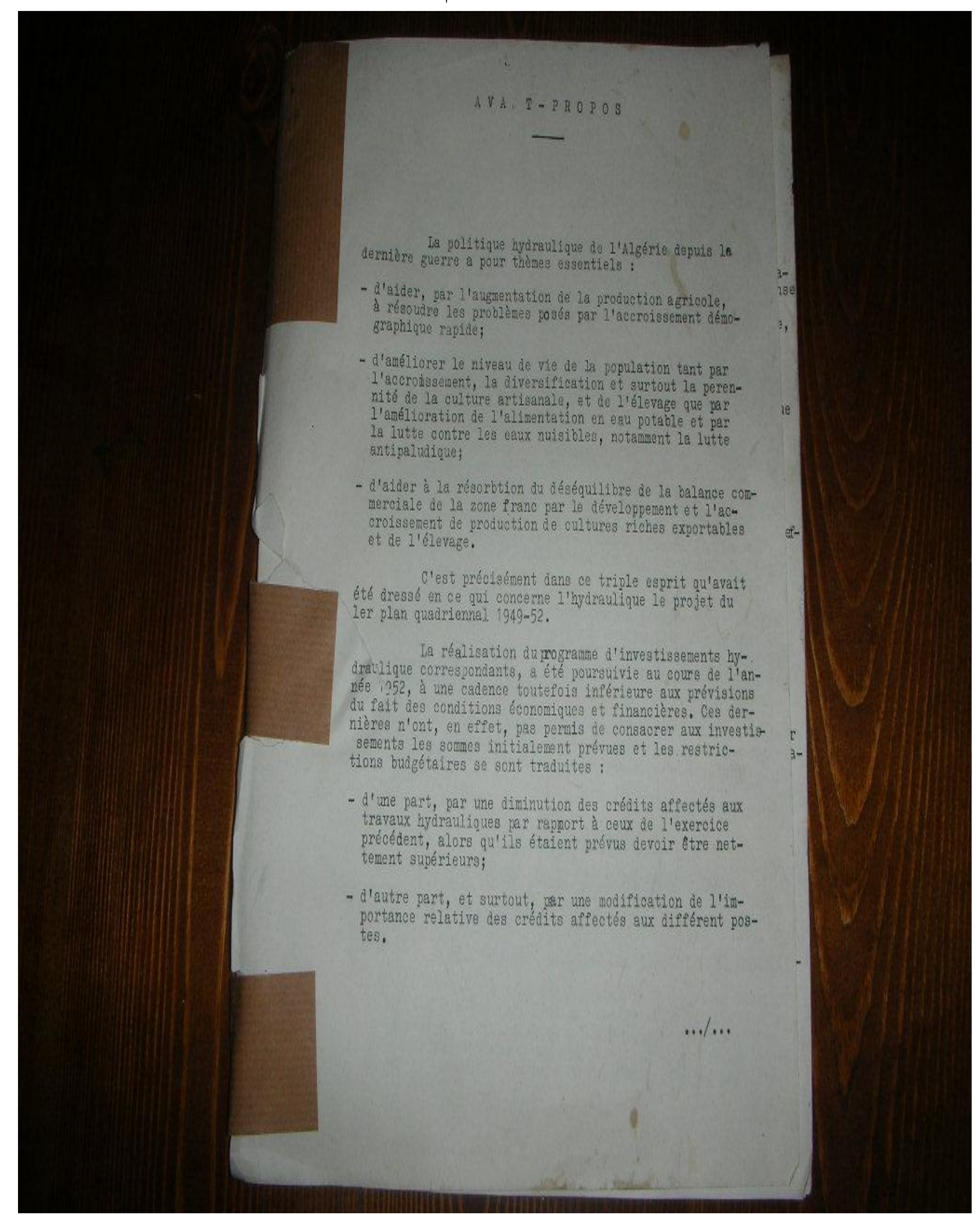
-الملحق رقم 02-



واجهة قانون: "في حماية منابع المياه المعدنية في الجزائر"، الصادر بالجزائر سنة 1879، مكتبة النشر: (Typographie Adolphe Jourdan).

المصدر: أ. م. أ. ع. و. سطيف، دون ترقيم ودون تصنيف.

– الملحق رقم 03–



A V A N T - P R O P O S

La politique hydraulique de l'Algérie depuis la dernière guerre a pour thèmes essentiels :

- d'aider, par l'augmentation de la production agricole, à résoudre les problèmes posés par l'accroissement démographique rapide;

- d'améliorer le niveau de vie de la population tant par l'accroissement, la diversification et surtout la perennité de la culture artisanale, et de l'élevage que par l'amélioration de l'alimentation en eau potable et par la lutte contre les eaux nuisibles, notamment la lutte antipaludique;

- d'aider à la résorbtion du déséquilibre de la balance commerciale de la zone franc par le développement et l'accroissement de production de cultures riches exportables et de l'élevage.

C'est précisément dans ce triple esprit qu'avait été dressé en ce qui concerne l'hydraulique le projet du ler plan quadriennal 1949-52.

La réalisation du programme d'investissements hydraulique correspondants, a été poursuivie au cours de l'année 1952, à une cadence toutefois inférieure aux prévisions du fait des conditions économiques et financières. Ces dernières n'ont, en effet, pas permis de consacrer aux investissements les sommes initialement prévues et les restrictions budgétaires se sont traduites :

- d'une part, par une diminution des crédits affectés aux travaux hydrauliques par rapport à ceux de l'exercice précédent, alors qu'ils étaient prévus devoir être nettement supérieurs;

- d'autre part, et surtout, par une modification de l'importance relative des crédits affectés aux différent postes.

.../...

مشروع تسيير وتنظيم استغلال الموارد المائية المعد من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر، دون تحديد الجهة وكما يبدو المشروع في هذه النسخة من دون المعلومات المتعلقة به، خاصة وأنني عثرت عليه على الحالة المبينة في الصورة، وقد تضمن المشروع ستة وثلاثون صفحة.

المصدر: أ. م. أ. ع. و. سطيف، دون ترقيم ودون تصنيف.

- الملحق رقم 04-

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE

Direction des Travaux Publics, des Chemins de Fer et des Mines

SERVICE HYDRAULIQUE

RECUEIL DES LOIS, ARRÊTÉS

ET

CAHIERS DES CHARGES

relatifs à

L'UTILISATION DE L'ÉNERGIE HYDRAULIQUE

EN ALGÉRIE

ALGER

IMPRIMERIE ADMINISTRATIVE VICTOR HEINTZ

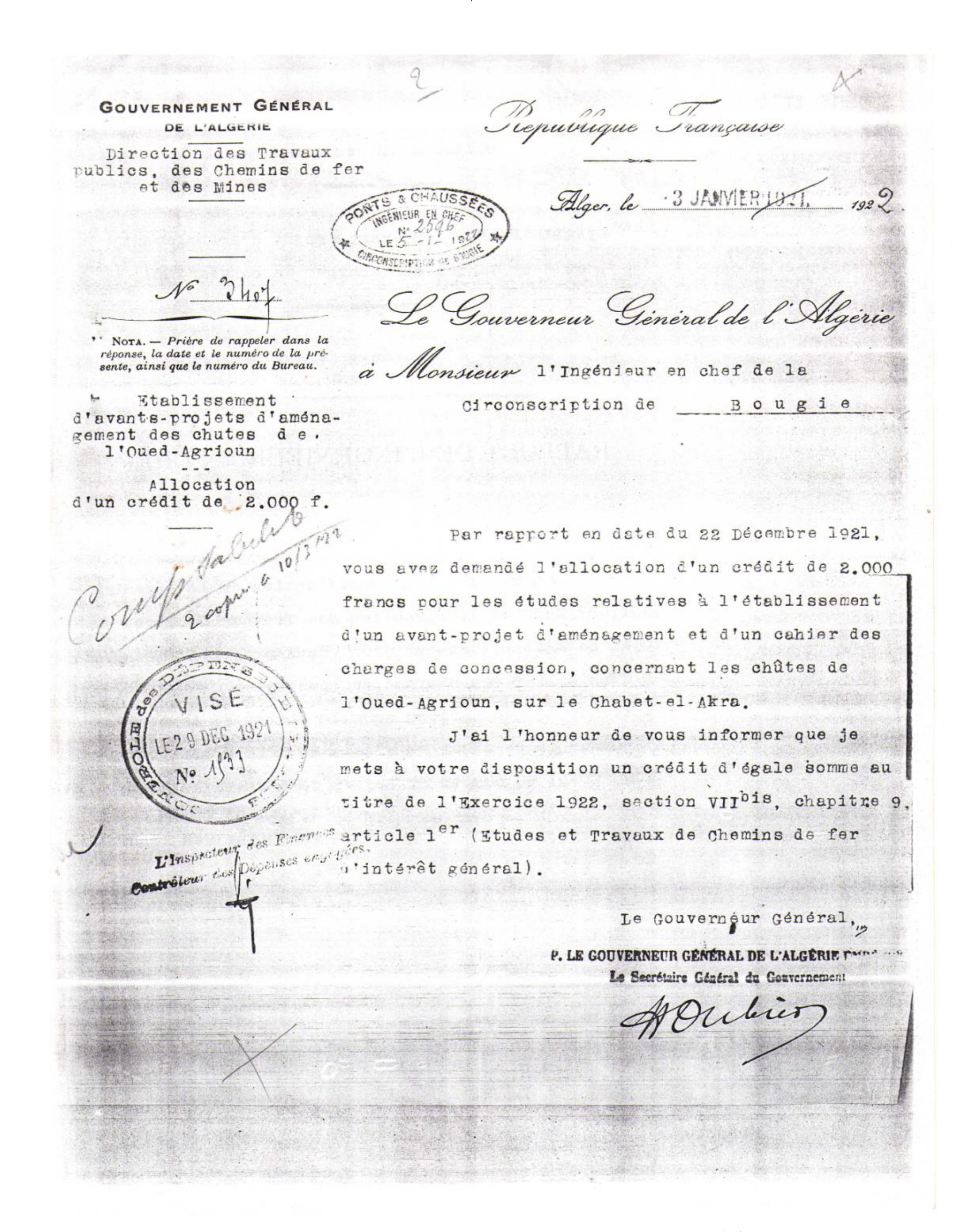
41 Rue Mogador 41

1926

مجلة القوانين والمراسيم ودفتر الشروط المتعلقين بـــ"استعمال الطاقة المائية في الجزائر"، إعداد مصلحة المياه – مديرية الأشغال العامة والطرق والسكك الحديدية والمناجم، طبع بأمر من الحكومة العامة للجزائر تحت رئاسة موريس فيوليت (ماي 1925 – نوفمبر 1927)، المطبعة الإدارية لصاحبها فيكتور هينتز، الجزائر، 1926.

المصدر: أ. م. أ. ع. و. سطيف، دون ترقيم ودون تصنيف.

- الملحق رقم 05-



GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
DE L'ALGERIE

Direction des Travaux publics, des Chemins de fer et des Mines

N° 3407

NOTA. — Prière de rappeler dans la réponse, la date et le numéro de la présente, ainsi que le numéro du Bureau.

Etablissement d'avants-projets d'aménagement des chutes de l'Oued-Agrioun
---
Allocation d'un crédit de 2.000 f.

République Française

Alger, le 3 JANVIER 1922.

PONTS & CHAUSSÉES
INGÉNIEUR EN CHEF
N° 2596
LE 5-1-1922
CIRCONSCRIPTION DE BOUGIE

Le Gouverneur Général de l'Algérie

à Monsieur l'Ingénieur en chef de la Circonscription de Bougie

Par rapport en date du 22 Décembre 1921, vous avez demandé l'allocation d'un crédit de 2.000 francs pour les études relatives à l'établissement d'un avant-projet d'aménagement et d'un cahier des charges de concession, concernant les chûtes de l'Oued-Agrioun, sur le Chabet-el-Akra.

J'ai l'honneur de vous informer que je mets à votre disposition un crédit d'égale somme au titre de l'Exercice 1922, section VII^bis, chapitre 9, article 1^er (Etudes et Travaux de Chemins de fer d'intérêt général).

Comptabilité
2 copies le 10/1/1922

CONTRÔLE DES DÉPENSES
VISÉ
LE 29 DEC 1921
N° 1531

L'Inspecteur des Finances
Contrôleur des Dépenses engagées.

Le Gouverneur Général,
P. LE GOUVERNEUR GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE
Le Secrétaire Général du Gouvernement

مراسلة موجهة من الحاكم العام للجزائر (ثيودور ستيڤ) إلى المهندس العام لمنطقة بجاية المؤرخة في 03 جانفي 1922، تضمنت الرد على طلب قرض مالي لمتابعة دراسة مشروع واد اڤريون بشعبة الآخرة (خراطة).

المصدر: أ. م. أ. ع. و. سطيف، دون ترقيم ودون تصنيف.

- الملحق رقم 06-

7.208

D-24.2.38

Extrait du Journal Officiel du 1er mars 1938.

Application du décret-loi du 30 octobre 1935 relatif à l'utilisation des eaux des barrages-réservoirs en Algérie.

Le Président de la République Française,

Sur le rapport du ministre de l'intérieur et du ministre des finances,

Vu le décret du 23 août 1898 sur le gouvernement et la haute administration algérienne, modifié par le décret du 23 octobre 1934 et par le décret du 30 octobre 1935,

Vu la loi du 13 décembre 1902 complétant la loi du 21 juin 1865 - 22 décembre 1888 et rendant cette loi ainsi modifiée applicable à l'Algérie;

Vu le décret du 18 décembre 1927;

Vu le décret du 30 octobre 1935 relatif à l'utilisation des eaux des barrages-réservoirs en Algérie;

D é c r è t e :

TITRE Ier

Création de périmètres irrigables au moyen des eaux régularisées par les barrages-réservoirs.

Article 1er - Il est créé, en aval de chaque grand barrage-réservoir d'Algérie, actuellement en service ou dès sa mise en service, un périmètre englobant les terres irrigables, par grabité ou par moyens mécaniques au moyen des eaux régularisées par le réservoir dominant.

Article 2 - Les limites des périmètres irrigables à partir des barrages-réservoirs d'Algérie sont fixées ou revisées par arrêté du Gouverneur Général pris sur l'avis du comité consultatif des irrigations en Algérie, et après enquête faite dans les formes suivantes :

Les Ingénieurs établissent un dossier comprenant un rapport justificatif, un plan au 1/50.000e du territoire à ériger en périmètre irrigable et une notice descriptive détaillée des limites du périmètre.

Le Préfet fixe par un arrêté le jour de l'ouverture de l'enquête; il désigne, en outre, les communes dans lesquelles l'enquête doit être annoncée. Cet arrêté est affiché dans chacune de ces communes. La durée de l'enquête est de quinze jours.

.....o/u

مستخرج من الجريدة الرسمية: 01 مارس 1938، تنفيذ مرسوم - قانون 30 أكتوبر1935 المتعلق باستعمال واستغلال المياه والسدود والخزانات في الجزائر، والذي ورد في ستة صفحات.

المصدر: أ. م. أ. ع. و. سطيف، دون ترقيم ودون تصنيف.

Pendant la durée de l'enquête, un registre destiné à recevoir les observations des parties intéressées ainsi qu'une expédition du dossier établi par les Ingénieurs sont déposés à la mairie de chacune des communes sur le territoire desquelles s'étend le périmètre.

Si le périmètre s'étend sur deux départements, l'arrêté prescrivant l'ouverture de l'enquête est pris par le Préfet du département où se tourve le barrage-réservoir devant permettre l'irrigation du périmètre à constituer.

Cet arrêté est transmis au Préfet du département voisin, qui en assure l'affichage dans les communes intéressées de son département.

A l'expiration du délai de quinze jours, le maire de chacune des communes mentionnées dans l'arrêté susvisé renvoie au Préfet dont il dépend toutes les pièces de l'enquête ainsi qu'un certificat constatant l'accomplissement des formalités prescrites. Les dossiers sont centralisés par le Préfet qui a pris l'arrêté d'ouverture d'enquête. Celui-ci les communique à l'Ingénieur en Chef pour qu'il s'assure de la régularité de l'enquête et analyse dans un rapport après enquête les observations consignées aux différents registres d'enquête.

Le dossier ainsi complété est adressé au Préfet qui le transmet au Gouverneur Général avec son avis sur les questions fixées par les observations formulées au cours de l'enquête.

Le dossier est alors soumis au comité consultatif des irrigations en Algérie sur l'avis duquel le Gouverneur Général fixe, par arrêté, les limites du périmètre irrigable.

<u>Article 3</u> - A l'achèvement des travaux de construction d'un réseau de distribution ayant pour effet de conduire l'eau en tête de chacune des propriétés d'un périmètre partiel compris dans un périmètre irrigable déterminé comme il est dit ci-dessus, un avis public, ayant pour effet de faire connaître que toutes les terres comprises dans ce périmètre partiel peuvent être irriguées, est publié dans les formes et conditions suivantes.

Les Ingénieurs des Ponts et Chaussées établissent un dossier comprenant un plan côté et parcellaire et un état parcellaire, les profils côtés des conduites ou canaux du périmètre partiel effectivement desservi, un plan du périmètre irrigable sur lequel sont reportées les limites de ce périmètre partiel.

Le Préfet, sur la proposition des Ingénieurs prend un arrêté, tenant lieu d'avis public, pour faire connaître que les terres comprises dans le périmètre partiel peuvent être effectivement irriguées. Cet arrêté est publié au J.O. de l'Algérie et affiché à la mairie de chacune des communes sur lesquelles s'étend le périmètre partiel. L'arrêté fixe la date à partir de laquelle les intéressés seront admis à consigner leurs observations sur un registre déposé dans chaque mairie, avec une expédition du dossier constitué par les Ingénieurs. Ce registre est tenu à la disposition des intéressés pendant quinze jours. A l'expiration de ce délai, chaque registre de réclamations est adressé au Préfet avec un

.../...

certificat du maire constatant l'accomplissement des formalités prescrites. Les registres de réclamations sont soumis, avec l'avis du comité consultatif des irrigations peut autoriser le Préfet à distraire du périmètre les terres qui sont reconnues non irrigables ou impropres à toute culture. La suite donnée à chaque réclamation est notifiée à son auteur, et le cas échéant il est joint à cette notification un plan des parcelles distraites des périmètres et non assujetties aux redevances au titre de la vente de l'eau.

des Ingénieurs au G.G qui après avis du

Ces notifications sont faites dans un délai de six mois après la clôture de la période au cours de laquelle les intéressés sont admis à présenter leurs observations. Passé ce délai, les pétitionnaires pourront considérer leurs réclamations comme rejetées et porter leurs contestations devant la juridiction administrative. Le recours au conseil de Préfecture cesse d'être recevable trois mois après, soit la notification de la décision du Gouverneur Général, soit l'expiration du délai de six mois ci-dessus lorsqu'il n'y a pas eu notification dans ce délai.

<u>Article 4</u> - L'administration doit satisfaire, sous réserve des dispositions énumérées aux alinéas suivants, à toutes les demandes d'eau faites en vue de l'irrigation de propriétés comprises dans un périmètre partiel dont un avis public a fait connaître que toutes les terres peuvent être effectivement irriguées

Si eu égard aux cultures pratiquées, les quantités d'eau demandées par un usager sont reconnues excessives l'administration peut, après avis du comité consultatif, des irrigations, réduire au taux normal la quantité d'eau à lui délivrer.

Si à la suite du contrôle exercé sur l'utilisation individuelle de l'eau il est constaté qu'un cultivateur en fait un usage nuisible à l'hygiène publique, dangereux pour la défense des cultures ou contraire aux intérêts généraux du pays, le gouverneur Général peut, après avis du comité consultatif, des irrigations suspendre toute fourniture d'eau à ce cultivateur pendant une campagne d'irrigation. L'application de cette sanction au delà de trois fois à l'encontre du même cultivateur ne peut être prononcée que par arrêté du Gouverneur Général pris en conseil de Gouvernement.

Dans le cas où de grosses réparations au barrage régulateur nécessiteraient un abaissement du plan d'eau par vidange réduisant le volume d'eau disponible, ou dans le cas où une succession anormale d'années sèches ne permettrait pas au barrage de jouer le rôle de régularisation interannuelle pour lequel il a été prévu et d'une manière générale dans tous les cas d'insuffisance imprévisible du volume d'eau pouvant être délivré aux irrigations, l'Administration pourra réduire d'office les quantités d'eau demandées, après avis du comité consultatif des irrigations, sans que cette réduction ouvre droit pour les irrigants à aucune indemnité.

Dans le cas où, par suite d'un accident imprévisible aux ouvrages de distribution le service de l'eau devait être momentanément interrompu ou réduit, l'administration sera tenue de rétablir les irrigations dans le délai minimum, sans que l'interruption ou la réduction de ce service ouvre aux usagers aucun droit à indemnité.

.....

Article 5 - Lorsqu'il sera nécessaire de déterminer la nature juridique des terrains à l'intérieur des périmètres irrigables, il sera procédé à des enquêtes d'ensemble en vertu de la loi du 4 août 1926 ou d'office à des enquêtes partielles en vertu de la loi du 16 février 1897.

Article 6 - Les mesures édictées par les paragraphes 2 et 3 de l'article ler du décret du 30 octobre 1935 visé ci-dessus, s'appliquent aux associations syndicales dont les réseaux de distribution d'eau sont immédiatement utilisés à la distribution des eaux de barrages-réservoirs en service.

Dans le cas des barrages-réservoirs non encore achevés l'incorporation des canaux au domaine public et la prise en charge par l'administration, dans les conditions fixées par l'article ler du décret du 30 octobre 1935 des réseaux de canaux des associations syndicales, seront prononcées par arrêté du Gouverneur Général dès que ces canaux seront effectivement utilisés à distribuer l'eau des grands barrages au fur et à mesure de leur mise en service.

TITRE II

Mesures de police et de surveillance

Article 7 - Font partie du domaine public :

1°) Tous les ouvrages existants;

2°) Les ouvrages à construire, dès leur mise en train;

3°) Les francs-bords.

Tous les fonds compris à l'intérieur du périmètre irrigable sont assujettis au passage des canalisations d'irrigation ou de drainage, soit à ciel ouvert, soit en souterrain, exception faite des maisons, cours, jardins parcs et enclos attenant aux habitations.

Les expropriations nécessaires pour assurer ce passage, avec ou sans prise de possession d'urgence, sont poursuivies conformément à la législation sur l'expropriation en Algérie, et les indemnités éventuelles sont fixées en tenant compte des plus-values des parcelles non expropriées dans les conditions fixées par cette législation.

Article 8 - A l'intérieur des périmètres irrigables, les propriétaires sont tenus de laisser passer en tout temps, sur leurs terrains, les fonctionnaires et agents chargés de la police ou de la surveillance ainsi que - s'il y a lieu -les entrepreneurs et ouvriers chargés de l'exécution des travaux, ils sont également tenus de recevoir les produits de curages des canaux de distribution sur une largeur de cinq mètres de part et d'autre du domaine public. Sur cette même largeur les plantations d'arbres, arbustes et arbrisseaux et d'une manière générale de tous végétaux ligneux ainsi que l'exécution d'excavations sont interdites aux riverains, sauf autorisation spéciale délivrée par le Préfet.

...... 64/6

TITRE III

Bases de calcul des redevances - Fixation des barèmes - Recouvrement des taxes.

Article 9 - Tout cultivateur usager de l'eau régularisée par barrage-réservoir verse chaque année au Trésor une redevance qui tient compte d'une part du débit maximum utilisé et d'autre part du volume d'eau effectivement consommé et dont le produit ne peut pas être inférieur à un minimum de taxation par hectare.

Le minimum de taxation est exigible pour chaque hectare d'un périmètre partiel à dater de l'avis public le concernant visé à l'article 3 ci-dessus.

Les redevances et minima de taxation résultent de barèmes établis dans les conditions prévues aux articles 10 et 11 ci-après.

Article 10 - Le montant total des redevances annuelles doit couvrir au moins :

1°) La totalité des dépenses d'entretien et d'exploitation des réseaux de distribution d'eau;

2°) La totalité des dépenses d'entretien et d'exploitation des barrages;

3°) Une annuité d'amortissement des dépenses engagées par l'Algérie pour la construction, le renouvellement et les grosses réparations des réseaux de distribution d'eau.

Cette annuité d'amortissement est elle-même calculée comme la somme d'annuités élémentaires correspondant chacune à un lot de travaux et calculée sur le montant des dépenses de ce lot à un taux de :

1,4% pour les 4e, 5e et 6e années suivant l'achèvement du lot des travaux;
2,8% pour les 7e, 8e et 9e années;
4,5% pour les 10e, 11e et 12e années;
6% pour les 13e, 14e et 15e années;
7% pour la 16e et les suivantes.

Article 11 - Compte tenu des dispositions de l'article 10 les barèmes applicables à chaque périmètre partiel sont fonction du temps écoulé, depuis la publication de l'avis intéressant le périmètre et de la valeur brute moyenne des produits qui sont obtenus dans la zone agricole à laquelle le périmètre appartient.

Les redevances spéciales qui, conformément au dernier paragraphe de l'article 3 du décret du 30 octobre 1935 font l'objet de dispositions transitoires pendant un délai de dix ans, sont calculées sur des bases fixées chaque année par arrêté du Gouverneur Général après avis du comité consultatif des irrigations. Ces bases qui tiennent compte des possibilités réelles de distribution

05/6

.....

des eaux fournies par les anciens canaux doivent obligatoirement comporter une taxe au mètre cube d'eau consommée.

Les terrains dépendant du domaine de l'Etat ou de l'Algérie qui se trouveraient incorporés dans un périmètre irrigable ne seront imposables aux redevances sus-visées que tout autant qu'ils seront loués et dans ce cas les redevances seront obligatoirement payées par les locataires.

Article 12 - Le barème des redevances est fixé, pour chaque année, par le Gouverneur Général, après avis du comité consultatif des irrigations.

Si le Gouverneur Général n'adopte pas cet avis, il requiert une deuxième délibération du comité consultatif.

Le Gouverneur Général peut passer outre au deuxième avis du comité.

Article 13 - Les redevances à percevoir sont recouvrées par le service des domaines sur des rôles dressés par les Ingénieurs et rendus exécutoires par le Préfet. Le recouvrement en est fait comme en matière de produits domaniaux et les sommes dues sont exigibles dès que les rôles ont été rendus exécutoires par le Préfet.

TITRE IV

Comité consultatif des irrigations en Algérie.

Article 14 - Des arrêtés du Gouverneur Général fixeront la composition et les détails du fonctionnement du comite consultatif des irrigations ainsi que les mesures d'application du présent décret.

Article 15 - Le ministre de l'intérieur et le ministre des finances sont chargés chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret, qui sera publié au Journal Officiel de la République Française et inséré au Journal Officiel de l'Algérie.

Fait à Paris, le 24 février 1938.
Albert LEBRUN.

Par le Président de la République;
le Ministre de l'intérieur
Albert SARRAUT.

Le Ministre des finances;
Paul MARCHANDEAU.

0616

- الملحق رقم 07-



موقع إغيل هندة بخراطة، الصورة مأخوذة شمال (أسفل) الموقع المحدد لإنجاز السد – الجهة اليمنى، 12 أفريل 1949.

المصدر: السيد شعلال، ابن أحد عمال وحدة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بخراطة، وأصل الصورة مأخوذ من أرشيف م، و، ك، غ (E G A) تحت رقم 1277.

- الملحق رقم 08-



صورة لسير أشغال إنجاز سد إغيل هندة بخراطة من الجهة اليمنى للسد، 12 فيفري 1955.

المصدر: السيد شعلال، ابن أحد عمال وحدة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بخراطة، وأصل الصورة مأخوذ من أرشيف م، و، ك، غ (E G A) تحت رقم 0144.

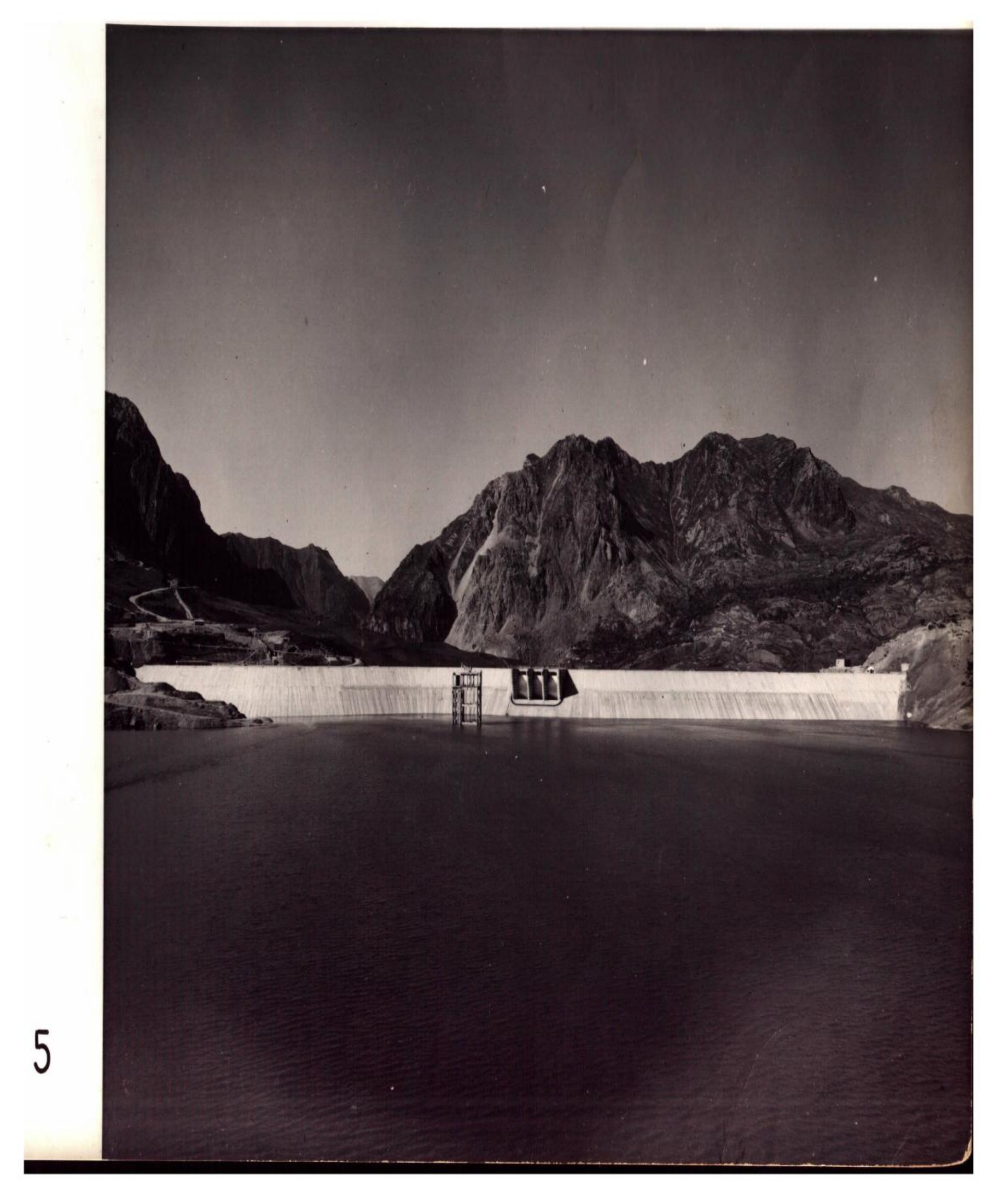
- الملحق رقم 09-



صورة لسد إغيل هندة بخراطة من الجهة الشمالية للسد يسار واد اقريون بعد انتهاء الأشغال، مارس 1955، وكما تظهره الصورة، نلاحظ الأسلاك والأعمدة الخاصة بنقل الكهرباء من وحدة الإنتاج التي تم وضعها على مستوى السدّ.

المصدر: السيد شعلال، ابن أحد عمال وحدة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بخراطة، وأصل الصورة مأخوذ من أرشيف م، و، ك، غ (E G A) تحت رقم 0327.

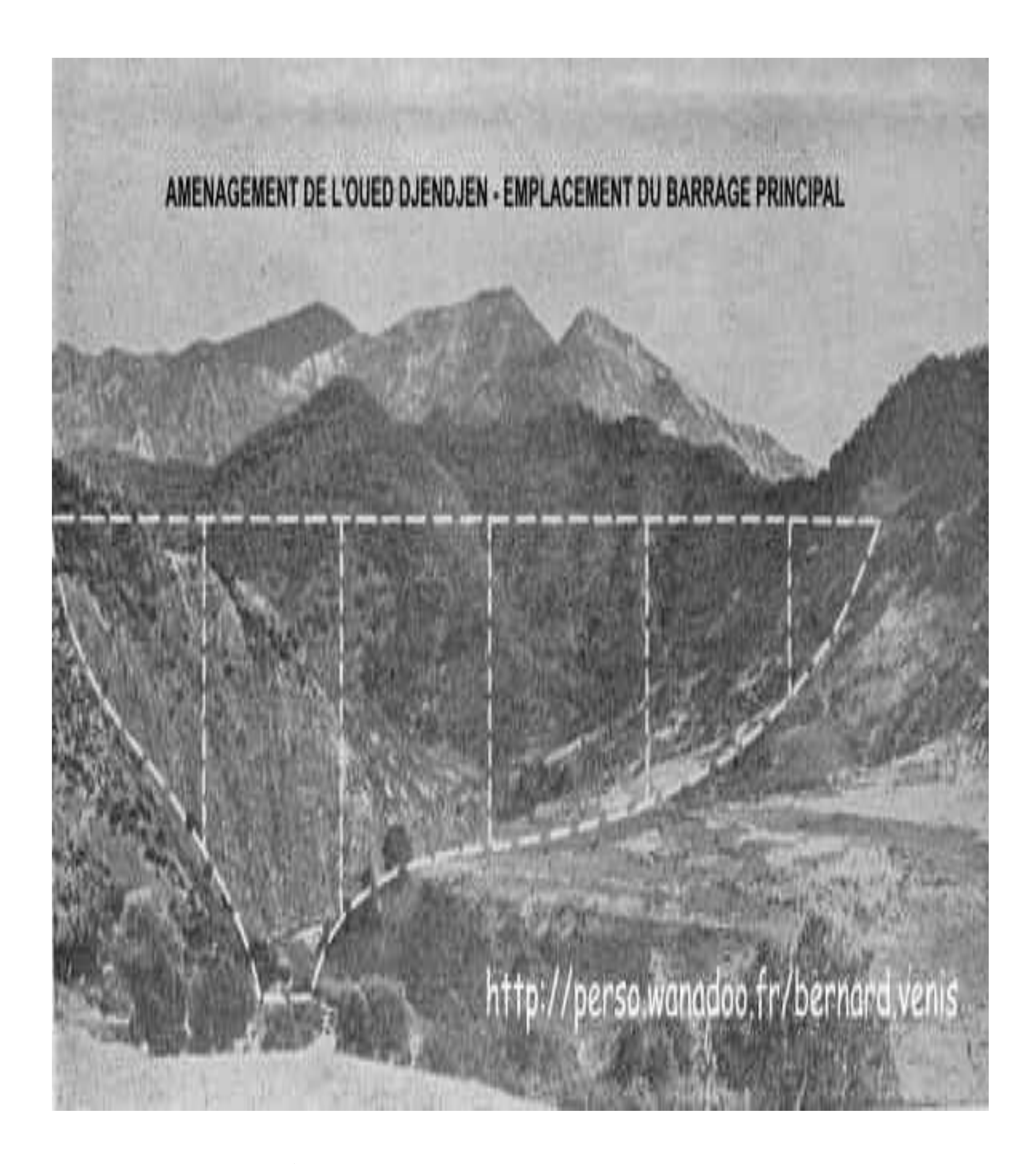
- الملحق رقم 10-



صورة لسد إغيل هندة بخراطة أخذت من على سطح مياه السد بعد انتهاء الأشغال، أفريل 1955.

المصدر: السيد شعلال، ابن أحد عمال وحدة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بخراطة، وأصل الصورة مأخوذ من أرشيف م، و، ك، غ (E G A) تحت رقم 0446.

- الملحق رقم 11-



تهيئة واد جنجن بجيجل – موقع السد الرئيسي.المصدر: الموقع الاليكتروني المبين في الزاوية اليسرى السفلى للصورة.

البيبليوغـــرافيـــا

- المصادر والمراجع باللغة العربيـــة.
- المصادر والمراجع باللغة الفرنسية.

المصادر والمراجع باللغة العربيـــة

1- المصـــادر:

أ- المصـــادر المطبوعة:

01- **القرآن الكريم:** سورة الأنبياء، الآية: 30.

سورة الملك، الآية: 30.

02- ابن خلدون عبد الرحمان، المقدمة " **تاريخ العلامة ابن خلدون كتاب العبر** " دار الكتاب اللبناني، ط2، لبنان، 1979م.

03- البكري أبي عبيد الله ابن عبد العزيز، **المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب**، ترجمة ماك كوشين دوسلان، مكتبة أمريكا والشرق، باريس، 1965م.

04- دو طوكفيل ألكسيس، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان،** ترجمة إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2008

05- الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ج2، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ط6، دار المعارف، القاهرة - مصر، 1990.

06- الغُبريني أبو العباس أحمد بن أحمد، **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية،** تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971م.

07- الوزان الفاسي الحسن بن محمد، **وصف إفريقيا**، ج1، ترجمة حقي حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط2، لبنان، 1983م.

ب- المقابلات الشخصية:

01- بخوش لحسن.
02- بركات مسعود.
03- بن نبي حسين.
04- بوهدة صالح.
05- السيد جوهيرة.
06- خلاف عبد القادر.
07- زكّار أحمد.
08- السيد سمعون.
09- سوماني علي.
10- السيد يحياوي.

2- المراجـــع:

01- آجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة،** ترجمة عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.

02- الخطيب أحمد، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر،** المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص49.

03- الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع،** ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.

04- بريئان أندري ونوشي اوندري وايف لاكوست، **الجزائر بين الماضي والحاضر،** تعريب رابح اسطنبولي والمنصف عاشور ومراد تفاحي، المطبوعات الجامعية، فرنسا، 1960م.

05- بطّاش علي، **لمحة عن تاريخ منطقة القبائل "الشيخ الحداد وثورة 1871م"**، مطبعة الزيتونة، باتنة، 2007.

06- بن العقون عبد الرحمان بن ابراهيم، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (الفترة الثانية 1936 - 1945م)،** ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

07- بهلول حسن، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر،** الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

08- بوجو قارنيي جاكلين، **الجغرافيا الحضرية،** ترجمة حليمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1989.

09- بوعزيز يحيى، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،** ج2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار والنشر، الجزائر، ط2، 1996م.

10- بوعزيز يحيى، **ثورة 1871 ودور عائلتي المقراني والحداد،** الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

11- بوعزيز يحيى، **دور عائلتي المقراني والحداد**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975م.

12- بونار رابح، **المغرب العربي: تاريخه وثقافته**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 2000م.

13- تاوتي صديق، مأساة هوية منفية: **نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد**، ط1، دار الأمة، الجزائر 2000م.

14- تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2،الجزائر 1981م.

15- الجابري محمد صالح، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900–1962**، مطبعة القلم، تونس، 1983.

17- جورج وكيل ميخائيل، **المنشآت المائية**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1981.

18- الجوهري يسرى، **جغرافية المغرب العربي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، د ت.

19- محمد الهادي حارش، **التاريخ المغاربي القديم**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1995.

20- حربي محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص 83.

21- حسن حسين علي، **موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي: المغرب الإسلامي(122 – 923 هـ)**، ج6، سفير للطباعة، د.م، د.ت.

22- حليمي عبد القادر علي، **جغرافية الجزائر (طبيعية، بشرية، اقتصادية)**، مطبعة الإنشاء، ط2، سوريا، 1968م.

23- خنّوف علي، **تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا**، منشورات دار الأنيس، الجزائر، 2007م.

24- علي خنوف، **السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري**، مطبعة العناصر، الجزائر، د.ت.

25- زبير سيف الإسلام، **سجل تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، د.م، 1988.

26- زوزو عبد الحميد، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

27- سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2 وج4، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2007م.

28- سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

29- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.

30- سعيدوني ناصر الدين، **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1837-1858م**، ط3، الجزائر، 1985م.

31- السليماني أحمد، **تاريخ المدن الجزائرية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

32- السيد محمود، **تاريخ دول المغرب العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

33- الشوا فاروق، الري والصرف الزراعي، مطبعة طربين، دمشق – سوريا، 1977.

34- صاري الجيلالي ومحفوظ قدّاش، **الجزائر في التاريخ "المقاومة السياسية، 1900-1954، الطريق الإصلاحي والثوري"** ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، .1987

35- صلاح الدين عمر باشا وأديب دباغ، **الوجيز في الجغرافيا البشرية والاجتماعية**، مطابع وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، د.م، (1967-1968).

36- عبد الباقي محمد فؤاد، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، دار الجيل، بيروت- لبنان، د.ت.

37- العطّار أحمد بن المبارك، **تاريخ قسنطينة**، تحقيق رابح بونار، د.م، د.ت.

38- عمر باشا صلاح الدين ودباغ أديب، **الوجيز في الجغرافيا البشرية والاجتماعية**، مطابع وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دون مكان، 1967-1968م.

39- عميراوي احميدة، **السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة (1838- 1858)**، دار الهدى، الجزائر، 2004.

40- عميراوي احميدة، **السياسة الفرنسية والمقاومة الوطنية في الشرق الجزائري 1792-1830م** (أطروحة دكتوراه دولة، جامعة قسنطينة)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1999م.

41- عوض صالح، **معركة الإسلام والصليبية في الجزائر**، ج1، ط2، مطبعة حلب، 1992.

42- فركوس صالح، **إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871م**، منشورات الجامعة " باجي مختار عنابة "، الجزائر،2006م.

43- فركوس صالح، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر،2005م.

44- قارنيي جاكلين بوجو، **الجغرافيا الحضرية**، ترجمة حليمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1989 م.

45- قنّان جمال، **ديوان الشهيد الربيع بوشامة**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م.

46- قويدر بشار، **دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي**، منشورات دحلب، د.ط، د.ت.

47- نور عبد القادر وآخرون، **حوار حول الثورة**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ج2، 1، 3 الجزائر، 1986م.

48- نور عبد القادر والجنيدي خليفة: **حوار حول الثورة**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1986م.

49- مؤنس حسين، **تاريخ المغرب العربي من قبيل الفتح إلى بداية الاحتلال**، المجلد الأول، العصر الحديث للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1992.

50- المدني أحمد توفيق، **مذكرات حياة كفاح**، ج1و2و3، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط3، الجزائر 1988م.

51- الهواري عُدَيْ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر " **سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830- 1960** "، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، ط1، لبنان، 1983.

52- الورثيلاني الفضيل، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، الجزائر،د.ت.

3- الرسائل الجامعية:

01- حوحو رضا، **شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار الفرنسي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2004م/2005م.

02- عبيد مصطفى، **الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) أوربان 1812 -1884، دراسة تاريخية تحليلية**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007/2008م.

4- المجلات والجرائد والنشريات:

أ/ المجلات:

- مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، العدد التاسع، الجزائر، 1995.

- مجلة الجيش.

- مجلة أول نوفمبر.

- مجلة المجاهد، الجزء 01، العدد 08، وزارة الإعلام، الجزائر، 1984.

ب/ الجرائد:

- جريدة المنار، سلسلة التراث: العدد 04، (15 شعبان 1370/ 21 ماي 1951، د م، د ت، ص 04.

- الخبر اليومي، الأعداد: 5451 (2008/10/16م)، 5531 (2009/01/21م)، 5906 (2010/02/13م).

- الشروق اليومي، العدد: 2421 (2008/10/05م).

ج/ النشريات:

01- وزارة المجاهدين، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: " **العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962** "، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

02- وكالة الأنباء الجزائرية، **ولايات في تطور**، المؤسسة الجزائرية للطبع، الجزائر، 1989م.

5- مكتبة السمعي البصري:

1/ التلفزة الجزائرية: شريط وثاقي حول:"**ثـــورة التحرير بمنطقة سطيف**"، إعداد التلفزيون الجزائري - محطة قسنطينة، 1992.

2/ قناة الجزيرة الإخبارية، الموعد الإخباري "هذا المساء": "**في بـــلاد الرافديـــن جفاف يهدد الزراعة**"، يوم 16 جوان 2009 مساء.

3/ قناة العربية الإخبارية، شريط وثائقي بعنوان: المياه، "**المخاطر ومجالات الاستغلال**"، نوفمبر 2008.

6- المحاضـــرات:

دحو ولد قابلية، محاضرة بعنوان: " **دور وزارة التسليح في الثورة الجزائرية** "، ندوة تاريخية من تنظيم اتحاد المؤرخين الجزائريين ومعهد التاريخ - جامعة الجزائر- بقاعة المحاضرات بالمتحف الوطني للمجاهد، الجزائر العاصمة، يوم الخميس 12 جوان 2008م الموافق لــ 8 جمادى الثانية 1428هــ.

7- الموسوعات والقواميس:

أ/ **الموسوعات:**

1- الشويخات أحمد مهدي محمد وآخرون، الموسوعة العربية العالمية، (قرص مضغوط)، نسخة 2004م.

2- موسوعة شرطيوة، الإصدار الثاني، (قرص مضغوط)، موقع اتحـــاد الكتاب العـــرب على شبكة الانترنت، "دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب لسنة 1999".

ب/ القواميس:

- البستاني فؤاد إفرام، منجد الطلاب، دار المشرق، ط 25، لبنان، 1981.

المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

1- المصـــادر:

أ/ الوثائق الأرشيفية:

01- Administration des eaux et forets, relevé des travaux effectués «forêt communale de Djarmouna» 1913-1962.

02- Cahiers de charges des entreprises hydrauliques concédées sure les cours d'eau et les lacs (oued Agrioun), Bougie le 20 février 1923.

03- Congrès des maires du département de constantine, le 19/10/1909 sous la présidence de Morinaud pour étudier les moyens d'améliorer la situation financière des communes, Constantine, 1909, imprimerie à vapeur marbe audrino.

04- De la protection des sources d'eau douce de l'Algérie, typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1879.

05- Demande présentée par la société hydro-électrique de l'Afrique du Nord, Réaction d'une usine hydro-électrique sur l'oued Agrioun à la valet du chabet el Akra.

06- Devis programme de l'aménagement des forces hydrauliques de l'oued Agrioun (Bougie 14 mars 1922).

07- Etat des jaugeages du 1901-1917 de l'oued Agrioun + etat des jaugeages du 1919-1920 effectués du 15 juillet à fin 1920 aux 3 postes.

08- Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1918, présenté par jounart (gouverneur général de l'Algérie) imprimerie administrative Victor heintz, Alger, 1919.

09- Extrait du journal officiel du 1er mars 1938, application du décret-loi du 30 octobre 1935 relatif à l'utilisation des eaux des barrages-réservoirs en Algérie.

10- Extrait du journal officiel du 31 octobre 1935, n°256, décret relatif à l'utilisation des eaux des barrages réservoirs en Algérie.

11- Gouvernement général de l'Algérie, direction de l'agriculture, du commerce et de la colonisation : la colonisation en Algérie 1830-1921, imprimerie administrative emile pfister, Alger, 1922.

12- Gouvernement général de l'Algérie, direction des travaux publics, des chemins de fer et des mines, service hydraulique, recueil des lois, arrêtés et charges relatifs à l'utilisation de l'énergie hydraulique en Algérie, imprimerie administrative victor heintz, Alger, 1926.

13- Le plan de la route nationale n° 09 et du chemin de fer de Bougie - sétif.

14- Mémoire explicatif et justificatif sur l'aménagement des forces hydrauliques de l'oued Agrioun (14 mars 1922).

15- Ministère de l'agriculture et des travaux publics, circulaire série b, n° 48, Paris, le 20 juillet 1927.
16- Rapport de l'ingénieur ordinaire mr piraud, 24 juillet 1929.
17- Rapport de l'inspecteur général sur l'aménagement des chutes de l'oued Agrioun….
18- Rapport de la commission sur « barrages – réservoirs de grande hauteur ».
19- Concours général agricol 1953 « l'hydraulique en Algérie ».
20- Rapport de Mr. Brigol comme une réponse à la demande présentée par le syndicat algérien d'études hydro-électriques … (Alger le 5 novem- -bre 1921)
21- Rapport de Mr « Baron » le directeur des travaux publics, des chemins de fer et des mines 24 janvier 1923.
22- Rapports de Hydraulique Moulin, commune mixte Takitount sur oued Agrioun, 1905-1939.
Rapports des ingénieurs :
a) service de la colonisation et de l'hydraulique, centres de chevreul-perigoville- sillegue et kerrata, remise en état des immeubles endommagés au cours des émeutes des 8 et 9 mai 1945.
b) Réfection des immeubles détruits ou endommagés au cours des émeu - - tes des 8 et 9 mai 1945.
c) Situation économique et agricole, suite aux évènements du 08 mai 1945) Rapport de l'ingénieur ordinaire, service hydraulique, demande en concession de la source d'Ain Tababort par la commune mixte de takitount.
26- Tableau des débits chutes et puissances des 03 installations en m/m (Sétif, amoucha, kerrata).
27- Utilisation industrielle des chutes d'eau (oued Agrioun), note à mr l'ingénieur en chef jarlin, (sétif le 12 octobre 1921).

ب/ المصادر المطبوعة:

01- Aubignose, Alger : son occupation depuis la conquête en 1830 jusqu au moment actuel, Paris, 1836.
02- Bert Paul, lettre de Kabylie « la politique Algérienne », Alphonse lemerre, Paris, s.d.
03- Bugéa Manuel, monographie de la commune de takitount (extrait du «Bulletin de la société de géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord»), imprimerie algérienne, Alger, 1927.
04- Cuttolli et autres, livre d'Or du Département de Constantine,(s. l), 1924.
05- E. Pasquali, l'alimentation en eau potable d'Alger de l'époque romaine à nos jours, Ronéoté, 1954.

06- Féraud L et Charles, Histoire des Villes de la province de Constantine « Bougie, Ed/ typographie et lithographie L. Arnolet, Constantine, 1869.
07- Ismayl Urbain, l'Algérie française « indigènes et immigrants », préface de Michelle Levalois, Suguire, 2002, s. l.
08- Marc. H, les forêts de l'Algérie 1830-1930 (collection du centenaire de l'Algérie), La rose, Paris, 1930.
09- Ministre de la France d'Outre-Mer, (Office de la recherche scientifique et technologique. Outre mer) Annuaire hydrologique de la france d'outre-Mer, office de la recherche scientifique et technique outre-mer, Paris, 1955.
10- Moliner-Vialle et Maurice, Géographie élémentaire de l'Algérie, Librairie classique Adolphe Jordan, Alger, 1884 .
11- Zurcher Magali, la pacification et l'organisation de la Kabylie orientale de1830 à1870, Société d'édition les belles lettres, Paris, 1948.

2- المراجع:

01- Annie Rey-goldzeiguer, Le Royaume Arabe, La politique algérienne de Napoléon 3 (1861-1870), Société nationale d'édition et de Diffusion, Alger, 1977.
02- Ben Achenhou Abdellatif, formation du sous Développement en Algérie, Centre des publications universitaires, Alger, 1976.
03- Camille et Lacoste Yves et autres, l'état du Maghreb, Edition La 6 découverte, Paris, 1991.
04- Centre national de documentation de presse et d'information, chronologie algérienne 1830 -2002, Alger, 2002.
05- Gaid Mouloud, Histoire de Bejaia et sa Région depuis l'antiquité jusqu à 1954, SNED, Alger, 1976.
06- Julien Charles André, Histoire de l'Algérie contemporaine (de la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871, Edition Casbah, Algérie, 2005.
07- Lederman Emille, philhppe Ville et ses environs, Edition du syndicat d'initiative, 1935. .
08- Nouchi André, enquête sur le niveau de Vie des Populations rurales Constantinoises de la conquête jusqu'en 1919, Presse Universitaire française, Paris, 1961.
09- René Arrus, L'Eau en Algérie, de l'impérialisme au développement (1830-1962), Préface G. Destinne de Bernis, Office des publications Universitaires (Alger), Presse Universitaires de Grenoble.
10- Vieillard Maurice et Bassard Yves, Les Villages des hauts plateaux Sétifiens tom 2…
11- Voisin Georges, L'Algérie pour les Algériens, Michel Lévy frères, Paris, 1861.

3- الرسائل والمذكرات الجامعية:

01- Boudjemline .D et Zemouri. K et Mechouche. A: Etude sur L'envasement du barrage Déril-Emda (Kherrata); Département d'hydraulique; Centre universitaire de Bejaia; Algérie; 1991.

02- Djahnite Farid et Kaddour Ali, Mémoire de fin d'études, Monographie communale de sidi M'hammed, Institut National de la planification et de statistiques, Ministre de L'enseignement supérieur, Alger, 1988.

03- Mebarki Azzedine, Ressource en eau et aménagement en Algérie, Office de Publications universitaires, Alger, 1984.

4- المجلات باللغة الأجنبية:

01- Afrique Française du Nord. Collection, N° 31, Avril 2002.

02- Le Département de Constantine « Encyclopédie Mensuelle d'autre mer », s. l, 1955.

03- La Revue Africaine, plusieurs tomes.

5- مكتبة السمعي البصري:

01- Service cinématographique des armées, Eau, Richesse de l'Algérie, Films documentaires - 01/01/1948.

02- Films documentaires - 01/01/1949 Gorges en Algérie 1949: chefa, Lakhdaria Palestro, Kerrata, El Kentra. Avi Media Clip.

03- Regards sur le Monde: Les actualités françaises.

04- Les actualités françaises - 04/07/1956.

6- البطاقات التقنية:

01- Société nationale de l'électricité et du gaz, wilaya de Bejaia, Aménagement hydro-électrique de l'oued Agrioun, s. l, s. d.

02- Algérienne des eaux, etat des lieux et des perspectives, s.d , s.l.

7- المواقع الإليكترونية:

01- E-mail : laidben@hotmail.com

02- Google Earth

.collections.free.fr http://afn03-

04- www/Algérie_ Ancienne.Com

05- www. Algérie- Ancienne.fr

06- www. Ina.Fr

07- www.intaaj.net

فهــــرس المحتــــوى

فهـــرس المحتـــوى